مقـــدمـــــــــة

ما يلاحظ في السنوات الأخيرة أن المجتمع الجزائري أصبح عرضة لمشاكل عويصة ، هي وليدة العصر بتقلباته السياسية و الاقتصادية والاجتماعية وتطوراته العلمية والتكنولوجية .

إن قضايا السكان تحتل أهمية كبيرة في دراسة التغيرات على جميع الأصعدة و ذلك بدراسة تأثير الظواهر السكانية –الهجرة- على مختلف بنيات المجتمع.

وتكمن أهمية علم الاجتماع و الديموغرافيا في التنبؤ بمستقبل العوامل والظواهر المؤثرة في السكان، وبتالي التنبؤ بمستقبل السكان أنفسهم كما وكيفا ،وهذا لهدف التخطيط لبرامج التنمية وتفادي مشاكل المستقبل.

كما أن للاستقرار السياسي دورا مهما في حركة السكان من والى هذه البلدان، اكان الاستقرار محليا أو إقليميا ،أو من منطقة إلى أخرى داخل البلد الواحد ، إضافة إلى الهجرة الريفية التي لا تقل أهمية عن الهجرة الدولية لعدم استقرار سكانها و على الاقتصاد الريفي.

كما تتمتع المناطق الريفية بثراء لا شك فيه من حيث التراث الطبيعي من موارد طبيعية، حيوانات ونباتات ، ومناظر ، وتراث ثقافي من معرفة وتقاليد وتنظيم اجتماعي، صناعات تقليدية ، ومن حيث التراث المشيد ، كالقصور و الآثار والمعمار المحلي...الخ، فهذه الأصناف تكتسي أهمية قصوى في حركة التنمية بعد تثبيت السكان الريفيين.

لقد عرف المجتمع الجزائري خلال سنوات التسعينيات وضعا امنيا معقدا، ترك من ورائه أزمات اجتماعية و اقتصادية وسياسية وثقافية ، هذا الأخير لعب دورا حاسما في التغيرات الاجتماعية التي مست مختلف نظمه ، حيث أدى بدوره إلى خلق حركة هجرية قوية من الريف باتجاه المدن والتي مست تقريبا كل المناطق الريفية للبلاد،وبعد أن أصبح الأمن شبه معدوم في مختلف أرياف الوطن انتقلت معظم إن لم نقل كل شرائح سكان الريف إلى المناطق الحضرية الأكثر أمنا، بحثا عن الأمن الاستقرار وللإقامة به حتى لو كان في بيتا من طين أو قش حفاظا على حياتهم وتأمين مستقبل أولادهم .

ولهذا جاء موضوع هذه الدراسة السوسيوديموغرافية للاهتمام بهذه الفئة من حيث كيفية الانتقال

من الريف إلى الإقامة في المدينة، التي تتميز بنظام قيم تفرضه بيئتهم الأصلية ، بعاداتهم وتقاليدهم المستمرة عبر التاريخ، إلى وسط حضري جديد له خصائصه.

وباعتبارها أكثر تماسكا من الوجهة السلوكية بالعادات والقيم الأكثر ميلا إلى الأنظمة العقائدية كالأعراف و التقاليد والعلاقات القرابية و الحياة البسيطة كما يميز الأسرة الريفية بطء في سرعة التغير

ولهذا اخترنا الأسرة الريفية المهاجرة إلى المنطقة الحضرية محل دراستنا ،وأخذنا نظام القيم كمقياس لمعرفة مدى التغير الحاصل للأسرة الريفية في الوسط الحضري بعد سنوات من الإقامة به لمعرفة هذه التغيرات .

ولذلك جاءت الدراسة من خلال تقسيمها إلى خمسة فصول :

الفصل الأول :

تم التطرق فيه إلى البناء المنهجي للدراسة من خلال الطرح الإشكالي للموضوع ، و يحتوي على طرح الإشكالية و صياغة الفرضيات و تحديد المفاهيم بالإضافة إلى توضيح أهمية الدراسة و أهدافها و أسباب اختيار الموضوع و كذلك الأسس المنهجية للدراسة مع تحديد الأدوات المستعملة و المناهج، إضافة إلى العينة و طرق اختيارها و مجالات الدراسة .

الفضل الثاني :

تتمثل في الأساس النظري للجانب الديموغرافي في الدراسة ،حيث جاء عبارة عن مدخل نظري عام لدراسة الهجرة ، حيث تناولنا فيه الهجرات القديمة و الحديثة و الهجرة الداخلية بأنواعها و معايير التميز بين الريف و الحضر و أهم النظريات المفسرة للهجرة و المقاييس ، كما تناولنا فيه الاتجاهات الكبرى للهجرة الخارجية في العالم و الاتجاهات الكبرى للهجرة الريفية في العالم .

الفصل الثالث :

احتوى على أربعة مباحث . تناولنا في المبحث الأول إعطاء نظرة عامة عن وضعية الوسط الريفي من خلال مؤشرات تسمح بالتحليل المعمق لفهم الظاهرة، ثم في المبحث الثاني الهجرة الريفية قي الجزائر على مختلف المراحل التي مرت بها.

كما تم إدراج في المبحث الثالث أسباب الهجرة الريفية في الجزائر خلال سنوات التسعينات، كما تم التطرق بإبراز أهم العوامل المؤثرة في حركة الهجرة، و من خلال المبحث الرابع إلى بعض الآثار المترتبة عن الهجرة الريفية على الوسطين الريفي و الحضري .

الفصل الرابع :

تعرضنا فيه إلى دراسة نظرية للقيم في شكلها العام، تطرقنا فيه بالعرض و التحليل خصائص المجتمعين الريفي و الحضري و أهم القيم المتغيرة في الأسرة الريفية بعد الهجرة إلى المدينة.

الفصل الخامس

تمثل الدراسة المنوغرافية لميدان الدراسة و على التحليل الإحصائي السوسيولوجي للبيانات الخاصة بالمبحوثين وفقا لمحاور الاستمـارة ، حالة الهجرة و الحالة السكنية و المواقف الخاصة بالمراة و النمط الاستهلاكي و النشـــــــــاط الاقتصـادي و العلاقات الاجتماعية و رأى المبحوث بين الريف و المدينة، ثم الاستنتاج العام مع الخاتمة .

شكـــــر

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لي يد المساعد في انجاز هذا العمل واخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور / كشاد رابح الذي فتح لي باب مكتبه وقبل الإشراف على رسالتي .

إلى كل من ساندني في انجاز هذا البحث خاصة الأساتذة، لياس بوكراع ، جمال معتوق، بوفخار ناصر على المراجع القيمة التي قدموها لي،والأساتذة براح، فكار عثمان .

كما أتقدم بالشكر إلى كل أساتذة معهد العلوم الاجتماعية ،والى كل من ساهم في إنجاح هذا العمل واخص بالذكر الأستاذ رابح سعدي ورحماني ب: ceneap والسيدة عسلة بالمعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة.

قائمة الجداول:

الرقم		الصفحة
01	تطور الهجرة الخارجية من 1950 إلي 2000 في العالم	55
02	رأي الدول علي مستوى الهجرات	57
03	السكان المهاجرين و اللاجئين في العالم سنة 2000	58
04	مستويات التنمية الريفية المدعمة الخمسة و محتوياتها وعدد البلديات من كل صنف	67
05	تطور سكان الريف حسب المناطق	69
06	تطـــــور عـــــدد السكـــــان (1950-2000)	70
06	ملامح الهجرة في البلديات الريفية حسب مناطق التخطيط الجغرافي(الجذب والطرد)	77
07	ملامح الهجرة حسب مستويات التنمية و المناطق الجغرافية	78
08	حجم العائلات الريفية حسب التعداد العام للسكان و السكن 1998	85
09	:توزيع نسب الهجرة من الريف إلى الحضر 1950 إلى 1990 في العالم	87
10	تطور نسبة التعمير من سنة 1954 إلى سنة 1998	89
11	تطور السكن المؤقت من سنة 1966 إلي سنة 1998	91
12	سن أفراد العينة	146
13	المستوى التعليمي لأرباب الأسر	147
14	نوع المنطقة التي قدمت منها أسر أفراد العينة	148
15	أقاليم البلديات التي هجرت منها أسر المبحوثين	148
16	المسافة بين المدينة ومنطقة الإرسال	149
17	الوضعية المهنية لرب الأسرة و نوع العمل الممارس قبل الهجرة	150
18	الوضعية المهنية للأفراد ، العينة قبل و بعد الهجرة	151
19	عدد الأبناء المتزوجين للأسرة الريفية	152
20	أعلى مستويات الدراسة لأبناء المبحوثين ذكور و إناث	153
21	سنـــــوات الهجـــرة حســـب الأسبـــاب	155
22	كيفية الرحيل حسب منطقة الأصل الجغرافي للمبحوث	156
23	كيفية الرحيل و سنة الهجرة	157
24	الإقامة الأولى للمبحوثين حسب سنوات الهجرة	158
25	مدة الإقامة في المدينة وعدد مرات تغيير السكن	159
26	نوع المسكن للإقامة الحالية للأسر و سبب الاختيار	160
27	الجدول نوع المسكن قبل الهجرة و عدد الغرف	161
28	عدد الأسر حسب عدد الغرف قبل الهجرة	162
29	عدد الأسر حسب عدد الغرف بعد الهجرة	163
30	موقف الأسرة من تعلم الفتاة قبل وبعد الهجرة	164
31	أسباب عدم تعلم الفتاة قبل الهجرة	166
32	أسباب تغير موقف الأسرة من تعلم الفتاة بعد الهجرة	167
33	موقف الأسرة الريفية من عمل المرأة قبل و بعد الهجرة	168
34	أسباب الموقف من معارضة عمل المرأة قبل الهجرة	170
35	أسباب تغير موقف الأسرة من عمل المرأة بعد الهجرة	171

36	علاقة وضعية رب الأسرة المهنية بموقفه من عمل المرأة في الوسط الحضري	173
37	الأعمال التي يراها المبحوثين ملائمة للمرأة في الوسط الحضري	174
38	أسلوب تزويج الفتاة قبل وبعد الهجرة	176
39	مقارنة نوع الزواج قبل الهجرة ونوع الزواج الذي تميل إليه الأسرة بعد الهجرة	178
40	استهلاك الخبز للأسرة الريفية قبل وبعد الهجرة	180
41	أسباب تراجع الأسر عن استهلاك الخبز التقليدي	180
42	استهلاك الخبز التقليدي و علاقته بتموين الأسرة بالسميد	181
43	إقبال الأسرة الريفية على تخزين المواد الغذائية	182
44	الفرق بين تجهيز الأسرة المنزلي قبل و بعد الهجرة	183
45	موقف الأسرة الريفية بعد الهجرة من التجهيزات المنزلية	184
46	اتجاه الأبناء نحو ممارسة العمل الفلاحي	184
47	طبيعة العلاقات القرابية قبل وبعد الهجرة	186
48	الرغبة في العودة إلى الريف حسب الأصل الجغرافي	187
49	الرغبة في العودة إلى الريف حسب أملاك المبحوثين:	188
50	رضى المبحوثين عن الحياة الحضرية حسب نوع الإقامة في المدينة	189

الفصل 1
الإطار المنهجي للدراسة

1. أسباب اختيار الموضوع :

1.1. الأسباب الذاتية :

إن اختيار هذا الموضوع لم يكن وليد الصدفة، و إنما كان نتيجة لانتباهنا و ملاحظتنا اليومية لهذه الظاهرة خلال سنوات الأزمة الأمنية ، و خاصة و أن الأب يعمل في وكالة عقارية خاصة فكانت معايشتنا اليومية لهجرة الريفيين إلي المدينة و إقامتهم بها أحيانا عن طريق الوكالة ،حيث يتم استقبالهم و أحيانا أخرى نستقبلهم في إقامتنا الشخصية في حالة غلق الوكالة ما سمح لي بتكوين نظرة علمية اتجاه الظاهرة المدروسة عن طريق الاندماج الشخصي لمشاكل هذه الأسر .

- بحكم إقامتي الشخصية بميدان الدراسة تسنى لي التعرف علي بعض الأسر الريفية و هذا ما سمح لي بالقيام بالملاحظة العلمية (المعايشة) و المشاركة و إدراجها في الإطار العلمي .
- إدراج هذه التجربة في الإطار العلمي .
- الربط بين التخصصيين علم الاجتماع الثقافي و الديموغرافي.

2.1.1.الأسباب الموضوعية:

أهمية ظاهرة الهجرة ، فهي ظاهرة اجتماعية لها أثرها على الهيكل الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي و السكاني الديموغرافي ، وهذه الظاهرة يجب أن تدرس بعمق بغية الاستفادة من نتائج الدراسات في وضع الخطط و البرامج المتصلة بعلاج المشكلات الناتجة عنها .

- ندرة الدراسات الاجتماعية عن الهجرة و القيم في المجتمع الجزائري .
- الكشف عن الحالة الاجتماعية لهته الفئة السكانية قبل و أثناء و بعد الهجرة.

- ظهور قيم مستحدثة في حياة الأسر الريفية التي عرفت الهجرة في ظروف أمنية صعبة عن القيم التي يعرف بها المجتمع الريفي.
- معرفة أهم التغيرات العامة في الأسرة الريفية بعد الهجرة إلى الوسط الحضري.

2.1. أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى:

- إلقاء الأضواء على الهجرة الريفية إلى المدن الجزائرية بوصفها ظاهرة اجتماعية و حركة سكانية مستمرة و معرفة أسبابها و أثارها و مشاكلها.
- وصف حالة الهجرة خلال سنوات التسعينات مقارنة بالمراحل قبل الاستقلال و بعده و بعد حركة التصنيع، ومعرفة أهم نقاط الارتحال و التوافد على مختلف مناطق الوطن و مدى ارتباطها بالوضع الأمني و توفر السكن و العمل و الخدمات و هذا من خلال المعطيات المتوفرة لدينا.
- التطلع على رد فعل الأسر الريفية بعد الهجرة إلى الوسط الحضري و أمام موجة التحديث.
- محاولة إعطاء الصورة الحقيقية للواقع و العلاقات الاجتماعية السائدة في الأسر بعد الهجرة.

3.1.الإشكـــــــــاليـــــة :

إن الهجرة الريفية ظاهرة اجتماعية قديمة قدم نشأة المدينة و تميزها عن الريف ،فهي حراك اجتماعي و جغرافي تكثر بشدة في العالم الثالث أو البلدان حديثة الاستقلال، حيث تكون فتية و ليس لها خبرة في التسيير السياسي و الاجتماعي ،الذي ترك من وراءه انعكاسات واضحة في المجتمع ريفه و حضره، و على مختلف بنياته الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و الديموغرافية، فتتخذ بذلك عدة سياسات تنموية حفاظا على تطور المجتمع و التوازن بين مختلف بنياته، فتصبح بذلك المدن مركزا للرهانات الاجتماعية و الاقتصادية .

كما أن نمو المدن عددا و سكانا و حجما من الظواهر السوسيولوجية التي بدأت مع نمو النشاط الاقتصادي خلال القرن التاسع عشر على أثر قيام الثورة الصناعية، هذه الأخيرة التي أدت إلى تضاعف عدد السكان في المراكز الحضرية، من إثر التمدن الذي أحدثته التدفقات الهائلة سواء من الريف أو من المناطق الأقل تحضرا من المدن الكبرى، حيث تسهم الهجرة الريفية إلى المدن نسبة تتراوح من 50% إلى 76 % من نمو السكان في المناطق الحضرية في معظم الدول النامية [1](ص270).

إن حركة السكان في الجزائر ارتبطت بالنزوح الريفي و التصنيع و النمو الديموغرافي ،و نتيجة ذلك اكتظت المدن و تطور السكنات المؤقتة الغير صحية، التي يقدر عددها حاليا بـ 400000 مسكن التي تؤدي بدورها إلى أزمات اجتماعية [2](ص181).

و بعدد سكان يعادل 12 مليون نسمة يمثل الريف الجزائري 40 % من إجمالي السكان، و قد عرفت هذه النسبة تراجعا منذ الاستقلال بسبب التدفق الكبير لسكان الريف، حيث يتزايد عدد سكان المدن بسرعة (4%) كمعدل سنوي مقابل (0.4%) لسكان الريف[3](ص14)، حيث أن مختلف التعدادات السكان تبين الانخفاض المستمر لسكان الريف،حيث سجلت نسبة (66.8%) سنة 1966، (60%) سنة 1977، (50.3%) سنة 1987، كما أن التقديرات الحالية تعطي نسبة (39.2%) و قدر عدد السكان المقيمين في المدن سنة 1998 بـ 23.645623 نسمة أي بزيادة قدرها 16.901292 نسمة خلال 32 سنة [4](ص12).

و لقد كان الوسط الريفي منذ الاستقلال مجالا لتداخلات عمومية متعددة، قامت بها السلطات العمومية، إما في إطار برامج محلية مع اتجاه قوى نحوى التجهيز لفك العزلة عن السكان و تحسين ظروف المعيشية في إطار سياسات قطاعية ترقي هي الأخرى لتحقيق الهياكل الأساسية الثقافية و الاجتماعية، و من أجل تثبيت السكان، رغم ذلك تضخمت ظاهرة الهجرة في الوسط الريفي في سنوات التسعينات بسبب عدة عوامل تضافرت في وضعيات محددة ،مثل تدهور ظروف المعيشة و البطالة و ضعف الأنشطة الاقتصادية و الفقر، إلا أن الظروف الأمنية أدت دورا حاسما في تفعيل حركة السكان الريفيين باتجاه المدن خلال السنوات الأخيرة، مما أعطى الهجرة صفة الهجرة الجماعية و الإجبارية التي تركت أغلب الأسر القائمة بها تبحث عن وسط يؤمن حياتها و حياة أبنائها، فشكلت بدورها تيارا هجريا قويا متدفقا باتجاه المدن أين يتوفر الأمن.

وزيادة عن ذلك ما شهده المجتمع من تحولات عميقة و تغيرات هامة مست مختلف مجالات الحياة وانعكست نتائجها على مختلف نظمه الاجتماعية، و خاصة منها الأسرة الريفية التي انتقلت إلى الوسط الحضري خلال الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر في سنوات التسعينات، هذه الأخيرة – الأسرة الريفية – التي أصبحت ميدانا لبروز تلك التغيرات بعد تغيير وسطها الجغرافي الأصلي الذي يميزه نمطها المعيشي التقليدي و تحولها من وحدة سكنية منتجة و استهلاكية إلى وحدة سكنية مستهلكة في وسط جديد له خصائصه و ميزاته تختلف تماما عن وسطها الأصلي .

وباعتبار الأسرة الريفية كعنصر من المجتمع الأكبر، فقد تلقت بدورها تغييرات على مختلف بنياتها الاجتماعية و تأثرها بالوسط الحضري، فأبرز مقياس لقياس هذا التأثر هو نظام القيم، بحيث يعد أهم مقياس لقياس مدى تأثير الوسط الحضري على الأسرة الريفية التي غيرت وسطها خلال سنوات التسعينات نتيجة الظروف الأمنية التي كانت تتميز بالنشاط الاقتصادي الزراعي و النظرة المحددة اتجـاه المرأة و العلاقات الاجتماعية القرابية القوية، و إلى جانب كل التغيرات الحاصلة التي يمكن أن تتلخص في الصراع الجدلي بين القديم و الجديد و بين التقليد و التحديث و بين النمط المعيشي الريفي و النمط المعيشي الحضري، جاء موضوع هذه الدراسة ليجمع بين حركة سكان الريف اتجاه المدن، و

التغير الاجتماعي الناتج عنها على مستوى الأسرة الريفية و انطلاقا من تغير بعض القيم في الأسرة الريفية في الوسط الحضري و تغير السلوكات و دخول مفاهيم جديدة و تراجع بعض القيم لتحل محلها قيم أخرى .

ارتأينا القيام بدراسة نبين فيها أهم العوامل المحركة لسكان الريف و أثر التغير في الوسط الحضري على نظام قيم الأسرة الريفية و هذا انطلاقا من التساؤلات التالية :

- ما هي أهم العوامل المحركة للهجرة من الريف إلى المدينة ؟
- كيف استقرت الأسرة الريفية في المدينة بعد الهجرة ؟
- ما هي أهم الآثار الناتجة عن الهجرة من الريف إلى المدينة ؟
- ما هي أبرز التغيرات التي ظهرت على الأسرة الريفية في الوسط الحضري ؟ وما هي أشكالها ؟
- ما مدى تأثير هذه التغيرات على قيم الأسرة الريفية ؟ و كيف استطاعت التكيف مع هذا الوسط و اكتساب هذا التغير ؟

4.1. الفرضيـــــــــــات:

- تعتبر حالة اللاأمن أهم العوامل المحركة لهجرة الأسر الجزائرية من الريف إلى المدينة خلال سنوات التسعينات .
- تتجه الأسر الريفية المهاجرة إلى المدينة للإقامة في السكنات التي تتناسب مع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي و عدد أفراد أسرهم .
- تؤثر هجرة الأسر الريفية إلى المدينة على نظام قيمها نتيجة تأثيرات الوسط الحضري .
- تلاقي نظام القيم للأسر الريفية المهاجرة مع محيط حياة الوسط الحضري يؤدي الى ازدواجية المواقف و السلوكات لهذه الأسر.

5.1. تحديد المفاهيم :

1.5.1.الأسرة الريفية:

للتعريف الأسرة الريفية كمفهوم يجب تعريف الأسرة بشكل عام .

الأسرة يعرفها كل من برجس ولوك بأنها :جماعة من الأشخاص يرتبطون بروابط الزواج والدم او التبني ،ويعيشون معيشة واحدة ،ويتفاعلون كلا مع الأخر في حدود ادوار الزوج والزوجة ، الأم الأب ،الأخ الأخت ويشكلون ثقافة مشتركة[05] (ص176)

كما أنها أيضا جماعة بيولوجية نظامية تتكون من رجل وامرأة تقوم بينهما رابطة زواجية مقربة ، وأبنائهما. [05] (ص177)

أما الأسرة الريفية فهي تمثل جماعة متماسكة شديدة الترابط ، كما أنها تحدد إلى حد كبير لإفرادها أدوارهم وأنماط سلوكهم في عدد من المواقف يختلف عما تقوم به أنماط اسر أخرى ، وتماسكها هذا يرجع إلى طبيعة النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها الفلاح والى طبيعة الروابط التي تربطه بالمزرعة [06] (ص54)

كما أنها أيضا أسرة أكثر تقليدية من غيرها وذات عدد كبير حيث تضم ثلاث أجيال بمعنى يقيم الجد مع احد الأبناء المتزوجين، وهي أسرة مستقرة تنقص بها معدلات الطلاق بالإضافة إلى أنها تتميز بإتاحة قدر ضئيل من الوقت للاسترخاء والراحة وتؤدي وظيفة تعليمية شاملة وخاصة في تدريب الأطفال في المزرعة . [06] (ص55)

إن أساس تميز الأسرة الريفية على الأسر الأخرى يقوم على ارتكاز حياة هذه الأسرة على العمل الزراعي ، وملامح الأسرة الريفية تتلخص فيما يلي :(هي عبارة عن فريق للإنتاج يقوم بالعمل في إطار مشروع إنتاج صغير – أنها أكثر استغلالا بكثير من غيرها من الأسر في ما يتعلق بإشباع حاجات أعضائها ويرجع ذلك إلى طبيعة العمل الزراعي – مجال الوظائف الذي تمارسه الأسرة الريفية أكثر شمولا ويؤدي هذه الوظائف بطريقة متصلة – الأسرة الريفية تستمد من القرية كمجتمع محلي الدعم الذي يمكنها من أداء وظائفها المختلفة). [06] (ص56)

التعريف الإجرائي:

الأسرة الريفية هي إحدى المؤسسات التنشئة الاجتماعية تتكون من أم وأب و أولاد (اسر زواجية) وغالبا ما تكون ممتدة ،كما أنها ذات ثقافة اجتماعية وطريقة عيش تقليدية، حيث قامت بالهجرة إلى المدينة خلال سنوات التسعينات نتيجة تدهور الوضع الأمني وتقيم بها بشكل دائم أو مؤقت.

2.5.1. مفهوم الهجرة :

1.2.5.1.الهجرة في اللغة :

تفيد في الترك و المغادرة يقال: هجر الشيء إذ تركه، وقد أعطى الباحثون للهجرة تعريفات متنوعة ، فالجغرافيون أو علماء السكان يعتبرونها ظاهرة جغرافية، وتعني انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى ثم ينتج عن ذالك تغيير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد.

و هناك تعريف إحصائي للهجرة يعتبر إن كل حركة من خلال الحدود ماعدا حركة السياحة ، يدخل في إحصاءات الهجرة و إذ كانت الحركة لمدة سنة فأكثر فتحسب هجرة دائمة و ان كانت اقل من سنة فتعتبر مؤقتة. [01] (ص 105).

2.2.5.1.التعريف الديموغرافي :

تعتبر الهجرة ظاهرة ديموغرافية معقدة تطرح مشاكل التعريف و التحليل لكونها تنطوي على بعدين وهما : الزمان و المكان .

و يعرف القاموس الديموغرافي كلمة هجرة بأنها : حركة فرد ما نتيجة لتغيير مكان إقامته ، و تبقى سديدة هذا التعرف مرهونة بالدقة التي يعرف بها مفهوم الإقامة [07] (ص179)

أما الاجتماعيون فإنهم يرون إن الهجرة هي انتقال أفراد من الناس بصورة دائمة أو مؤقتة إلى الأماكن داخل حدود بلد واحد، أو خارج حدود هذا البلد ، وتتم هذه العملية إجمالا بإرادة الفرد أو الجماعة، أو تغيير إرادتهم بل أنها باضطرارهم إلى ذالك أو لهدف خططه المجتمع. [08] (ص118)

ويعرفها حسن علي حسن على إنها تحركات جغرافية للناس مستقرين نسبيا و الذين يغيرون من خلالها إقامتهم تغييرا دائما و مؤقتا لسبب معين. [04] (ص101)

وحسب ما وصفه ميشيل مان من خلال موسوعة العلوم الاجتماعية،على إنها الحركة الدائمة للناس على نحو ما عبر الحدود الاجتماعية و من حيث المفهوم لا بد التميز بين الهجرة عن البدو و الرحل و عن الهجرة للعمل الموسمي و عن رحيل وافد أو أكثر من العمال عن مقر إقامتهم الثابت بحثا عن عمل، إن معايير الأمم المتحدة في تعريف الهجرة أنها الاستقرار في مدة الإقامة لمدة الإقامة لمدة عام أو أكثر إلا أن تعريف مكان الإقامة تحدده قواعد رسمية تختلف من مكان إلى أخر[01] (ص105)

كما عرفها عبد الرسول علي موسى، على إنها بمفهومها البسيط حركة السكان سواء على المستوى الفردي أو الجماعي من مكان إلى آخر، وبهذا تحدث تغييرا في التوازن الإقليمي في طرفيها

وكما جاء في معجم علم الاجتماع على أنها فعل اجتماعي قبل كونه انتقال مجالي أو قطيعة اجتماعية ، ولها شكلان على العموم هما الهجرة الداخلية والخارجية ، فهذان الشكلان تندرج منهما كل الإشكال الباقية، وقد تكون الهجرة اختيارية أو إجبارية وقصيرة المدى أو طويلة المدى. [10] (ص 43)

وحسب ما وصفه عبد الباسط محمد حسن على أنها حركة الأفراد داخل المجتمع الواحد من بيئة محلية إلى أخرى، أو انتقالهم من مجتمع إلى أخر داخل الحدود السياسية أو الدولية ،وتكون الهجرة داخلية إذ حدثت داخل المجتمع الواحد، كما هو الحال بالنسبة إلى هجرة الريفيين إلى المدينة، وخارجية إذا قام بها الأفراد إلى خارج بلادهم لفترة محدودة أو بصفة نهائية والهجرة الداخلية نوع من أنواع الحراك الاجتماعي الأفقي الذي يترتب عليه نوع أخر من الحراك الاجتماعي وهو الحراك الاجتماعي الراسي ،فالشخص الذي يهاجر أي يغر مكان أقامته (حراك مكاني)قد يحتاج إلى تغيير نوع العمل الذي يمارسه (حراك مهني) فإذا كان انتقاله إلى عمله الجديد يترتب عليه تغييرا اقتصاديا، أي زيادة في الدخل، أو مستوى أفضل من المعيشة ، فان ذلك يعني انتقال وضعه الاجتماعي من مستوى معين إلى آخر أفضل (حراك إجماعي، وهكذا يبدو الارتباط الوثيق بين الحراك المكاني و الحراك المهني والحراك الاجتماعي الراسي ، وبدو هذا الارتباط في الأماكن الحضرية النامية ، وللهجرة الداخلية أنواع متعددة أهمها الهجر من الريف إلي المدينة،

3.2.5.1.التعريف الإجرائي:

يقصد بالهجرة في الموضوع الدراسة بالهجرة من الريف إلى المدينة ،التي يمكن أن نعرفها بالانتقال الاضطراري للأسرة الريفية بشكل جماعي من الريف إلى المدينة نتيجة تدهور الوضع الأمني بسبب الأعمال الإرهابية التي عرفتها بيئاتهم خلال سنوات التسعينات للإقامة في المدينة بشكل دائم أو مؤقت.

3.5.1.مفهوم القيم:

يعد نظام القيم من المواضيع المبهمة والمعقدة الفهم ، كما إن هناك صعوبة في تحديد مفهومه وهذا نظرا لاختلاطه ببعض الموجهات العامة للسلوك مثل المعايير و الأعراف و الإيديولوجيات ،كما تختلط في وظائفها بالتقاليد والعادات والطرائق الشعبية لذا تختلط الأمور على الباحث في تحديد المفهوم. [11] (ص22)

وقد مال الكثير من السوسيولوجين إلى تجنب المعالجة الصريحة لنظام القيم ، حيث اعتبرت هذه الأخيرة من الأمور الذاتية والشخصية ، والمتعلقة بطبائع الفرد وعلى ذلك فإنها تقع خارج الدراسة السوسيولوجية. [12] (ص174)

وباعتبار هذه الدراسة تقع أساسا على نظام القيم لذلك يجدر بنا إعطاء أهم التعاريف لعلماء الاجتماع والباحثين .

يتبين لنا من خلال الفكر الغربي تجاه موضوع القيم ، فإذا كان المفكر ينتمي إلى المذهب الوضعي ، فهو مازال يتحدث بلغة لويس luis عن القيم باعتبارها ما يختبره الفرد من اختبار الأشياء، وإذا كان يعتنق المذهب المثالي فهو يتفق مع هارتمان ، في أن القيم وان كانت ملأ روحيا مثاليا يؤثر ولا يتأثر ، إلا أنها نظام فوضوي يمكن التعرف على بعض العلاقات فيه، ولكنادراك هرميته. [13] (ص38-105)

في الحقيقة أن حديثا جاء استخدام لفظة-قيمة – كمصطلح من المصطلحات السوسيولوجية و القيم كالمفهوم واضح قد استخدم مبكرا في معان فنية محددة في ميدان علم الاقتصاد أما مفهوم القيمة فقد انتشرا استخدامه في العلوم الاجتماعية الأخرى، حديثا ولعل تماس و زنانيكي في كتابهما الفلاح البولندي في أوروبا وأمريكا كانا أول من استخدما لفظة قيم وقد استخدم علماء الاجتماع الآخرون ألفاظا أخرى، مثل الطرائق الشعبية أو العرف أو التصور الجمعي للإشارة إلى الجوانب الثقافية التي لها صفة التقييم والتي يتطلبها أي مجتمع و يتمثل لها أعضائه. [14] (ص11)

ويعرفها "سمنر" على كونها عادات الأفراد و عادات المجتمع المؤسسة على التقاليد و هذه القيم تعمل كمعيار الفعل الاجتماعي ،أي تحدد ما هو صواب و ما هو خطأ أي ينبغي أن يكون و هكذا يمكن التعرف على المعايير و مبلغ اهتمامها في المجتمع من خلال الحديث اليومي للناس و خاصة استشارتهم لما ينبغي أن يكون ، [14] (ص74) في حين يصنفها البعض على أنها الأنماط السلوكية المشتركة بين جماعة أو مجتمع معين و التي تعد بمثابة طرق تقليدية للناس في حياتهم إلا أنهم و من خلال هذه التصرفات لا يمكننا أن نفرق بين نظام القيم و باقي الأنماط السلوكية في المجتمع ،حيث لا نستطيع أن نفرق بين القيم ، العادات و التقاليد،أ ي أن هناك نظام القيم عرف شكل موسع لدرجة أنه فقد طبيعته و أصبح مختلطا بمفاهيم أخرى .

ومن جهة "دوركايم" فإنه استعمل مصطلح الشعور الجمعي للدلالة على نسق القيم إذ يمكن في وجود فكرة الاعتقادات المشتركة و يرى أن المفتاح الأساسي لتعريف الشعور الجمعي و الاعتقادات و المشاعر التي هي عامة للجميع ،كما يرى أن نظام القيم يعد بمثابة ميكانيزمات للتضامن الاجتماعي، [15] (ص16-17)فحسب دوركايم فإن نظام القيم له دور فعال في التضامن الاجتماعي أي هو المرآة العاكسة للشعور الجمعي للأفراد ، كما أن "كلاكون" تطرق إلى نظام القيم و لخصها في مصطلح دستور إذ يرى أن نظام القيم هو عبارة عن دستور ينظم نسق الأفعال و السلوك و بهذا المعنى فإن القيم تضع الأفعال و طرق السلوك و أهداف الأعمال على المستوى المقبول و غير المقبول ، و المرغوب فيه

و المرغوب عنه ، فالقيم هي مفهوم تحديدي ظاهر أو ضمني يميز الفرد أو الجماعة الاجتماعية [07] (ص202)

القيم و أفكار الناس في المجتمع مما يجعل لها طبيعة نفسية و أهمية خاصة تجعل الفرد يضحي في سبيلها بكل مرتخس و غالي ،و من أهم الأدوار التي تؤديها مجموعة القيم السائدة في المجتمع هو الربط و التنسيق بين مختلف عناصر الثقافة في المجتمع في الدين و عادات و تقاليد و عرف و نظم اجتماعية كثيرة أخرى مما يعطي هذه النظم أساسا عقلانيا تترسب في ذهن أفراد المجتمع في وحدة متناسقة في القيم التي يؤمنون بها و يعملن في ضوئها و يعتبرن عدم المثول بها خروجا على حد العناصر الهامة لثقافة هذا المجتمع . [13] (ص53)

الصفات الشخصية التي يفضلها أو يرغب فيها الناس في ثقافة معينة، و القيم الاجتماعية هي قاعدة النظم الاجتماعية و العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع.

وللقيم أهميتها و مكانتها في الحياة الاجتماعية ، لكونها بمثابة الموجهات الأساسية للسلوك الاجتماعي [15] (ص 62) فهي تلك المبادئ و المعايير التي تربط الفرد بهويته و المجتمع بتقاليده و تنظم العلاقات بينهم و هي حسب مورينغ أوتوفن Moring ottven "ضرورة اجتماعية" لأنه معاير و أهداف توجد في كل مجتمع منظم مهما كان نمطه ،تغلغل القيم في تصورات الأفراد في شكل اتجاهات و دوافع و تطلعات و تظهر في السلوك الظاهري الشعوري و اللاشعوري ،و تعبر القيم عن نفسها في قوانين و برامج التنظيم الاجتماعي و النظم الاجتماعية ،و هي نسبية في جميع المجتمعات البشرية إذ تختلف نماذجها الثقافية باختلاف المجتمعات ،كما تختلف في الثقافة الواحدة و في المجتمع الواحد ،باختلاف أقاليمه المحلية .أي باختلاف ثقافاته الجزئية و الفرعية ،كما تختلف القيم مكانا و زمانا أي المجتمع الواحد بما يطرأ على نظمه من تحولات كما تخضع لظروف الوسط الذي توجد فيه و نتيجة لهذا التغيير تظهر فجوات بين الأجيال فالجيل القديم يضل محافظا على القيم القديمة بينما الجيل الجديد يجد نفسه

تحت تأثير قوى و عوامل اجتماعية جديدة. [16] (ص 26)

1.3.5.1.التعريف الإجرائي لنظام القيم :

بعد أن تطرقنا إلى نظام القيم من خلال التعاريف السابقة ارتأينا محاولة دراسة التغيير في الأ سرة الريفية انطلاقا من تغيير نظام القيم فيها بحيث يعد أفضل أسلوب لدراسة التغيير في الأسرة الريفية بين الريف و المدينة .

وهذا ابتداء من تغيير الوسط الأصلي ، الذي يترتب عليه تغيير نمط السكن أي من السكن المستقل إلى السكن الجماعي في المدينة ،و من جانب تغيير المواقف اتجاه المرأة فيما يخص التعليم و

الخروج إلى العمل و الزواج ،و من خلال تغيير نمطها الاستهلاكي من وحدة منتجة و مستهلكة في نفس الوقت إلى وحدة سكنية مستهلكة و كذلك من جهة التجهيزات المنزلية و النشاط الاقتصادي من العمل الزراعي إلى النشاطات الأخرى و العلاقات الاجتماعية من داخل النسق القرابي و أهل الريف إلى خـــارج ذلــك– الجيرة – في الوسط الحضري .

واتخذنا نظام القيم بمثابة الأساس و الطريقة الأنجع لدراسة تلك الجوانب و تغيراتها لذلك فإن نظام القيم يعد أهم مقياس لدراسة التغيير في الأسر الريفية بعد سنوات من الإقامة في الوسط الحضري.

وعليه فإن نظام القيم يعد بمثابة قواعد للسلوك و مقياس التنظيم الفعلي، و تعمل القيم كمعيار لتقييم الفعل الاجتماعي كما هي قاعدة النظم الاجتماعية و العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع.

لذا فنظام القيم يعني الضوابط الجماعية للسلوك في منطقة ما .

4.5.1.الوسط الحضري:

لقد عرف الوسط الحضري تعريفات مختلفة حسب وجهة نظر كل عالم، فمنهم من تصوره على انه امتداد للوسط الريفي على افتراض أن هناك تدرجا مستمرا بين ما وريفي وما هو حضري.

ومنهم من عرف الوسط الحضري – المدينة - في ضوء عدد السكان فقد اتفقت الهيئات الدولية على أن أي مكان يعيش فيه 20000 نسمة فأكثر يعتبر وسطا حضريا ، حيث يتبين تزايد نسبة السكان في العالم زيادة كبيرة ، سواء كان ذلك في البلاد المصنعة أو الغير المصنعة ،وربما كان هذا التحديد العددي مناسبا إلا للأغراض الإحصائية ، إلا انه غير مفيد تماما من الناحية السوسيولوجية.

وتناول **ممفورد** الوسط الحضري باعتباره حقيقة تراكمية في المكان والزمان ، ومن هذا المنطلق فان تاريخه يمكن استقراؤه من خلال مجموعة التراكمات التاريخية وفي تطوره من حيث الزمان يأخذ شكلا تتابعينا من حيث الوجوه التي مر بها ، وهو كنتيجة لذلك التتابع الزمني يعد تراكمي في المكان . [17] (ص57)

وعرفه **ورث** بأنه المركز الذي تنتشر فيه الحياة الحضرية إلى أقصى جهات الأرض ومنه أيضا ينفذ القانون الذي يطبق على جميع الناس. [17] (ص58)

كما استخدم المسح الوطني الخاص بصحة الأم والطفل نفس المعايير التي تم استخدامها في إحصاء 1987وهي:

- حد أدنى من السكان (5000ساكن)، كما اعتبر 49 مجمعا سكانيا لم يصل إلى الحد المطلوب حضريا لطابعها الإداري (مقرات بلدية).

- النشاط الاقتصادي: وفي هذا المجال يجب ان لا يمثل النشاط الزراعي أكثر من 25% من مجموع النشاطات في التجمع السكاني الحضري .

- مميزات حضرية:كما سبقت الإشارة إليه ترتبط بعض الوظائف بالحضر، لذلك فالمنشآت هي شيء مرتبط بالمدينة ومثال ذلك المصحات والمنشآت التعليمية، المحاكم، أماكن التسلية واللعب....الخ. [18] (ص19)

1.4.5.1.التعريف الإجرائي :

من جملة ما سبق يمكن أن نعرف الوسط الحضري بأنه تجمعات سكانية كبيرة وغير متجانسة،تعيش على قطعة ارض محدودة نسبيا وتنتشر منه تأثيرات الحياة الحضرية ، ويعمل أهله في الصناعة او التجارة، كما يمتاز بالتخصص وتعدد الوظائف السياسية والاجتماعية .

6.1. الاقتراب المنهجي :

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة التغير الحاصل في الأسرة الريفية التي انتقلت إلى المدينة في الظروف الأمينة المتدهورة و بالأخص فيما يخص قيم الأسرة الريفية.

فقد كان للتغيرات الاجتماعية في الجزائر عامة و السياسة الاقتصادية و الثقافية و الديموغرافية و تأثيرات البيئة الحضرية المختلفة على الأسرة الريفية بما تحمله من نماذج مختلفة للسلوك الأثر الواضح على التغير في الأسرة الريفية .

إن البيئة الحضرية تمارس تأثيراتها الفعالة على الأسرة و تؤدي إلى إحداث بعض التغيرات، و في الأمور التي تؤثر حتما في الأسرة كنظام اجتماعي ، ضرورة التكيف لظروف جديدة في البيئة الحضرية ،ازدحام المساكن و قربها من بعضها البعض ،و خروج النساء الحضريات للتعلم و العمل كل هذا نجده في الأسرة الحضرية، و التعرض لأسلوب حياة الأسرة الحضرية الجديدة من شان هذه المؤشرات بصفة عامة أن تجعل عملية تخلي الأسرة عن بعض القيم الريفية التي كانت في حياتهم التقليدية، و نجد الأسرة نفسها مضطرة تحت تأثير هذه الضغوطات المتزايدة إلى تكوين أنواع جديدة من الالتزامات التي لم تكن تعرفها من قبل، و سيكون لتلك الالتزامات تأثيرها على نظام القيم الذي كانت تألفه الأسرة قبل الهجرة إلى المدينة.

إضافة إلى أن القيم ظاهرة تتسم بالديناميكية و يمكن أن نلمس ديناميكية التغير هذه في علاقة تأثير و تأثر الوسط الحضري و الأسرة الريفية، في تغير بعض القيم و الحفاظ على بعضها بما سمي بالرواسب الريفية و في خضم هذا هناك ديناميكية و صراع دائم و بذلك هناك تغير .

و كذا تأثر هذه الأسرة بهذه التغيرات الاجتماعية في الوسط الحضري عقب سنوات من الإقامة به، وكيف تأثر نظلم القيم في الأسرة، و هذا بعد الاطلاع و محاولة الكشف عن كيفية حركة السكان الريفيين

من مناطق الإرسال و مناطق التوافد و عن نظام القيم قبل الهجرة من خلال مؤشرات محددة للدراسة و كيف تأثرت تلك المؤشرات بالتغيرات الحاصلة بعد الهجرة في الوسط الحضري .

وعلى هذا الأساس ارتأينا النظريات التالية ،المسافة لرافنستين Ravenstien حيث يتحرك المهاجرين من مواطنهم الأصلية مسافات قصيرة إلى المدن المجاورة ،و التغير الاجتماعي والتفسير الاجتماعي الثقافي للهجرة هم أنجع نظريات التي تتناسب مع طبيعة الموضوع .

7.1. الأسس المنهجية للبحث :

إن أي بحث علمي يجب أن يبنى على أسس منهجية واضحة يستعملها الباحث خلال خطوات بحثه، وذلك انطلاقا من اختيار المنهج المناسب الذي تقرضه طبيعة الموضوع التقنيات الملائمة بغية الوصول إلى نتائج علمية.

1.7.1. المناهج و تقنيات الدراسة :

تتحدد المناهج المستعملة لأغراض سوسيولوجية فطبيعة الموضوع هي التي تفرض نوع محدد من المناهج لغرض التحليل العلمي الدقيق لموضوع الدراسة و التوصل لنتائج تكون قامة على أساس علمي منظم ، فالمنهج هو عبارة عن طائفة من القواعد العامة المصاغة من اجل الوصول إلى الحقيقة في العمل. [19] (ص09) كما يمثل المنهج ذلك المسعى أو الطريقة الموضوعية التي يملكها الباحث في الدراسة أو في تتبعه لظاهرة ما من أجل تحديد أبعادها بشكل شامل يجعل من السهل التعرف عليها و تميزها ، و يندرج اختاره ضمن إستراتيجية البحث إذ لا يمكن فصله عن إشكالية الباحث و فرضياته ، و كذا الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها. [20] (ص92) على هذا الأساس تم الاعتماد في دراستنا على المجموعة من المناهج التي تتناسب و طبيعة الموضوع و هي كالتالي:

1.1.7.1.المنهج التاريخي:

هو منهج قائم على سرد الأحداث و تطورها بفترة ممتدة غبرة الزمن ، كما أنه الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث و الحقائق الماضية و في فحصها و نقدها و تحليلها و التأكد من صحتها و في غرضها و في ترتيبها و استخلاص التعليمات و النتائج العامة فيها . [20] (ص35)

وظف هذا المنهج في هذه الدراسة لمحاولة التعرف على أوضاع الأسرة الريفية القائمة بالهجرة إلى الوسط الحضري قبل الهجرة و بعد الهجرة و ما هي أهم التحولات التي شاهدتها، كما استخدم لمعرفة التطور التاريخي للقيم في الأسرة الريفية ؟.و للقيام بمقارنة تاريخية لأهم التحولات و التغيرات على قيم بين الريف و المدينة خاصة من ناحية الموقف من المرأة، و النمط الاستهلاكي و النشاط الاقتصادي.

2.1.7.1.المنهج الوصفي التحليلي :

يهتم هذا المنهج بتصوير الوضع الراهن و تحديد العلاقات التي توجد بين الظواهر و الاتجاهات التي تسير في طريق النمو أو التطور أو التغيير و هو مجرد وصف لما هو ظاهر للعيان ، بل أنه يتضمن الكثير من التقصي و معرفة الأسباب و المسببات و يعد طريقة من طرق التحليل و التفسير بشكل علمي منظم. [21] (ص 65)يستخدم هذه المنهج لوصف حالة الهجرة أي كيفية الرحيل و وصف التغير الحاصل في الأسرة الريفية. و تحليل نتائج هذه التغيرات.

3.1.7.1المنهج الإحصائي:

هو عبارة عن مجموعة من الأساليب و التقنيات المتنوعة المستعملة لجميع المعطيات و تحليلها كميا ثم كيفيا و سوسيولوجيا، فهو لا يكتف بجمع المعطيات الكمية و تركها جوفاء بل يسعى إلى تحيليها عن طريقة مجموعة من الأساليب الإحصائية كالنسبة المئوية و المتوسطات البيانية و مقارنتها ببعضها البعض و استخلاص النتائج الدقيقة. و التي تكون لها دلالة إحصائية و سوسيولوجية [22] (ص24) وسيتم توظيف هذا المنهج في دراستنا كمنهج مكمل لباقي المناهج : بحيث من خلاله تحويل المعطيات و البيانات الكمية إلى بيانات و معطيات كيفية و كل المناهج السابقة الذكر متكاملة مع بعضها البعض لتحقيق أهداف الدراسة و إعطاء طابع منهجي و علمي.

4.1.7.1.المنهج المنوغرافي :

في دراسة الهجرة من الريف إلى المدن في الجزائر استخدمنا المنهج المنوغرافي و المنوغرافيا بصفة عامة وصف موضوع مفرط و يقصد بها علماء الاجتماع قي فرنسا القيام بدراسة وحدة مثل ظاهرة اجتماعية معينة، أسرة ، قرية ، مدينة ، ..... إلخ دراسة مفصلة مستفيضة للكشف عن جوانبها المتعددة ، و الوصول إلى تعميمات تنطبق على غيرها من الوحدات المتشابهة. [23] (ص254)

كما تعد الدراسة المنوغرافي من أهم المناهج التي تعطي صورة واضحة على مجال جغرافي معين فهي تهتم بوصف شكلي و كمي للمستويات المحيطة بالمنطقة، هذا النوع من الدراسات يعتمد على الوصف الدقيق للظواهر الاجتماعية ، و من هنا فإن اختيارنا للمنوغرافية كجزء مكمل لهذه المحاولة مبرر لطبيعة الموضوع المراد دراسته و هو حركة سكان الريف و التغير الاجتماعي الذي صاحب حركة سكان الريف في الوسط الحضاري و لهذا قمنا بدراسة منوغرافيا لبلدية البرواقية ولاية المدية و هذا لمعرفة أهم خصائص المنطقة التي تعتبر سبب التدفق الهائل للأسرة الريفية إلى هذه الولاية و سنعرض الدراسة المنوغرافية على شكل نتائج من خلال التعريف بالمجال الجغرافي لميدان الدراسة.

2.7.1. التقنيات المستعملة:

يتطلب كل بحث وسائل و أدوات لجمع البيانات تمثل وثيقة الارتباط بمنهج الدراسة و طبيعة الموضوع و الهدف منه، لذا كان اعتمادنا:

1.2.7.1.استمارةالمقابلة :

والتي يغرفها " Maurice Angers " بأنها تقنية مباشرة في البحث العلمي تستعمل لاستجواب المدعوين عن طريق المقابلة المباشرة [24](ص146) ، و يعرفها " جمال زكي" و "السيد ياسين" في كتابهما "أسس البحث الاجتماعي" بأنها نموذج يضمن مجموعة من الأسئلة التي توجه للأفراد بغية الحصول على بيانات معينة و ترسل بالبريد "استمارة ، استبيا " أو توجه لهم أثناء المقابلة "استمارة مقابلة" فالاستبيان عبارة عن وسيلة قائمة بذاتها تستخدم لجمع البيانات بطريقة سريعة ، و عن موضوعات محددة و من مجموعة كبيرة من الأفراد ، و ستخدم استمارة الاستبيان كأداة لهذه الوسيلة ، أما استمارة المقابلة فهي تعد خصيصا للاستعانة في جمع البيانات أثناء مقابلة الأفراد موضوع دراسة [25](ص229) .

و فد استعملنا هذه التقنية لطبيعة المبحوثين الذين يتميزون بمستوى علمي منخفض جدا و معظمهم أمي في بعض الأحيان و لهذا الحصول على معلومات سهلة.

و لقد احتوت الاستمارة ستة محاور:

1 – بيانات عامة.

2 – بيانات عن حالة الهجرة و الحالة السكنية .

3 – المواقف اتجاه المرأة من التعليم و العمل و الزواج و الأنباء حول النشاط.

4 – النط الاستهلاكي.

5 – العلاقات الاجتماعية.

6 – رأس المبحوث.

2.2.7.1الملاحظة بالمشاركة:

استخدمنا كأداة ثانية مهمة لجمع البيانات فهي تعرف على أنها توجه لحواس، مشاهدة و مراقبة معين أو ظاهرة معينة، وتسجيل جوانب ذلك السلوك و خصائصه [20](ص56).

فالانتماء الشخصي للمنطقة الحضرية ، التي هي مجال دراستنا و معرفة ميدان الدراسة ساعد على دقة الملاحظة (الملاحظة بالمعايشة)، و أن الأب يعمل بوكالة عقارية خاصة ، ساعد على التعرف أكثر لهذه الأسر الوافدة و المحاكاة معهم ، و قد وظفت الملاحظة في ملاحظة توزع أفراد الأسر الممتدة داخل مساكن و ملاحظة أماكن إقامة أبنائهم المتزوجين عن السكن العائلي .

إلى جانب ملاحظة زيادة تمدرس الإناث و إقبالهن عن المدارس و مراكز التكوين المهني و خروج المرأة الريفية إلى العمل ، زيادة على ذلك ملاحظة تغير النمط الاستهلاكي لهذه العائلات من حيث اللباس و الغذاء و التجهيزات المنزلية و هذا يبرر اندماجهم بالوسط الحضري و تغير التحضر التدريجي لهذه الأسر .

3.2.7.1.التحليل الكمي:

و هو أكثر الأنواع استعمالا في البحوث الاجتماعية و التحليل الكمي يتم فيه استعمال:

- الجداول الإحصائية بعد تبويب المعطيات ثم حساب التكرارات و التوزيعات.
- النسب المئوية، المتوسط الحسابي.

4.2.7.1.التحليل الكيفي:

وهي طريقة التي تستعمل لإيجاد الترابط بين المتغيرات وتحليلها تحليلا وفق الفرضيات الدراسة ثم تحليلها سوسيولوجيا .

3.7.1. مجالات الدراسة:

1.3.7.1.المجال المكاني:

لقد أجريت الدراسة ببلدية البرواقية التابعة لولاية المدية و سنتعرف عليها من خلال الدراسة المنوغرافية، و اقتصرت الدراسة على حيين من بين 38 حي مكون لبلدية البرواقية و هما الأول : حي ديار الشمس الذي يعتبر حي قديم من حيث البناء و الثاني : حي أول نوفمبر 1954 و الذي يعتبر حي جديد من حيث البناء ، و هذا ما يتناسب مع طبيعة الموضوع .

2.3.7.1.المجال الزمني :

لقد دامت الدراسة أكثر من 6 أشهر و هذا وفق مرحلتين.

المرحلة الأولى:

المرحلة الاستطلاعية حيث قمنا عن إقرار العينة الذين لهم خصائص الظاهرة عن طريق الملفات الموجودة بالوكالة العقارية و تعني أرباب الأسر الريفية المعينة بميدان الدراسة و كذلك بمركز إعلام المبحوثين بأننا سنجري معهم مقابلة ، و في حالة تنقلهم نسجل عنوان إقامتهم الجديدة ، و هذا بعد التنقل إلى مقر إقامتهم و مقابلتهم الشخصية لتحديد موعد المقابلة .

المرحلة الثانية :

في هذه المرحلة قمنا بمقابلة أفراد العينة بغية الحصول على المعلومات وفق محاور الاستمارة.

3.3.7.1.المجال البشري:

بما أن موضوع الدراسة يتناول التغير الاجتماعي الناتج عن هجرة الأسرة الريفية المقيمة بالوسط الحضري اخترنا العينة التي تشمل أرباب هذه الأسر الذين يتجاوز سنهم 55 سنة و الذي قدموا خلال الأزمة الأمنية بدأ من سنة 1993 إلى غاية سنة 1997، المقيمين بالحيين المذكورين سابقا.

8.1. العينة وكيفية اختيارها :

إن طبيعة موضوع الدراسة التي نحن بصدد القيام بها تفرض عينة ذات خصائص معينة هي فئة الأسر المهاجرة خلال سنوات التسعينات من الريف إلى المدينة، و لهذا فإن عينتنا تندرج ضمن إطار العينة القصدية حيث تم اختيار و حصر كل الأسر في العينة وفق الشروط الموضوعية من طرف الباحث ، و نجد الباحث عبد الله الهماني يعرف هذا النوع من العينة بأنها تنطوي على استخدام الباحث لمعيار أو حكم خاص من جانبه حيث يتمكن من تكوين عينة بواسطة اختيار الحالات التي تمثل مجتمع البحث [26](ص 172).

من البديهي أن يتعذر على الباحث القيام بالبحث على جميع المهاجرين الريفيين ، و لهذا اضطر إلى أخذ البيانات التي تهم الموضوع من وكالة عقارية ، الكائنة في منطقة الدراسة ، و التي تمثل مجتمع البحث و لهذا اتبع الباحث الخطوات التالية لاستخراج عينة البحث :

1 – تحديد وحدة العينة /2 – تحديد المجال أو الإطار الذي تأخذ منه العينة /3 – تحديد حجم العينة.

4 – تحديد طريقة اختيار العينة.

1.8.1. وحدة العينة:

في هذه الدراسة اعتمدت الأسر الريفية الممتدة المهاجرة خلال السنوات التسعينات نتيجة حالة اللاأمن وحدة العينة ، حيث جمعت البيانات منها عن طريق مقابلة رب الأسرة .

2.8.1.تحديد الإطار الذي أخذت منه العينة:

يعتبر إطار التحقيق هو الأصل الذي تأخذ منه العينة، واختيارنا ذو أهمية كبيرة، و دور مهم و ليس عند أخذ العينة فحسب، بل في مراحل التنفيذ و تحليل النتائج.

و تجدر بنا الإشارة إلى أن الإطار الذي اعتمدنا عليه ،هو بعد الإطلاع على كل الملفات التي كانت موجودة بالوكالة العقارية ،حيث تم إعداد قوائم الأسر المقيمة بمنطقة الدراسة و أرقام مسلسلة بالوحدات السكنية التي يقيمون بها في كل حي ،و روعي في الاختيار توزيع الأسر حسب عناوينها ،أي أرقام مساكنها في كل حي ،حتى يسهل على الباحث بإجراء المقابلات ،أي المقابلة تلوى الأخرى على سبيل القوائم التي أعدها .

3.8.1. حجم العينة :

نشير إلى أن دراسة الملفات الموجودة على مستوى الوكالة العقارية، لكيفية توزيع المهاجرين الريفيين في أحياء منطقة الدراسة التي تحتوي على أكثر من أربعين حي.

قد أظهرت أن الحيين التاليين ،أول نوفمبر 1954 ،و حي ديار الشمس تضم أكبر نسبة من المهاجرين وفق الأسس التي تم عن طريقها اختيار العينة ،ثم تتضاءل هذه النسبة على مستوى التجمعات السكانية الأخرى وهذا على أساس الملفات الموجودة في الوكالة ،و لهذا الغرض اقتصر الباحث على مسح شامل لكل الأسر الموجودة لهاذين الحيين ،و على هذا النحو بلغ حجم العينة 90 أسرة اعتمدت في جمع البيانات لتحقيق أهداف الدراســــــــة .

9.1. صعوبات الدراسة:

لقد تلقى الباحث أثناء قيامه بهذه الدراسة كثيرا من الصعوبات أهمها:

- الافتقار إلى البيانات الإحصائية التي تبين حركة الهجرة الداخلية كما تجري في الواقع ،إذ أن التعداد الأخير للسكان و السكن لسنة 1998 لم يأخذ في الحسبان السكان الذي ليست لهم اقامات شخصية و اعتبروا مقيمين مؤقتين، حيث لم يأخذوا البيوت القصديرية كتجمعات سكانية يجب إحصاء سكانها.
- افتقار البلديات لمعطيات حول السكان الوافدين من خلال التصريحات التي يفترض الإدلاء بها.

- افتقار التعدادات السكانية في الجزائر للبيانات التي تتعلق بخصائص المهاجرين و دوافعهم إلى الهجرة .
- عدم الأخذ بعين الاعتبار السكان المعدودين بمكان إقامتهم الأصلية ريف / حضر، ولد في الوسط الريفي / المدينة
- حساسية الظاهرة موضوع الدراسة، رغم المعرفة الشخصية للمبحوث، و هذا ما يجعل بعض أرباب الأسر المعنية يتحفظ في بعض الأحيان في الإدلاء بالبيانات و المعلومات التي تفيد الدراسة.
- صعوبات الاتصال بغالب أرباب الأسر العينة ، و قد اقتضى ذلك التردد الدائم على مساكنهم و بخاصة في تحول إقامتهم بعد الاقائمة التي أعددناها عن طريق الوكالة العقارية و انتقالهم إلى أماكن سكنهم بعد تحويل الإقامة .

الفصل 2
الهجرة مدخل نظري عام

1.2. الهجرة الأنواع والمميزات:

1.1.2. لمحة تاريخية عن الهجرة:

تنقسم الهجرة تاريخيا إلى مرحلتين بدائية و حديثة.

الهجرات البدائية:

تعتبر الهجرات البشرية من فجر التاريخ مسرحا دائما لتنقل السكان فيما بينهما ، وأقدم الهجرات البشرية خرجت من جنوبي غربي أسيا وربما كان ذلك من وسطها نحو أوربا الغرب ونحو الأمريكيين في الشرق ونحو إفريقيا في الجنوبي الغربي ، وكان السبب لحدوث تلك الحركات السكانية التي ساعدت على إنشاء الجنس البشري يتمثل في التغيرات المناخية التي كانت من نتائجها تكرار فترات الجفاف أو نقص الغذاء أو طرد السكان من مناطق استقرارها بتأثير الجماعات الغازية [27](ص32).

نلاحظ أن هذه الهجرات القديمة البدائية لم تكن هجرات أفراد كما هو الحال في معظم الهجرات الحديثة بل أنها هي هجرات جماعية ، تقوم بها جماعات كبيرة أو شعوب وقبائل بأكملها ، بصرف النظر عن مستواها الحضاري أو الفترة الزمنية التي عاشت فيها.

وبذلك يمكننا أن نصف ضمن هذه الهجرات البدائية تحركات في جماعات الصيد و القفص في العصور المبكرة من تاريخ الجنس البشري وتزوج الجماعات التي تعيش على الزراعة المتنقلة والتي تضطر إلى تغير مكان إقامتها كل عدة سنوات ، بعد أن يتم استنزاف خصوبة الأرض فتنتقل إلى مناطق جديدة، ما يراد بالهجرة البدائية التي تضم أعدادا كبيرة جدا من البشر الذين يضطرون لتغير موطنهم الأصلي نتيجة عجزهم عن التصدي بنجاح ،لبعض العوامل والقوة القاهرة سواء كانت هذه القوة طبيعية أم بشرية[28](ص109-110).

الهجرات الحديثة:

تنقسم بدورها إلى مرحلتين :

ا)-المرحلة الأولى:

وهي تمتد_من الكشوفات الجغرافية و الاستعمار حتى القرن الثامن عشر وخلال هذه الفترة لم يشهد العالم إلا قليلا من الهجرات السكانية الدولية حيث لم تزد حملة المهاجرين عن بضع المئات من الألوف وذلك بسبب طغيان عامل المسافة

وبعد تعمير الأوربيين لقارات العالم الأخرى عبر قاراتهم من أعظم نتائج الهجرة البشرية في التاريخ [01](ص102).

ب)- المرحلة الثانية :

فهي تمتد من القرن الثامن عشر من وقتنا الحاضر أي منذ الثورة الصناعية التي عمت أوربا في تلك الفترة والتغيرات التكنولوجية التي أفرزتها هذه الثورة والتي ساعدت بشكل فعال على تقريب المسافات،بسبب تقدم وسائل المواصلات وقد حدثت هذه التغيرات ولكن في الوقت مبكر في كل من بريطانيا ودول غرب أوربا ،ثم عمت تلك الظاهرة في سائر أنحاء العالم وخاصة في القرن العشرين ظلت أوربا حتى اكتشاف العالم الجديد نقطة انتهاء كل الهجرات القارية حتى المشرق ولكنها صارت بعد اكتشاف العالم الجديد نقطة انطلاق إليه إذ توجه في بداية القرن التاسع عشر ما يقارب 57 مليون مهاجر إلى القارة الأمريكية منهم مليون وجهوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكان ما يقارب 85 بالمائة من هؤلاء قد قدموا من أوربا وتأتي هذه الهجرة الجماعية نتيجة للفرص الاقتصادية الهائلة في الأراضي الجديدة[01](ص 103).

ملاحظة : سنتطرق في مبحث على الهجرة الخارجية بوضوح وبالأرقام إلى تنقل السكان عبر العالم

2.1.2. مميزات الهجرة :

تتميز الهجرة بالعناصر الآتية :

- الهجرة ظاهرة اجتماعية تحمل ما تحمله أي ظاهرة اجتماعية من صفات تتمثل في كونها إنسانية، إلزامية، عمومية تلقائية، ترابطية، موضوعية، جماعية.....الخ، هذه الظاهرة تتعلق بالحاجة الحيوية للأمم والشعوب.

- تعتبر الهجرة أحد أشكال انتقال السكان من أرض تدعى المكان الأصلي أو مكان المغادرة، إلى أخرى تدعى مكان الوصول أو المكان المقصود.ويتبع ذلك تبدل في مكان الإقامة [29](ص22-24).

- حركة الهجرة هي حركة جزئية من الحركة العامة للسكان التي نعبر عنها بالمعادلة:

حركة السكان العامة = مواليد-وفيات + هجرة إلى البلاد - الهجرة منها.

- الهجرة ليست مجرد نقلة جسدية من موطن لأخر ، وإنما هي أيضا موقف عقلي اتجاه ذهني، وتوجه نفسي من الشخص ذاته، كما أن قرار الهجرة هو قرار شخصي يعتمد في الأساس على الشخص ذاته الذي يقرر أين سينتقل.

- تتم الهجرة نتيجة للحوافز الاجتماعية والسياسية والثقافية والأمنية والاقتصادية، وهذه الحوافز جميعها تعطى بدورها أهمية للموقع الجديد الذي تحول بناء على توفر تلك الحوافز، أو بعض منها إلى مركز جذب للسكان المهاجرين.

- للرغبة الشخصية أثر على الهجرة سوءا أو لا تتم تكون عادة متفاوتة من شخص لأخر ، وفقا للاحتياجات الشخصية ويقابل ذلك أن عملية كبح جماح الرغبة الشخصية تجاه الهجرة يعتمد على قدرة استياء هذا الشخص أو عدم رضاه عن المكان الذي يستقر فيه.

3.1.2. أنواع الهجرة:

هناك أنواع كثيرة من الهجرة بتنوعها الداخلية والخارجية ويمكن تصفيتها كالأتي:

1.3.1.2. تصنيف الهجرة من حيث الكم:

تصنيف الهجرة من حيث الكم إلى الهجرة فردية وهجرة أسرية وهجرة جماعية.

أ-الهجرة الفردية: وهي التي تحمل الأفراد منفردين قريبا أو بعيدا من أمكنة سكنهم الأصلية، وذلك لسبب أو أخر من الأسباب البحث عن العمل طلب العلم.....الخ

ب-الهجرة الأسرية: عندما يقرر الفرد المهاجر عدم العودة إلى موطنه الأصلي والاستقرار في المهجر يصطحب أسرته إلى بلد المهجر

ج-الهجرة الجماعية: ويشترك فيها جملة أفراد أو أسر وهي على العموم تنجم عن كارثة طبيعية أو تدهور الأوضاع الأمنية.

2.3.1.2. تصنيف الهجرة من حيث الكيف:

تصنيف الهجرة من حيث الكيف إلى هجرة شاقولية أو أفقية:

ا)-الهجرة الشاقولية: وهي الهجرة التي يهدف منها المهاجر إلى أحداث تغير في مكانته الاجتماعية أو الاقتصادية أو لكلتيهما والسعي نحو ما يظن أنه الأحسن أو الأفضل.

ب)-الهجرة الأفقية: ويقصد بها تغيير مكان الإقامة مع احتفاظ بالعمل نفسه كأن ينتقل مزارع من قريته،لضيق أرضه أو جفافها ،ليذهب إلى قرية أخرى تتوافر فيها الأرض الخصبة والمياه، وفي كلتا القريتين يعمل مزارعا[30](ص53).

3.3.1.2. تصنيف الهجرة حسب الزمن:

تصنيف الهجرة حسب الزمن الذي تستقر فيه إلى هجرة نهائية أو دائمة وأخرى مؤقتة.

ا)-الهجرة النهائية أو الدائمة:

وهي الهجرة التي تتبعها أي رغبة في العودة إلى محل الإقامة الأصلية ثانية،إذ يعتمد المهاجر لإلى ترك منطقة إقامته المعتادة نهائيا و الاستقرار في المنطقة أو الدولة المهاجرة إليها[31](ص149).

تتخذ الهجرة النهائية أنماطا كثيرة نأخذ منها الهجرة العمودية الهجرات التي تصاحب الغزوات العسكرية مثل الفتوحات الإسلامية ،هجرة الأدمغة.

ب)-الهجرة المؤقتة:

وهي عملية تمثل انتقال الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى ، أو من بلدا غلى أحر ، انتقالا مؤقتا ، وهي على العموم ، تأخذ أشكالا كثيرة نذكر منها ما يأتي

حركات السكان اليومية من المسكن إلى مكان العمل وعكسه،هجرات قصيرة المدى كحركة اليد العاملة الدائمة ،هجرات موسمية تتميز بأنها أطول نسبيا من الهجرات السابقة[29](ص29).

4.3.1.2. تصنيف الهجرة حسب إرادة القائمين:

وتصنف الهجرة حسب إرادة القائمين بها إلى هجرة إرادية أو اختيارية وهجرة إجبارية أو اضطرارية أو مخططة.

ا)-الهجرة الإرادية الاختيارية:

وتشمل كل أنواع الهجرة الداخلية والخارجية التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات باختيارهم وإرادتهم بغير ضغط أو إجبار.

ب)-الهجرة الإجبارية:

ويطلق عليها أيضا الهجرة لاضطرارية أو المخططة وهي الهجرات القهرية أو القسرية التي يضطر فيها الأفراد أو الجماعات إلى النزوح من مناطق إقامتهم الأصلية لأسباب كثيرة :طبيعية أو دفاعية أو عسكرية من أجل الحفاظ على الأمن أو تنظيميه أو سياسية[01](ص117-118).

5.3.1.2. تصنيف الهجرة حسب المكان:

تصنيف الهجرة حسب المكان إلى هجرة دولية أو خارجية وأخرى داخلية التي هي موضوع الدراسة سنتطرق إليها بالتفصيل .

ا)-الهجرات الدولية أو الخارجية:

الهجرة الخارجية هي عملية انتقال الأفراد والجماعات من دولة إلى أحر طلبا للعمل،أو قرارا إظطهاد ،أو تطلقا إلى مستوى حياة أفضل.

والهجرة الخارجية حق قانوني أخره فقهاء القانون الدولي المعاصرين للإنسان بصفته إنسانا حرا كريما يتمتع بحقوق تفرض عليه وواجبات وفي هذا المعنى يقول G .scelle سيسل. أستاذ القانون الدولي بجامعة باريس ما يأتي :<<إن الإنسان وقد ولد حرا بغير قيود ،لا ينبغي أن توضع أمامه العقبات والعراقيل التي تحول دون تحركه و انتقاله من مكان إلى أخر لا داخل حدود دولية فحسب ،بل خارج هذه الحدود أيضا>>وتأخذ الهجرة الخارجية ثلاثة أشكال رئيسية هجرة موسمية وهجرة مؤقتة وأخرى دائمة.

ب)-الهجرة الداخلية:

يقصد بالهجرة الداخلية انتقال الأفراد والجماعات بصورة دائمة أو مؤقتة ، داخل الدولة الواحدة من مجتمع محلي إلى مجتمع محلي آخر ، حيث تتوفر فيه أسباب الرزق وقد يكون ذلك لعدم الاستقرار أو لفقر بيئاتهم المحلية أو لاكتظاظها بالسكان ، وما يتبع ذلك من انخفاض في الأجور أو تفشي البطالة .

و الواقع إن الهجرة الداخلية تختلف عن الهجرة الخارجية في طبيعتها ودوافعها و الآثار التي تنجم عنها . وذلك لعدة أسباب[32](ص181).

الهجرة والتنقل الاجتماعي:

تبدوا لنا الفروق واضحة بن الهجرة والتنقل الاجتماعي ، وذلك بأن الهجرة هي عبارة عن عملية تغير فيزيقي في مكان الإقامة المعتاد وتغير جذري في حياة المهاجر كما أن التنقل الاجتماعي يعتبر من قبيل المركز الاجتماعي والاقتصادي وأنه قد تنطوي عملية الهجرة على عملية التنقل الاجتماعي ،لأن المهاجر قد يحقق في أثناء إقامته في منطقة المهجر مستوي من الحياة الاجتماعية

.

المهاجرين: migrant

هم الذين يغيرون مكان إقامتهم المعتاد من منطقة إلى أخرى لأن نقل مكان الإقامة في حالة الهجرة يترتب عليه بالضرورة نقل حياة الإنسان المهاجر برمتها

المتنقلين déplacés:

هم الذين ينتقلون من بيت إلى أخر فالذي ينتقل من بطالون ممارسون حياتهم كلها في مكان السكن الأول.

المهاجر:

-هو الشخص الذي ينتقل من بلده إلى بلد أخر ليقيم فيه وليعيش فيه من عمله وهذا رغبة منه في تحسين حالته الاجتماعية والأمنية ومستوى المعيشة.

6.3.1.2. تصنيف المهاجرين حسب هيئة الإمم المتحدة :

قد أوصت الأمم المتحدة بتصنيف المهاجرين من مكان إلى أخر عند وصولهم في الأصناف الأربعة الآتية: [33](ص16-17).

1-المهاجرون الدائمون أي غير المقيمين من رعايا أو الغرباء عنهم الذين ينوون المكث لفترة تزيد عن سنة.

2-المهاجرون الوقتيون أي الغير المقيمين الذين يريدون أن يمارسوا عملا في بلد الوصول لسنة أو أقل ،ويصنف من يرافقهم من أهليهم في الصنف الثالث.

3-المقيمون من رعايا البلد أو الغرباء عنه، الذين يؤوبون الإقامة بعد غيبة تتجاوز سنة في أمكنة المغادرة.

4- الزوار الذين يرغبون في البقاء سنة أو أقل من غير أن يمارسوا عملا ما ويذكر معهم أهلهم.

تصنيف المغادرون:

- أ- النازحون الدائمون أي المقيمون (من رعايا البلد أو الغرباء) الذين ينوون الإقامة في خارج البلد مدة تتجاوز سنة.

- ب- المسافرون من أولئك المهاجرين الوقتين.

- ج- الزوار الذين أتموا زيارتهم.

- د- المقيمون من رعايا البلد أو الغرباء الذين ينوون الإقامة في خارج البلد لسنة واحدة أو أقل من سنة.

و لا شك في أن الجماعات التي تتسم بصفات خاصة في زمن ما كاللاجئين والمنقولين والمطرودين ممن يوزعون على الأصناف السابقة يلزم أن تسجل بصفاتها تلك على حدة عند قدومها أو ذهابها.

2.2.الهجرة الداخلية :

يقصد بالهجرة الداخلية انتقال الأفراد و الجماعات بصورة دائمة أو مؤقتة داخل الدولة الواحدة من تجمع محلي إلي تجمع محلي أخر حيث تتوفر فيه أسباب الرزق ,و قد يكون ذلك لفقر بيئاتهم المحلية أو لاكتظاظها بالسكان وما يتبع ذالك من انخفاض في الأجور أو تفشي البطالة[01](ص129).

الواقع أن الهجرة الداخلة تختلف عن الهجرة الدولية في طبيعتها و دوافعها و الآثار التي تنجم عنها وذالك للأسباب الآتية :

1- إن الهجرة الداخلية هي أقل كلفة من الهجرة الدولية بحكم أن الانتقال يكون عادة لمسافة قصيرة.

2- لا تعرض القائم بها مشكلات الحصول علي التأشيرة في سبيل الدخول والخروج من دولة إلي أخري وما تقتضيه من إجراءات .

3-إن مشكلة اللغة التي تواجه المهاجرين دوليا لا تواجه المهاجرين داخليا.

4-إن الاستعداد النفسي للهجرة الداخلية أكثر منه للهجرة الدولية.

5- تتميز الهجرة الداخلية بأنها تأخذ تيارات و اتجاهات عكسية بمعني أن مناطق الجذب السكاني تطرد السكان إلي خارجها.

مناطق الطرد السكاني تجذب في الوقت نفسه مهاجرين إليها كما أن مناطق الجذب السكاني تطرد السكان إلي خارجها و هنا يقصد قول بعضهم بصدد الهجرة عموما أنه في كل دولة حركة تنقل كبيرة من المجتمع إلي أخر ميل إلي التعويض عن طريق حركة معاكسة من جانب السكان[34](ص159).

كل هذا يجعل الهجرة الداخلية التي يشهدها العالم أكبر حجما من الهجرات الدولية.

و الهجرة الداخلية و إن كانت نوعا من الحراك الاجتماعي الأفقي إلا إنها وخاصة حين يزداد السكان و تنشيط حركة التصنيع ،ترتبط ارتباطا وثيقا بالحراك الاجتماعي الراسي فاستخلص الذي لأجر أي غير مكان أقامته يعتبر حراك مكاني قد يحتاج إلى تغيير نوع العمل الذي يمارسه ويعتبر حراك مهني

وإذا كان انتقاله إلى حمله الجديد يترتب عليه تقدم اقتصادي زيادة في الدخل ومستوى أفضل في المعيشة فان ذاك يعني انتقال وضعه الاجتماعي وهكذا يبدوا الارتباط الوثيق بين الحراك المهني والحراك الاجتماعي الراسي ويبدوا هذا الارتباط واضحا خاصة في مدن البلاد النامية [35](ص118). هذا و يمكننا أن نميز بين عدة أنواع من الهجرة الداخلية:

- هجرة من الريف إلى الريف.
- هجرة من الحضر إلي الريف.
- هجرة من الحضر إلي الحضر.
- هجرة من الريف إلي الحضر.

و لا يمكننا التطرق إلي أنواع الهجرة الداخلية بم أنه لمن الضروري إلي التطرق إلي التمييز بين مفهومي الريف والحضر و معايير التميز بينهما و هذا التبيين مكان الانطلاق و مكان الوصول .

1.2.2.التمييز بين الريف والحضر:

يحبذ الباحثون في العلوم الاجتماعية إلي تحديد الخصائص المميزة للأنماط مجتمعة المتنوعة علي الأساس أ،العلم بفروعه المختلفة يقدم علي التصنيف المنسق للظواهر والموضوعات التي يعني بدراستها لهذا قسموا المجتمع إلي قسمين: المجتمع الريفي المجتمع الحضري. و أشاروا إليها كطرفين متضادين من صور المجتمع التي تستخدم المقارنة و القياس. غير أن عملية المقارنة بين الريف و الحضر تواجه صعوبات كثيرة وذالك لأن هناك مدنا لا تزال تجمع في خصائصها و وظائفها خصائص الحياة الريفية و وظائفها و تجد فيها بعض السمات الريفية بجانب سمات الحياة الحضرية

وبالمثل نجد مظاهر النشاط العمراني في كثير من القرى و خاصة المجاورة لحدود المدن الكبرى و الداخلة في نطاقها تقترب إلي حد كبير من مظاهر النشاط العمراني في الحضر في هذا المجال نذكر أيضا أن الدراسات التي أجريت في أنحاء شتي من العالم و خاصة في البلدان النامية والمتقدمة أثبت بصورة قاطعة أنه لا يوجد حد فاصل بين القرية والمدينة يمكن أن نحدد بمقتضاه أين تنتهي المدينة و تبدأ القرية، ومع أمكان ملاحظة بعض الفروق الواضحة بين ما هو ريفي و ما هو حضري في بعض الدول النامية لا يمكن تعميم الملاحظات علي كل المجتمعات و في كل العصور.

فمن ناحية هناك مجتمعات لا تنقسم فعلا إلي ريفية و حضرية كالمجتمعات الهندية مثلا.كما أن دولا مثل الإتحاد السوفياتي و الصين الشعبية وبعض دول العالم الاشتراكية الأخرى تتبني لأسباب الأيديولوجية,قضية مؤداها إلغاء الفوارق بين الريف و احضر إي بين القرية و المدينة إلغاء تاما .

ثم عدم الفصل بين ما هو ريفي وما هو حضاري في الدراسات الاجتماعية ولذالك فان علماء هذه الدول يسخرون أحيانا من اصطلاحات مثل علم الاجتماع الريفي وعلم الاجتماع الحضري[36](ص579).

و من ناحية أخري أنه لا يمكن إطلاق صفات تم تعميمها علي المجتمعات الريفية أو المجتمعات الحضرية كلها في بلد من البلدان بل إن هذه المجتمعات الريفية أو الحضارية في البلد الواحد.

قد تحتل أو هي تحتل فعلا فروقا بينها يصبح التعميم أمرا خاطئا تماما[37](ص 339).

لهذا فإن تقسيم المجتمع إلي ريفي أو حضري هو تقسيم غير موضوعي إذ أنه ليست هناك ثمة مجتمع ريفي خالص بل هناك نوعا من التدرج فيما يتعلق بالخصائص الحضرية والريفية تبدأ من القرية الصغيرة حتى المدينة الكبيرة<< إن التحول من المجتمع المحلي الريفي الخالص إلي مجتمع حضري لا يتم فجأة و بلا مقدمات و لاكته يحدث بشكل تدريجي[38](ص19-45-46).

إن البعد الريفي – الحضري يختلف باختلاف مراحل التقدم الاجتماعي فخصائص المجتمع الريفي في المجتمع الإقطاعي في المجتمع الانتقالي عنها في المجتمع المتقدم صناعيا و إن الفروق الريفية الحضرية نتاج لنسق ثقافي معين ثم إنها تختلف اختلافا واسعا من ثقافة إلي أخري[39](ص81-82).

وإذا ما أردنا الوقوف علي مفهوم محدد للمجتمع الريفي ثم للمجتمع الحضري وللكشف عن خصائص كل مجتمع علي حدة فسوف نلتقي بالجهود التي بذلها الباحثون في هذا المجال. [40] (ص120)

2.2.2.مختلف الدراسات للريف و الحضر:

دراسة ابن خلدون (1406 -1332) :

يعتبر العلامة ابن خلدون منذ الأوائل و أهم الكتاب الذين تعرضوا لمشكلة التعريف بالمجتمعات البدوية و الريفية والحضرية معتمدا في ذالك علي طرق السكان في سكناتهم و أساليب معيشتهم و طباعهم ، و في مقدمة كتابه الشهير الذي (كتاب العبر وديوان المبتدأ و الخبر في أيام العرب و العجم و البربر و من عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر و في الفضل الثاني من البيان الثاني من تلك المقدمة و هو ديوان << طبيعة العمران >> في الخليقة و ما يعرض فيها من البدو و الحضر و التقلب و الكسب و المعاش والصنائع و العلوم و نحوها و ما إلي ذالك من العلل و الأسباب >>.و في حديثه عن العمران البدوي و الأمم الوحشية والقبائل ، يعطينا تصنيفا لأشكال التجمع البشري التي كانت بوصفهما نمطين رئيسيين من الأنماط المجتمعية المتمايزة فالحضر عند ابن كل من استقر واستوطن وزوال حرفا تتصف بالاستقرار .ولهذا أن سكان الأرياف والقرى هم كأهل المدن سكان الحضر والبدو عنده تقوم علي التنقل الترحال وهي فصلية الاستقرار و هكذا نلاحظ أن ابن خلدون قد استند في تمييزه هذين النمطين المجتمعين إلي عامل اقتصادي تمثل في طريقة المعاش حيث يقول في ذالك << ابن اختلاف الأجيال في أصولهم إنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش فان اجتماعهم إنما هو للتعاون في تحصيله و الابتداء بما هو ضروري وبسيط قبل الحاجي و الكمالي >>.

و قد أمكن ابن خلدون أن يميز بين فئتين من الناس بحسب تلك الطرق في المعاش قائلا <<: فمنهم من سيعمل في الفلح من الغراسة و الزراعة و منهم من ينتحل القيام

علي الحيوان من الغنم و البقر و المعز و النحل و الدود لنتاجها و استخراج فضلاتها و هؤلاء القائمون علي الفلح و الحيوان تدعوهم الضرورة إلي سكن البادية لان نشاطاتهم الاقتصادية يتسع لها الحضر حيث لا تتوفر فيه المزارع للإنبات و المراعي لتربية الحيوان >> .

و يبدو أن ابن خلدون يخلط بين نمطين مجتمعين متمايزين هما المجتمع البدو والمجتمع الريفي الذي يعتمد على ممارسة الزراعة المستقرة ، ولكن في الثاني أن في ذلك التعريف للمجتمع البدوي إشارة إلي تلك المحاولات التي يزاوج فيها البدويين تربية الحيوان وممارسة ما يعرف الآن بزراعة الحدائق أو البستنة.

وفي خصائص أهل الحضر يقول ابن خلدون << ثم إذ ما اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش و حصل لهم ما فوق الحاجة من الغني والرفه و دعاهم ذالك إلي السكون والدعة و تعاونوا في الزائد علي الضرورة واستكثروا من الأقوات و الملابس والتأنق فيها و توسيع البيوت و اختطاط المدن و الأمصار للتحضر ثم تزيد أحوال الرفة و الدعة فتجيء عوائد الترف البالغة في التأنق في علاج القوت إستجادة المصابيح و انتقاء الملابس الفاخرة في أنواعها من الحرير و الديباج و غير ذالك و معالات البيوت و الصروح و أحكام وضعها في تجديدها و الانتهاء في الصنائع في الخروج من القوة إلي الفعل إلي غايتها فيتخذون القصور و المنازل و يجرون إليها المياه و ينالون في صرحها و يبالغون في تنجيدها و يختلفون في إستجادة ما يتخذونه لمعاشهم من ملبوس أو فراش أو أنية أو ماعون و هؤلاء هم الحضر و معناه الحاضرون من أهل الأمصار و البلدان و من هؤلاء من ينحل في معاشه الصنائع و منهم من ينتحل التجارة و تكون مكاسبهم أسمى و أرفع من أهل البدو لأن أحوالهم زائدة علي الضروري و معاشهم علي نسبة وجدهم >>

دراسة أميل دور كايم 1858-1917 :

يستعمل دوركايم في كتابه << تقسيم العمل الاجتماعي >> نظرية التضامن الاجتماعي في التمييز لسمات الحيات الحضرية و الريف[41](ص 118). ففي المجتمعات الريفية حيث تقسيم العمل في حالته البسيطة يقوم الأفراد بالأعمال نفسها ويتشابهون من حيث خصومهم جميعا لعوامل واحدة في حياتهم لجمعية و يتعاملون تلقائيا و يستنجدون لبعضهم البعض آليا هذا التشابه يؤدي إلي سيادة نوع من التضامن سميه دير كايم << التضامن الآلي أو الميكانيكي>> و تكون المسؤولية في مثل هذا المجتمع جمعية، و تكون المركز الاجتماعي موروثا .

أما في المجتمعات الحضرية التي ينمو فيها تقسيم العمل و يتطور ,فيسود نوع من التضمن الاجتماعي يسمي <<التضامن العضوي >> لان كل قرد أو فئة من الأفراد يكون بمنزله عضو في جسم اجتماعي

, و يعتمد الآخرين أيضا في حياتهم , بهذا تكون الفردية هي السنة الغالية .

دراسة هر برت سبنسر :

_يري أن المجتمع يتطور من حالة التجانس إلى حالة اللاتجانس، وان الحقيقة الرئيسية للتطور تتمثل في الحركة من المجتمعات البسيطة إلي المستويات المختلفة من المجتمعات المركبة، فالمجتمع المركب انبثق عن المجتمع البسيط ومركب المركب في المركب . ومركب مركب المركب عن مركب المركب ويتكون المجتمع البسيط في الأسر،أما المركب فيتكون من اسر تتحد في عشائر ويتكون مركب المركب عشائر تتحد في قبائل ، بينما يتكون الحجم يتعاظم البناء و يتطور و تتطور كذالك الفروق في القوة و المهن و يصاحب ذالك تباين و تفاضل في الوظائف , ومن جهة أخرى أن سبنسر قد ذهب إلي أن المجتمع يتحول من المجتمع العسكري إلي المجتمع الصناعي ويتميز كل من النموذجين عن الأخر، فالتعاون الإجباري يشيع في المجتمع العسكري بينما يسود التعاون الاختياري المجتمع الصناعي.

قد تختلف الآراء و المقاييس في هذا الجانب ,و ذلك حسب مدا خيل متمردة، فهناك المدخل الإيكولوجي لدراسة المدينة الذي يري أن وصف فرد بالحضرية أو بالروية يتوقف أساسا علي عدد سكان المنطقة التي يعيش فيها, و هناك الاتجاه التنظيمي في دراسة المدينة الذي يري أن وصف الفرد بالحضرية أو القروية يتوقف علي طبيعة السلوك الصادر عنه [42](ص47).

هذا ما يراه محمد الجوهري .

لكن كذالك، فان عملية تقييم السلوك هذا شيء نسبي كما أن هناك من يميز بين الريف و الحضر علي أساس نوع النشاط الاقتصادي السائد [43](ص67-78).

أما الجزائر فتأخذ في إحصائياتها بالمقاييس حجم السكان و نوع النشاط الاقتصادي السائد حيث يعتبر المركز السكنى حضرا إذ تتوفر فيه الشرطان :

- أن يكون الحد الأدنى للسكان القاطنين في المركز الرئيسي 5000 نسمة .
- أن يزيد عدد العمال القادرين علي العمل غير زراعي في مختلف النشاطات عن 1000 عامل [44](ص152).

هذا من حيث الفصل بين الريف والحضر.

3.2.2.أنواع الهجرة الداخلية :

إن لمن الضروري التعرض لأنواع الهجرة الداخلية بصورة موجزة لغرض توضيح مكان الهجرة ،و ذلك لتحديد المجال الذي ينبغي علينا فيما بعد أن نجري فيه دراسة ميدانية حيث تضم البلاد

وبناء علي هذا فإن الهجرة الداخلية تقوم علي الغالب بين كل من المناطق الريفيـــة و الحضرية و تظهر الهجرة الداخلية غلي الأشكال التالية:

الهجرة من المدينة إلي المدينة:

تتم الهجرة بين و إلي المدينة معينة لأسباب مختلفة، فقد تتحول المدن من مناطق جذب بشرى إلي مناطق دفع نتيجة لسيادة الظواهر السلبية بها ، وتفاقم مشاكلها خاصة منها تلك الزيادات في كثافتها السكانية [45](ص276).

لذا فغالبا ما تكون الهجرة من مدينة معينة اضطرارية إلي مدينة أخرى أو غلي الخارج فالفرد يهاجر خاصة بعد تشبع الطاقات الاقتصادية باليد العاملة و انتشار البطالة بحثا عن فرص العمل في المدن التي ظهرت بها صناعات جديدة أو التي تمتاز بالصناعات الثقيلة كحاجتها المتزايدة في الأيدي العاملة و حتى ينسق توزيع العمل و التقدم الصناعي لابد أن يقترن الاستغلال و الإنتاج بكثافة مناسبة للسكان و هذا ما أشار إليه ابن خلدون و علماء الاقتصاد مثل لوردا يوليو ''Leroy Beaulieu '' والعالم الديموغرافي أدولف لندري '' ''Adelphe Phelandray [46](ص202).

الهجرة من المدينة إلي الريف :

يبحث كثير من الأفراد في أواخر حياتهم العملية البحث علي مكان أو بيئة أكثر هدوءا و أكثر استقرار من ظروفها الاقتصادية و أحسن في أحوالها المعيشية من البيئة التي عاشوا فيها في أوائل حياتهم لكسب العيش و هذه فكرة الذين يعيشون في الدول ذات المستوي المرتفع ، و هي فكرة عادة ما تدخل فيها الرغبة في عدم البعد

المرتفع ، و هي فكرة عادة ما تدخل فيها الرغبة في عدم البعد عن مقر أولادهم و إلي جانب ذلك فهناك بعض الدول الفقيرة و المختلفة حالات مشابهة ، فان لبعض من انتهوا من عملهم العسكري أو بعض الموظفين الذين بلغوا سن التقاعد يعودون إلي موطنهم الأصلي و يلاحظ أن هذه المناطق الريفية ينظر أيها علي أنها مناطق أحسن في ظروفها المناخية فتجذب لذلك كثير من المتقدمين في السن .

و تتبع الحكومات في محاولاتها استغلال الموارد المتاحة طريقة توزيع السكان في مناطق مكتظة بهم إلى مناطق أخرى في حاجة إلي مزيد من الأيدي العاملة عادة ما تكون أريافا [47](ص 328-329).

و من اجل ذلك تتبع الحكومات في الغالب عملية الترغيب و بعث الأمل ذلك أن هناك من الجماعات المهاجرة مؤقتة نحو المدن قد استقرت بسبب فقدان الأمل في تحسن الأحوال المعيشية في الريف المهاجر منه [47](ص330).

و تتم عملية الترغيب عن طريق توفير الظروف اللازمة لرفع من مستوي معيشية السكان الريفيين و تنسيق الخدمات في الأرياف و القيام بأعمال الرعاية الاجتماعية أو عن طريق إغراء السكان بالمساحات الكبيرة [48](ص199).

و قد نتجت بالفعل عن هذه العملية عودة المهاجرين من المدن إلى الأرياف لأسباب قسرية كعودة من فشلوا في التكيف مع الظروف الجديدة أو اضطرارية حيث يلاحظ أن السكان في المدن خاصة منهم المهاجرين من الأرياف يتجهون فعلا إلى ترك المدن ، و إن الأقاليم التي تتعرض لهذا النوع من التراجع السكاني ، و إما أنها تلك المناطق غير صحية أو أنها مناطق اتجهت إليها أعدادا كبيرة من السكان نتيجة لضغط شديد من المنطقة الأصلية فاضطرتهم إلى العودة خاصة بعد تحسن أحوالهم في الريف[45](ص 247).

الهجرة من الريف الي الريف :

غالبا ما تنشر الهجرة من و إلى الريف معين بين أوساط الفقراء و العمال الزراعيين الذين يملكون أرضا قليلة لا يملكون منها شيئا ، و تتم هجرة هؤلاء عندما يدركون ضالة أسلوب حياتهم بالمقارنة مع ما ينعم به أمثالهم في الأرياف الأخرى و تهاجر الأسرة الريفية إلى المناطق الزراعية الأوسع ، نتيجة لتعرض محاصيلها الزراعية لتلف بسبب بعض الكوارث الطبيعية كالجفاف أو الفيضانات، و ما يترتب عن ذلك من مشاكل كالمجاعة، و البطالة تدفع الريفيين للبحث عن مناطق أخرى تظهر بها زيادة في المحصولات الزراعية بحيث تبدو علي درجة كبيرة من الرخاء [46] (ص780) و قد تضطر السكان الريفيين خاصة المقيمين منهم في المناطق الريفية الكثيفة بالسكان ة التي تقل فيها فرص العمل إلى الهجرة نحو المناطق الريفية الأقل سكانا و أوفر فرصا للعمل شرط أن يسود نفس النمط العام من الحضارة في المناطق المهاجر إليها و كذلك تشابه الأحوال المناخية بحيث تسمح بزراعة المحصولات المألوفة [47](ص 327). و تهاجر الجماعات الريفية إلى ريف أخر ، هجر البيئة جبلية صارت فقيرة إلى بيئة سهلية حيث الحياة أسهل و أفضل[49](ص745).

و يغلب علي الهجرة من الريف إلى الريف أخر طابع الهجرة الموسمية و التي هي تلك الهجرات التي يقوم بها الباعة المتجولون و بعض الحرفيين و العمال الزراعيين لأهداف معينة أو البحث عن فرص عمل ظرف أفضل للمعيشة[48](ص102-103). و قد كانت هذه الهجرة تتم بصورة جماعية إلا أن اتساع الزراعة و تطورها بسهولة و استعمال الآلات في معظم العمليات الزراعية أدى إلى تقلص هذا النوع من الهجرة الجماعية و اقتصر الأمر علي هجرة الرعاة بحثا عن المراعي و بعض العمال الزراعيين للعمل في مواسم معينة[47](ص342-343).

الهجرة من الريف إلى المدينة:

تعبر الهجرة من الريف إلى المدينة من ابرز الأنواع و الأكثر شيوعا و استمرار و هي التي ستكون مركز اهتمامنا في هذه الدراسات.

الهجرة من الريف إلى المدن ظاهرة قديمة تعود إلى سنوات طويلة قبل الثورة الصناعية و لها عدة أسباب كان أهمها : انهيار النظام الإقطاعي ، و تحرر الفلاحين من رق العارض ، فأصبحت لها الحرية في أن يعيش أينما أرادوا ، كما أدت الثورة الصناعية فيما بعد و تمركز قطاع الاقتصادي الحديث في المراكز الحضرية الرئيسية و متطلباته من وفرة الأيدي العاملة إلى تدفق الأعداد الهائلة من الريفيين نحو المدن و هذا ما تسبب في تضخم أحجامها و كبر نسبة التحضر[47](ص175).

و ترتبط الهجرة من الريف إلى المدينة أساسا بتزايد السكان اللذين تعجز الأراضي الزراعية عن توفير فرص العمل لهم ، فهي ظاهرة اجتماعية طبيعية بل حتمية ثم هي صحية كذلك خاصة حين تحاول إقرار التوازن بين المجتمعين الريفي و الحضري و لكنها قد تكون ظاهرة مرضية ، إذا ما تركت اثأرا سيئة ، و نشئت عنها الأزمات التي يتقاسمها

و يتحمل أعبائها الريفيون و الحضريون و احدهم علي السواء[01](ص143).

و قد تكون الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة إجبارية و جماعية يغلب عليها الطابع القسري مثلما حدث في السنوات الأخيرة التي هي مركز اهتماما ، التي تختلف أسبابها عن الأسباب السالفة الذكر و التي تضخمت في سنوات السبعين لسبب الوضع للامني المتدهور الذي مس مختلف أرياف الوطن.

3.2.النظريات والمقاييس:

1.3.2.النظريات المفسرة للهجرة :

هناك مجموعة من النظريات يتفق عليها الباحثون في علم السكان علي اعتبارها مفيدة لتفسير القواعد التي تتحكم في الهجرة سوءا من حيث حجمها أو اتجاهها.

1.1.3.2. النظريات المفسرة لحجم و اتجاه حركة الهجرة :

ا)- نظرية المسافة :

لقد صاحب التصنيع و خاصة في نهاية القرن الماضي حركة هجرية واسعة و أصبحت هذه الحركات موضوعا هاما من موضوعات الدراسة السوسيولوجية و يعتبر رافنستين ravenstein أول من وضع قوانين الهجرة عام 1889 في المقال الذي قدمه بعنوان قوانين الهجرة . و التي توصل بعد الدراسة الإحصائية لظاهرة الهجرة في المجتمع الانجليزي ، و منها :

أن الأغلبية العظمي من المهاجرين لا تهاجر إلا لمسافات قصيرة و هذا يؤدي إلي عمليات إزاحة و عمليات تغير وتحول في السكان الأمر الذي يؤدي بدوره إلي تدفق المهاجرين الذين يتجهون إلي مراكز الصناعية و التجارة الكبرى.

- إن النتيجة الطبيعية لأي حركة هجرة محدود في مدارها و لكنها تتصف بأنها منتشرة في كل أنحاء بلد ما هي أن عملية امتصاص المهاجرين سوف تتم عندما تبتدئ إحدى المدن في النمو السريع فان سكان مدن أخرى يمكن أن يهاجرون إليها . و بسبب الهجرة الداخلية تحدث ثغرات في القطاع الريفي.
- إن عملية تشتت المهاجرين و تفرقهم في أماكن متعددة علي عكس عملية امتصاصهم في مكان معين و لكن العمليتان تمتصان ملامح متشابهة.
- يؤدي تدفق أي تيار هجرة إلي خلق تيار أخر معاكس له متكافئي و متعادل له في نفس الوقت يعرض ما فقدته المناطق الطاردة.
- غالبا ما يذهبون المهاجرون الذين ينتقلون إلي مسافات بعيدة إلي أماكن خاصة يفضلونها و غالبا ما يكون المكان هو احد المراكز الصناعية أو التجارية.
- الإناث أكثر ميلا للهجرة من الذكور.
- إن رغبة الناس في تحسين أحوالهم الاقتصادية هي اقوي حافز لهم علي الهجرة.

ب)-نظرية الطرد و الجذب:

ظلت نظرية الطرد و الجذب لفترة طويلة أهم النظريات في الهجرة،و قد اعتبر بوج boge إن سمتي الطرد و الجذب التي تتميز بهما المجتمعات الأصلية للمهاجرين أو تلك التي يهاجر إليها الناس متغيرات تساهم في اختيار جماعات معينة لكي تهاجر من مكان إلي أخر.

و قال بوج في المؤتمر السكان الذي عقد في 1961:

الهجرة هي ذلك المحرك الدافعي القوي الذي يرجع أساسا إلي المجتمع المحلي الأصلي أكثر مما يرجع إلى منطقة الجذب، و عندما تكون هناك ظروف طاردة قوية مع عدم توفر ظروف جاذبة قوية مثل كوارث، القحط و الفيضانات فان عملية انتخاب المهاجرين تكون في ادني دراجاتها، ذلك أم المهاجرين يطردون دفعة واحدة دون أن توجد أمامهم فرص للاختيار بين هذه المنطقة أو تلك لأنه لا توجد مناطق جذب، بمعني أخر يميل انتخاب المهاجرين في مجتمعات معينة. إلى الاختلاف تبعا لاختلاف قوي لعملية الجذب في مجتمعات أخرى، و يتناسب عكسا مع عوامل الطرد الكلية التي توجد في المجتمع الطارد.

و لقد اختصرت عوامل الطرد في عامل واحد كان سببا مباشرا مؤثرا علي عملية حركة السكان دون أن يجعل فرص اختيار مناطق الاستقبال علي أساس عوامل الجذب. وهذا ما قد يميز في دراستنا لحالة الهجرة خلال السنوات التسعينات، علي غرار الهجرات السابقة التي كانت اثر عملية التصنيع.

فالهجرة خلال سنوات التسعينات تضافرت عواملها إلا أن حالة اللاأمن و انتشار ممارسي العنف (الإرهاب) في مختلف المناطق الريفية جعل منها سببا مباشرا في حركة الهجرة من الريف إلي المدينة و يمكن أن نصنفها ضمن الهجرة الإجبارية الجماعية حيث تكون درجة الانتخاب فيها في ادني درجاتها.

واختصرت عوامل الجذب في توفر السكن والأمن معا في مناطق الاستقبال.

2.1.3.2.التفسير الاجتماعي الثقافي للهجرة:

يختلف التفسير الاجتماعي للهجرة عن التفسيرات السابقة من حيث أنه تفسير غير حتمي فهو لا يركز على عامل واحد في تفسيره للهجرة ، هذا من ناحية و من ناحية أخرى فهو لا يركز أيضا على عوامل الطرد وحدها بل ينظر إلى الهجرة و المهاجرين نظرة متكاملة .

فيرى المهاجرين على أنهم حلقة وصل تربط بين مجتمع الإرسال و مجتمع الاستقبال، و أن الظروف السائدة في كلا المجتمعين تلقى بأثرها على الهجرة و المهاجر و تحدد قرار الهجرة و اتجاهها و مدتها و عوائدها ، بجانب أنه يعتمد أساسا على الواقع بمعنى أنــه يعتمـد فـي استخـلاص ما يتوصـل إليـه علـى ما " يقوله " و على ما " يفعله " المبحوثين ، و ذلك من خلال أدوات البحث في علمي الاجتماع و الديموغرافيا و المتمثلة في المقابلة و الاستبيان ، و الملاحظة بالمعايشة و غير ذلك .

و يشير أحد الاجتماعيين إلى ذلك عندما يقول : ((أنه يحاول أن يفسر لماذا يهاجر من يهاجر من الناس و لماذا لا يهاجر من لا يقدم على الهجرة و يقول أنه يعتمد هنا على سؤال المهاجرين المحتملين لماذا سيهاجرون مستقبلا و بعد فترة وجيزة، بجانب الطريقة التقليدية المتمثلة في سؤال المهاجرين الذين قاموا بالهجرة فعلا لماذا هاجروا ؟، و يحاول من خلال ذلك الوصول إلى العوامل

[50](ص30).

و عموما فإن التفسير الاجتماعي يقدم عوامل اجتماعية للهجرة، و هنا فثمة نظريات في تفسير الهجرة ، فهناك النظرية الثقافية و هناك النظرية الاجتماعية و نشير إليهما باختصار فيما يلي :

أ) – المدخل الثقافي لتفسير الهجرة :

و يقول أنصار هذا المدخل أن الثقافة الخاصة بالمجتمع هي المسؤولة إلى حد كبير عن الميل العام للهجرة داخل الجماعة، رغم أن التفاصيل المضبوطة عن مصدر الهجرة و سرعة أو بطئ فيضها قد يتأثر بعوامل اقتصادية ملازمة أو بادية على السطح، فإن النسق الهجري الأساسي هو جزء من شكل المجتمع و نظامه .

و عموما فإن ما هو دائم و ثابت هو أن انتقال الناس و تحركهم و هجرتهم داخل أو خارج حدود المجتمع إنما يحدث لامتزاج الثقافة و الدوافع الاقتصادية ، و نفس العوامل المؤثرة في حجم السكان بالمنطقة هي نفسها في نظرنا محركات الهجرة ، و يقسمها البعض إلى الظاهرات الفيزيقية للمنطقة ، عمل نظام الاقتصادي ، التأثير الثقافي تأثير الكوارث، القرارات السياسية [50](ص31).

ب) – نظرية التنظيم الاجتماعي :

نجد Mengalam يقدم (نظرية التنظيم الاجتماعي للهجرة و يقول فيها أن كل مجتمع إنما يمر بمرحلة من التغير الاجتماعي يوضحها اختلاف وضع المجتمع و نظامه الاجتماعي في فترتين مختلفتين، و ذلك بالنسبة إلى التغيرات كل من أنساقه الثلاثة ، و أعني بها النسق الثقافي و الاجتماعي و نسق الشخصية، و في هذه العملية تأخذ الهجرة دورها الذي يمكن تخيله كعملية دورها الرئيسي هو حفظ التوازن الديناميكي للنظام الاجتماعي عند الحد الأدنى من التغير ، و في نفس الوقت تعطي أعضاؤه طرقا ليتخلص من حرمانهم ، و أن الهجرة تأثر و تتأثر بالنظام الاجتماعي لكل من منطقتي الجذب و الطرد ، و كذا فالقيم الثقافية و أهداف المهاجرين و معاييرهم يتغير أثناء هذه العملية ، و نسق الهجرة يشتمل على ثلاثة عناصر هي مجتمع المنطقة الأصلية (الطرد) ، و مجتمع منطقة (الجذب) ثم المهاجرين أنفسهم ، و هذه العناصر تكون كلا متساندا تساند ديناميكيا .

و يشير **"ريلنسكي "** إلى نظرية أخرى يقول فيها أن هناك تطورا منظما و محدد الأنماط لهجرة الأفراد ، تلك الأنماط التي تتطور بتطور الزمان و المكان في التاريخ الحديث، و يقترح أنماطا لها متتالية و متطورة تتفق مع مراحل التطور الاجتماعي و الاقتصادي للمجتمع [50](ص32).

2.3.2.مقاييس الهجرة :

هناك عدة مقاييس لتقدير الهجرة و قياس الهجرة الداخلية من مدينة لآخري و لكل مقياس محاسنه و عيوبه:

و المقاييس الأكثر تداولا و استعمالا هي:

أولا: مقارنة مكان الميلاد للشخص بمكان إقامته لحظة التعداد.

ثانيا: مقارنة مكان الإقامة في زمن ماضي يحدده الباحث بمكان الإقامة وقت التعداد.

ثالثا: مقارنة الزيادة الطبيعية في السكان و هي الفرق بين المواليد و الوفيات في فترة معنية بالزيادة التي حدثت فعلا في هذه الفترة، فيعتبر الفرق بين الزيادة الطبيعية و الزيادة الواقعية مقدار صافي للهجرة.

نقد المقاييس:

المقياس الأول:

1- مقارنة مكان الولادة (الميلاد) بمكان الإقامة لا يمكن أن يعطي صورة صحيحة للهجرة إذ أن كثيرا من الناس لهم مصالح مثلا في الجزائر العاصمة فيأتوا يوم أو يومين لقضاء هذه المصالح و يصادق هذا التاريخ تاريخ الإحصاء العام للسكان من هذه الحالة لا يمكن للتعداد تبيان عدد السكان الحقيقيين.

2- موظف مثلا يقطن ولاية الجلفة و زوجته من العاصمة و كانت حاملا و حين قرب موعد الموضع سافرت إلى العاصمة لتلد عند أهلها ، و يصادف أيضا وجودها بالعاصمة أيام التعداد للسكان .فيكتب طفلها علي انه مولود بالعاصمة و تحصي هي و ابنها علي إنهما مقيمان في العاصمة.

إذن فالهجرة المعرفة علي أنها مجرد إقامة الشخص في مكان ما لا تلقي الضوء الحقيقي علي صحة حجم الهجرة في بلدنا.

3-إن إقامة الشخص في غير المكان الذي ولد فيه لا تلقي أي اعتبار للمدة التي قضاها الشخص في المكان الجديد و هل في سنوات طويلة أو أشهر قليلة.

كما انه لا تدخل في الحسبان الأماكن الأخرى التي انتقل إليها الشخص و قضي فيها مدة طويلة من حياته،و تعقل عن المهاجرين الذين توفوا قبل التعداد.

4- هناك نوع من المهاجرين عن غير قصد و هم الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة.هؤلاء هجرتهم تكون في غالب الأحيان مع أهلهم فهم لا يدركون سبب انتقالهم من مكان إلى أخر.لان المهاجر هو الذي يدرك سبب هجرته و يحمل ثقافته و أفكار معينة و عمره أكثر من 15 سنة، لأنه في هذه السن يمكن أن يفهم و يقدر أهمية انتقاله من مكانه الأصلي إلى مكان أخر.

أن التقسيمات الإدارية إذا حدثت في فترة ما فقبل التعداد بمدة قليلة بصعب عملية الحصر.و يصبح من الصعب إعطاء الصورة الحقيقية عن حجم الهجرة في مكان ما.

المقياس الثاني:

إن مقارنة الإقامة في زمن معين ما يحدده الباحث بمكان الإقامة وقت التعداد و إن كان يمثل طريقة واقعية لقياس الهجرة إلا انه لا يمكنه إعطاء صورة حقيقية عن حجم الهجرة،ثم انه لا يوجد بيان عن إقامة الشخص في زمن محدد سبق التعداد في الاستثمار بالتعداد في الجزائر.

المقياس الثالث:

لا يمكن تطبيق طريقة المواليد و الوفيات لان الأرقام الخاصة بها لا يمكن الاعتماد عليها ألا في حالات خاصة،أي الجهات التي لها مكاتب صحيحة كما أن هذه الطريقة و أن كانت تبين صافي الهجرة في منطقة ما فاتها لا تبين صافي الهجرة من منطقة إلى منطقة أخرى[51](ص37).

و رغم هذا تبقي الطريقة الأولى هي التي يمكن عن طريقها استخلاص حقائق مفيدة من بيانات التعداد الخاصة بالهجرة.

أساليب القياس غير المباشر لصافي الهجرة:

بغض النظر عما كانت قد وجهت أسئلة مباشرة عن الهجرة في التعداد أم لا، فانه من الممكن تقدير صافي الهجرة بين تعدادين متتاليين عن طريق جملة عدد السكان للمناطق المكونة في تعدادين متتاليين مع الاستعانة ببعض المعلومات الإضافية التي تتوفر عادة من التعدادات أو من المصدر الأقرب فالزيادة الثانية بين تاريخين لأي منطقة جغرافية معنية هي نتيجة للزيادة الطبيعية ناقص مواليد ناقص الوفيات.و صافي تحركات الهجرة.

أم إذا كانت الدول مغلقة علي العالم الخارجي فمعني انه لا تكاد توجد هجرة بين هذه الدولة و الدول الأخرى فان صافي تحركات الهجرة لمنطقة جغرافية معنية يكون حتما للهجرة الداخلية.أم إذا كان المجتمع غير مغلق تطهر مشكلات في قياس الهجرة الداخلية.أما إذا كان المجتمع غير مغلق فقد تطهر مشكلات في قياس الهجرة الداخلية.

فإذا عرفنا عدد سكان المنطقة ما عند نقطتين زمنيتين و تقدر الزيادة الطبيعية فانه يمكن حساب العدد المتوقع عند نهاية الفترة في حالة عدم وجود هجرة وهذه الحالة فان الاختلاف بين الأعداد الفعلية و المتوقعة عند نهاية الفترة أو الاختلاف بين الأعداد الفعلية و المتوقعة عند نهاية الفترة أو الاختلاف بين التغير الفعلي و التغير المتوقع يمثل صافي التغير الناتج عن الهجرة،وهناك نوعان من الطرق لتقدير عدد السكان المتوقع أو التغير المتوقع و هما :

أ- بواسطة الإحصائيات الحيوية .

ب- بواسطة استخدام تقديرات عن احتمال البقاء [52](ص155).

طريقة الإحصاءات الحيوية :

إذا توفرت الإحصاءات سليمة عن المواليد و الوفيات للقاطنين لكل منطقة مكونة لدولة ما فانه من الممكن تقدير الزيادة الطبيعية بين تاريخين تعدادين أو بين أي تاريخين يعرف عندهما السكان،و في هذه الحالة يقدر صافي الهجرة يطرح الزيادة الطبيعية من جملة تغيير السكان،و يمكن وضع "معادلة الموازنة " هذه في الصورة البسيطة الآتية [52](ص156).

NEtM=(Pt.M)-Pt-(N-D)

حيث انه بالنسبة لأي منطقة يكون :

MEtM : صافي الهجرة.

Pt :عبارة عن عدد السكان في التعداد الأول.

Ptrn: عبارة عن عدد السكان في التعداد الأخير.

N: هو عبارة عن عدد المواليد التي حدثت للمقيمين في المنطقة خلال الفترتين التعداديتين.

D: عبارة عن الوفيات التي حدثت للمقيمين في المنطقة خلال نفس الفترة.

طريقة نسب البقاء:

الطريقة العامة الثانية التي تستخدم لتقدير صافي الهجرة لفترة ما بين تعدادين تشمل علي استعمال احتمالات البقاء نحو البيانات الأساسية المطلوبة في هذه الطريقة هي عدد الأشخاص الذين ورعوا بحسب السن و النوع عند عدهم في كل منطقة في تعدادين متتاليين،و مجموعة من نسب البقاء التي يمكن تصنيفها على السكان في التعداد الثاني و عددها المتوقع هو تقدير لصافي الهجرة،و كما هو الحال في طريقة الإحصاءات الحيوية فان هذه الطريقة لا تعطي مقياسا سليما لصافي الهجرة إلا إذا طبقت علي مجتمع فيه الهجرة الأجنبية عديمة الأهمية، و يمكن التعبير عن ذلك رمزيا كالآتي :

N et M (x) = px + nt + n - SPxt

حيث Mx : عبارة عن صافي الهجرة للباقين على قيد الحياة بين الأشخاص الذين كان عمرهم X في التعداد الأول ،و الذين سيصبح عمرهم x+n في التعداد الثاني

Pxt : عبارة عن عدد السكان الين كان عمرهم x في التعداد الأول .

px + nt + n : عبارة عن عدد السكان الذين كان عمرهم x+n سنة في التعداد الثاني الذي يفصلهم عن التعداد الأول n من السنوات .

s : عبارة عن نسبة البقاء [52](ص57).

هذه المعادلة تعطي تقدير لصافي التغير الناتج عن الهجرة الأشخاص الذين عاشوا حتى التعداد الثاني

4.2.الاتجاهات الكبرى للهجرة الخارجية في العالم :

1.4.2.لمحة تاريخية عن الهجرة الخارجية

لقد عرف العالم خلال ثلاثمائة السنة الأخيرة محركات سكانية مهمة ' ففي القرنين الخامس عشر و السادس عشر بدأت الكشوف الكبرى للعالم الجديد و الطرق المائية المحيطة التي تؤدى إلي كل أطراف العالم المعمور قديمة وجديدة ' و قد واكب ذالك تحسينات أدخلت علي وسائل السفر و النقل ' و هذا مما سهل للأوروبيين احتلال مناطق واسعة من العالم[47](ص136).

و في العصر الحديث شهد العالم عددا من الهجرة التي كان لها تأثيرا كبيرا في تغيير مناطق النقل السكاني بل تغيير صورة خريطة سكان العالم تغييرا كاملا...

أن عدد المهاجرين الدوليين لم يتوقف عن التضاعف في السنوات الخمسين الأخيرة بين 65 – 2000 في هذه الفترة تزايد عدد من 75 إلي 175 مليون شخص فإذا بقيت نسبة السكان المهاجرين في العالم مستقرة بين 2.1 و 2.3 % فقد تعدت 2.9 في عام 2000 .

خلال السنوات العشر الأخيرة ' تزايد المهاجرين كان بـ 45% بتزايد سنوي بقدر 3.8% الجدول (2-1) يوضح تزايد المهاجرين عشرية الي أخرى من 1950 [53](ص157).

نسجل في العشرية الأولي ما بعد الحرب (الدول التي كانت تعاني الاستعمار الحرب الباردة.

المهاجرين داخل القارات من أوربا نحو أمريكا الشمالية و هذه النسبة منخفضة مقارنة مع النصف الأول من القرن نسجل أيضا الهجرة نحو أسيا.

نلاحظ أيضا اتجاه المهاجرين من الجنوب نحو الشمال بشكل ظاهرة جديدة تعود إلى 1960 و التي تضاعفت بسرعة في غضون عشريات بمعدلات سنوية تفوق 400000 شخص بين 1660 إلى 1970 إلي 2.4 مليون في سنة 2000 هذا الارتفاع في الهجرة أصبح ملا حظا بشكل ملف في البلدان المستقبلية التي تشهد كثافة سكانية صغيرة و هذه النسبة تعتبر بالنسبة للبلدان الصناعية اكبر من معدل زيادة الطبيعي.

فإذا أصبح حجم الهجرة الخارجية يتعدي بتزايد بمعدل اكبر من سكان العالم فهذا سيسبب أثرا كبير علي بلدان الشمال و يصبح عبئا ثقيلا.

أما الهجرة نحو بلدان الجنوب فلا يتعدي 0.5 في الألف و هذا ما يمثل معدلا ضئيلا يمثل أقل من 3 % بالنسبة للزيادة الطبيعية الداخلية .

أن هذا التباين للهجرة يمنح للمرشحين للهجرة عدد اكبر من الخيارات نحو وجهات مختلفة للعالم.

2.4.2.الهجرة الخارجية في بداية القرن الواحد و العشرين:

من خلال إحصائيات نلاحظ أن حوالي 60 % من المهاجرين الدوليين قطنوا سنة 2000 بلدان متطورة و بلدان أوروبية أمريكا الشمالية و استرالية إضافة الي اليابان و نيوزلندا و هذه البلدان الأخيرة لا تمثل سوى نسبة 20% من مجموع سكان العالم و عليه فعدم التوازن الملاحظ يفسر علي أن المهاجرين هم أكثر من 5 مرات اكبر في البلدان الشمال و بقية العالم حيث 8.7 % في البلدان العربية المنتجة للبترول و التي تعتبر اقل تطورا من طرف منظمة الأمم المتحدة، و التي تتضمن في المجموع حوالي 10 ملايين مهاجر علي أراضيها و هذا الفرق ناتج عن اتجاه المهاجرين جنوب – شمال .

من الناحية الجغرافية نستطيع القول بان هذه الاختلافات ناتجة لان أمريكا الشمالية و أوروبا الغربية و بلدان المشرق تشغل 10 % من المهاجرين .

و كما يمكن ملاحظة أن بلدان العالم الثالث هي تمتص أكثر من 80% من اللاجئين من بينها البلدان الأقل تقدما هي بلدان إفريقيا الوسطي و الغربية و آسيا الجنوبية التي جرت بها اخطر الحروب في العشريتين الأخيرتين.

نسجل أيضا غياب تمركز المهاجرين في أمريكا اللاتينية،حيث العدد يمكن تجاهله و كما يبين الجدول فان نسبة المهاجرين للبلدان الأسيوية ضئيلة بما في ذلك اليابان الغني و كما سجلت الصين نسبة 0.04 من مجموع سكانها باعتبارها بلد منغلق عن بقية العالم لذلك تعتبر آسيا في منأى عن الهجرة.

جدول رقم(01):تطور الهجرة الخارجية من 1950 الي 2000 في العالم : [53](ص158).

سنوات	1950-1960		1960-1970		1970-1980		1980-1990		1990-2000	
البلدان	الحجم ألف	العدد %0	الحجم ألف	العدد %0	الحجم ألف	العدد %0	الحجم ألف	العدد %0	الحجم ألف	العدد %0
البلدان المتطورة	6	0.0	401	0.4	1065	1.0	1419	1.3	2392	2.0
البلدان الأقل تطورا	-6	0.0	-401	-0.2	-1065	-0.4	-1419	-0.4	-2392	-0.5
بما فيها البلدان الأقل تطورا	-97	-0.4	-130	-0.5	-531	-1.5	-710	-1.6	86	0.1
إفريقيا	-124	-0.5	-2.7	-0.7	-307	-0.7	-111	-0.2	-406	-0.6
آسيا	167	0.1	91	0.0	372	-0.2	-629	-0.2	-1385	-0.4
أوربا	-480	-0.8	-78	0.1	304	0.5	474	0.7	944	1.3
أمريكا اللاتينية	-540	-0.3	-285	-1.1	-381	1.2	-647	1.6	-537	-1.1
أمريكا شمالية و الكراييب	403	2.1	388	1.8	698	2.9	824	3.1	1292	4.3
المحيطات	88	6.2	90	5.2	58	2.8	89	3.6	96	3.4

3.4.2.سياسات الهجرة المتخذة من طرف الدول:

تعتبر البلدان المتطورة الهجرة الخارجية مشكل لذا يجب مراقبتها و القضاء علي الهجرات الغير القانونية.

فما يمكن ملاحظه إن مهاجري العشرية 1950-1960يهاجرون للبقاء بشكل دائم في هذه البلدان في حين نظن الحكومات أنهم يعودون إلي بلدانهم الأصلية بعد انتهاء العقد الموثق .

و للحد من الهجرة الخارجية قررت الدول إغلاق حدودها بعد أزمة البترول 1973-1974[54](ص45).

من الفتح إلي الغلق:

حتى منتصف سنوات السبعين،لم تكن الهجرة موضوعا أهمية كبيرة بالنسبة لأغلب الدول و هذا حسب مؤشرات الأمم المتحدة التي نشرت منذ ربع قرن أراء الحكومات حول الهجرة الجدول رقم (2-2) حتى سنة 1976 فقط 7% من الدول المتطورة اعتبرت المهاجرين علي أراضيها مهما.
سنة 1986 ارتفع العدد ليصل 20 % بالنسبة للدول المتطورة و الدول السائرة في طريف النمو سنة 2001 تقريبا ربع الحكومات تقدر ارتفاعا هائلا للهجرة .

في حين روسيا الفدرالية أوكرانيا ،كازاخستان و الأوراغواي تعتبر الهجرة علي أراضيها ضئيلة جدا و هذا التباين يعود إلي سياسات الهجرة المتبعة من طرف الحكومات من اجل إنقاص الهجرة علي أراضيها.

اليوم نسجل 44% من الدول المتطورة مقابل 39% من البلدان السائرة في طريق النمو في حين 7% من الدول الأولى مقابل 3% من الثانية استعملت سياسات مشددة للهجرة سنة 1976.
تاريخيا،سياسات الهجرة تيارات المشدة للهجرة تعلقت بالفترات الراكدة للاقتصاد في حين خلال فترات التقدم و الرقي قادت السياسات إلي تعين اليد العاملة الخارجية.

بالنسبة لفرنسا ' ففي فترة ما بعد الحرب و الانتعاش الاقتصادي أصبحت بحاجة إلي المهاجرين هذا إذا ذكرنا بأن فرنسا دون الدول الأخرى عرفة ادني نسبة حصوية منذ منتصف القرن الثامن عشر هذا ما أدي الي زيادة طبيعية ضعيفة و لذا نسجل نسبة كبيرة من المهاجرين منذ منتصف القرن التاسع عشر[53](ص177). في حين سجل البلدان الأوروبية الأخرى نسبة عالية للخصوبة و الهجرة .
بعد الحرب العالمية الأولي أصبحت فرنسا ثاني بلد للهجرة في العالم و هذا بعد الولايات المتحدة الأمريكية

في عام 1931 أصبح يشكل الأجانب نسبة 4,6 % من السكان وهذا قبل الأزمة الاقتصادية في السنوات 1930حيث أعيد الكثير من البولونيون إلي بلدهم حيث وضعت السلطات الفرنسية قانونا يصعب من خلاله الدخول إلي أرضيها، و يمثل هذا ثاني تيار للهجرة.

أما التيار الثالث للهجرة في فترة إعادة التشييد بعد الحرب العالمية الثانية حيث كانت بحاجة إلي يد عاملة أجنبية خلال هذه الفترة هذا إضافة إلي تسوية وضعيات العديد من الأجانب غير الشرعيين من سنة 1968 بعدها أصبحت لا تقبل عمال غير أكفاء بعد الأزمة الاقتصادية سنة 1973، و في العديد من الدول المتطورة سياسات غلق الحدود أصبحت تطبق في أربا أغلب البلدان منعت دخول العمال منذ ظهور العلاقات الأولى لازمة البترول في حين انتظرت بلدان الجنوب حتى نهاية سنوات الثمانين 80 تطبيقها[53](ص192).

جدول رقم(02):يبين رأي الدول علي مستوى الهجرات: [54](ص69).

	عـــــدد البلدان			
	ضعيف جدا	مرضي	مرتفع جدا	المجموع
البـلدان المتطــورة				
1976	1	27	6	34
1986	0	26	8	34
1996	1	31	16	48
2001	2	32	14	48
البلدان في طريق النمو				
1976	10	102	04	116
1986	6	99	25	130
1996	3	117	25	145
2001	2	113	30	145
العالم				
1976	11	129	10	150
1986	6	125	33	144
1996	4	148	41	193
2001	4	145	44	193

جدول رقم (03): السكان المهاجرين و اللاجئين في العالم سنة 0020 [54](ص70).

البلـــــدان	مجموع السكان		مجموع المهاجرين	بما فيهم اللاجئين
	بالمليون	مليون	%	مليون
البلدان المتطورة	1191.4	104.1	8.7	3.0
البلدان الأقل تطورا	4865.3	70.7	1.5	12.9
بما فيها الأقل تقدما	667.6	10.5	1.6	3.1
أفريقـــــيا	793.6	16.3	2.1	3.6
أسيـــــا	3672.3	49.8	1.4	9.1
أرويا	727.3	56.1	7.7	2.3
أمريكا اللاتينيةوالكراييب	518.8	5.9	1.1	0.04
أمريكا الشمالية	314.1	40.8	13.0	0.6
المحيط	30.5	5.8	19.1	0.1
العالم	6056.7	174.8	2.9	15.9

4.4.2.سياسات الدول السائرة في طريق لنمو:

لها سياسات أخري للهجرة تختلف عن البلدان المتطورة و هي لا تتعلق باعتبارات اقتصادية أو سياسية ، تختلف أيضا عن البلدان المتطورة من ناحية الطرد و إنما تتعلق بدفع بلدانها نحو تنمية أفضل.

سياسات الاستقبال نحو المهاجرين الأكفاء:

تشجيع العديد من الدول المهاجرين الأكفاء للإقامة بها كالولايات المتحدة الأمريكية، استراليا، نيوزيلندا و كندا. و فرنسا .

منذ قانون الهجرة لعام 1990 ، توجه الولايات المتحدة 65000 -فيزا- تأشيرة ، الي المهاجرين الأكفاء (مهندس أطباء أساتذة ، باحثين . ... سنويا بين 1991 ،1998 و 115000 بين 1999-2000 و 195000 سنة 2001 معظم هذه التأشيرات موجهة الإعلاميين الآليين

و هذا ما شكل هجرة الأدمغة مشكلة عويصة بالنسبة لبلدان الجنوب التي تجد صعوبات في المحا فضة عليهم بالبقاء أو العودة إليها [55](ص410).

- الأسباب الدافعة للهجرة الخارجية:

- يمكننا تلخيص الأسباب التي تدفع الأفراد الي الهجرة الخارجية فيما يلي :

- سوء حالة المهجر في وطنه الأصلي و رغبته في تحسين حالته

- المغامرة و السعي وراء الثراء الجد

- الاضطهاد السياسي و الرغبة في حصول المهاجرين علي الحرية التي لم يجدوها في بلد أصل

- الثورة الصناعية و ما كانت تتطلب من أيدي عاملة

تتخذ بعض الدول من الهجرة شعارا يخفي وراءه أغراضه الاستعمارية الاحتكارية[55](ص101).

5.4.2.الهجرة الخارجية النتائج و الآثار:

يترتب علي الهجرة الخارجية نتائج و أثار لغة سواء في البلاد المستقبلة أو البلد المرسلة للمهاجرين و يمكن تلخيصها فيما يلي :

- حققت الهجرة الدولية من ضغط السكان علي موارد الرزق في بعض الدول المكتظة بالسكان

- خلقت موارد غير منظورة ممثلة في تلك الأموال التي يرسلها المغتربون إلي ذويهم حيث وصلت في عام 1999 في العالم الي 100 مليار دولار و هي موجهة من أوربا الي المغرب و إفريقيا شبه الصحراوية و من بلدان الخليج نحو آسيا و من الولايات المتحدة نحو المكسيك ،و عشرين من البلدان النامية تتلقي سنويا مليار دولار من طرف مها جربها [55](ص102).

- استثمار الموارد الأولية من طرف المهاجرين في البلد المستقبل نكسب أيدي عاملة هي في حاجة إليها خصوصا أن المهاجرين غالبا ما يكونوا في سن العمل.

- تؤثر الهجرة الدولية في تركيب السكان من حيث النوع و العمر، ثم من حيث الخصوبة و العمر و الزواج .
- تودي الهجرة الدولية إلي زيادة الاختلال بين السكان من حيث العنصر، مثل الولايات المتحدة الأمريكية (الزنوج).
- خسارة الدمغة تعد خسارة مالية علمية و تقنية بالنسبة للبلد المرسل .
- إن صعوبات تكيف المهاجرين مع طبيعة الحياة الاجتماعية في البلد المستقبلة من شانها أن تحدث اضطربتا عقلية و لاسيما بين أبنائها.

5.2. الاتجاهات الكبري للهجرة الريفية في العالم:

1.5.2. في العالم الغربي :

في الولايات المتحدة الأمريكية :

ففي الولايات المتحدة الأمريكية لم يشكل سكان الحضر عام 1790 سوى نسبة ضئيلة لم تتجاوز 5% من جملة عدد سكان البلاد و ظل بعدها سكان الحضر يتزايدون ببطء حتى وصلت نسبهم بعد مضي تسعين عاما 1880 الي 28.6% و لكن حليا شهدت الولايات المتحدة الأمريكية بوادر الثورة الصناعية ارتفعت نسبة سكان الحضر الي 40% عام 1920 ،56.6% و عام 1941-58% وعام 1950-ثم واصلت هذه النسبة في ارتفاعها حتى بلغت 80% عام 1960.

في انجلترا:

في انجلترا ،حيث انطلقت الثورة الصناعية لم يشكل فيها سكان الحضر سوى 51% من جملة عدد سكانها عام 1850،و بعد هذا التاريخ ارتفعت هذه النسبة بسرعة لم يسبق لها مثيل في أي بلد اخر إذ بلغت 67.9% عام 1880 -79%عام 1910 -80% في عام 1930 ،ثم 81%من مجموع عدد السكان البلاد عام 1962.

في فرنسا:

في فرنسا حيث تأخرت ظهور بوادر الثورة الصناعية، كان يقطن الأوساط الحضرية 34.8%عام 1880 ،ارتفعت بعدها هذه النسبة إلي 40.9% عام 1901 ثم واصلت ارتفاعها التدريجي علي النحو التالي :

44.2%عام 1911 ، 46.4% عام 1921 ، 51.2%1931 ، 53.2% 1946 ، 61.7% عام 1962 ،الي أن بلغت 66.2%من مجموع عدد سكان فرنسا عام 1968 (1).

2.5.2.في العالم العربي :

في العلم العربي لم تعرف الأوساط الريفية قديما إلا حركات نزوح طفيفة باتجاه المدن الرئيسيـة ، و ذلك لان طبيعة الاقتصاد الحضري المرتكز علي الصناعة الحرفية و التجارة لم يكن بحاجة إلـــي المزيـد من الأيدي العاملة و لكن الاحتكاك الاقتصادي و الاستعمار في بداية القرن العشرين بين الـدول العربيـة و الدول الأوروبية قد أدي إلي تغيرات حضرية مهمة لعل أبرزها نمو التجارة و بداية حركـة التصنيـع و استخدام التكنولوجية الغربية ، فقد بدأت المدن الرئيسية تشهد البداية زيـادة تدريجـة في أعداد سكانها ، و ما أن بدأت الأقطار العربية تنال استقلالها السياسي الواحد تلو الأخر حتى قـوى تيـار الهجرة من الريف إلي المدن نتيجة لانخفاض مستوى المعيشة في الريف ، و عدم وجود سياسة زراعيـة رشيدة ، ولكن المدن العربية الرئيسية ما لبثت بعد الحرب العالمية الثانية أن شهدت نموا سكانيا صاعقا .

و الحقيقة أن ظاهرة الهجرة من الريف إلي المدن أدت دورا مهما في عملية التحضر التي تعرضت لها مدن العالم ، و في الوطن العربي برز تأثير هذا العامل بشكل شديد في كثير من المدن العربية الرئيسية التي تعرضت لتدفق المهاجرين إليها ، و الأمثلة علي هذه الوقائع تدعمها البيانات الإحصائية

في مصر:

إن الأرقام المتوفرة عن حركة الهجرة إلي مدينة القاهرة أوضحت أن عدد سكانها قد تضاعـف بيـن 1907-1966 ثماني مرات ، و لم يكن النمو السكاني السريع ناتجا عن الزيادة الطبيعية في عدد السكان فحسب، بل من وجود تيار مستمر من الهجرة إليها، فقد استأثرت مدينـة القاهـرة اكـبر نسبـة مـن المهاجرين بالمقارنة ببقية المحافظات و خاصة تلك التي تعد في التعداد الرسمي محافظـات حضريـة و هي الإسكندرية و السويس و الإسماعيلية و بور سعيد .

و تشير الإحصائيات إلي أن معدل الهجرة الصافية إلي مدينة القاهرة بلغ 28.4%في ثلاث تعدادات هي تعداد سنة 1927، 1947 ، 1960 ، و هذا ما يدل علي أن الهجرة الداخلية أسهمت في نمو سكان القاهرة بدرجة تكاد تكون ثابتة منذ بداية عام 1927 ، و في سنة 1970 بلغ المجموع الكلي للمهاجرين

إلي القاهرة زهاء المليون سلة و لكن هناك مدن و محافظات أخري شهدت زيادات أكبر فير الهجـرة الصيفية كبور سعيد التي وصلت فيها النسبة المئوية إلي ما يقارب 12%[56](ص197).وهناك مدن ومحافظات خسرت كثير من سكانها بسبب ظروف الحرب فالهجرة من مدينة السويس و محافظاتها كانت في حدود 20% في الفترة الممتدة بين 1965 – 1970 و غلي العموم يمكن القول أن محافظات القاهرة و الجيزة و الإسكندرية و السويس و الإسماعيلية و بور سعيد ، و أسوان هي مناطق الاستقبال الرئيسية في حركة الهجران في مصر[57](ص26-29).

في الأردن :

تعتبر مدينة عمان في الأردن فريدتا لتأثير الهجرة فيها ، فهي مدينة نشأت بالهجرة، و ترسخت جذورها جذورها بوصفها مركزا حضريا بالهجرة و لم تكن سوي قرية صغيرة من قري الستركس وقد بقي عدد سكانها زهاء 1800 نسمة حتى سنة 1948 ثم وفد إليها الهاشميون من الجزيرة العربية و جعلوها عاصمة لإمارتهم في شرق الأردن و في الثلاثينيات من هذا القرن بقي حجم مدينة عمان صغيرا ، في حدود 20 ألف نسمة و وصل عدد سكان المدينة في بداية الستينات الي ما يقارب ربع مليون نسمة و ازداد حجم المدينة بين 1967 و 1975 الي أكثر من 600 ألف نسمة و جاءت هذه الزيادات السريعة نتيجة نكسة 1967 و تدفق ألاف المهاجرين علي العاصمة .

(و هذا يعني أن ما يقارب 70% من الزيادة السكانية في مدينة عمان كان بفضل الموجات المهاجرة إليها و تعتبر مناطق الضفة العربية ، و خاصة محافظة القدس و الخليل و نابلس ، أكبر مصدر للمهاجرين إلي عمان و جدير بالذكر أن مدينة عمان لم تكن المدينة الوحيدة في الأردن التي شهدت طفرات سكانية فمدينة الزرقاء تزايدت بنسبة اكبر منها في عمان حيث كان معدل الهجرة الصافي السنوي أليها في حدود 9.5 %

و سجلت مدينة الرصيفة حيث توجد الصناعة أكبر زيادة في الهجرة إذ وصلت فيها إلي 30% .(3)

في سوريا :

إن هجرة أبناء الريف السوري و حواضره إلي مدينة دمشق هي ظاهرة قديمة في تاريخ دمشق و غالبا كان يتوجه هؤلاء المهاجرين إلي الأحياء التي سبقهم إليها أبناء منطقتهم و عشيرتهم ، فينتج عن ذالك تجمعات إقليمية يمكن أن نتبين ملامحها من أسماء بعض الأحياء التي استقر فيها هؤلاء المهاجرين فحملت أسماء قراهم و قبائلهم منذ زمن بعيد .

و تفيدنا المعلومات الإحصائية أ، عدد المهاجرين إلي مدينة دمشق بلغ 92031 نسمة حسب تعداد سنة 1960، و هؤلاء يمثلون 17.4 % من مجموع سكان دمشق فإذا أضفنا عدد المهاجرين أيها من الخارج

ارتفعت النسبة إلي 28.3 % من مجموع السكان مدينة دمشق ، وهذا يعني أن ثلاثة أعشار سكان المدينة علي وجه التقريب ليسو من مواليدها ، و يمكن اعتبارهم مهاجرين إليها من داخل القطر و خارجه، و هي نسبة كبيرة من غير شك تفوق مثيلها في حلب إذ تبلغ هذه النسبة فيها 17.4 و ليس هناك ما يدعو إلي الغرابة في كبر هذه النسبة ف دمشق قلب البلاد و مقر رجال الحكم و الإدارة ، و محط العاملين في الصناعة و التجارة و مركز النشاط العلمي و الفكري في القطر السوري كله[58](ص57).

3.5.2.أسباب الهجرة الريفية في العالم المتطور و النامي :

إن اغلب المناطق الحضرية في العالم الثالث تطورت أساسا في الهجرة الريفية و خاصة في معظم البلدان الإفريقية و الشرق الأوسط ، يعد نيلها الاستقلال من الحكم الاستعماري ، وكان السبب الرئيسي لهذه الهجرة الريفية البحث عن العمل و التعليم ، وفي دراسة في كمبلا مؤسسة علي استجواب 578 مهاجر حول أسباب الهجرة إلي المدينة بينت بأن حوالي 78% من المجبيين اقترحوا البحث عن العمل ،كعامل رئيسي لهجرتهم .

أما المجيبون الباقون و اللذين تبلغ نسبتهم 7% و 8% من الإجابات ذكروا التعليم و زيارة الأصدقاء و الأقارب علي التوالي إلا أن انجذاب المهاجرين الريفيين نحو المدن يمكن رده الي درجة كبيرة الي مزايا مثل توفر المواصلات و مصالح الصحة و الرفاهية و الي طريقة العيش فيها و استمالة المهاجرين الريفيين إلي أضواء المدينة [60](ص74-75).

و قد اقترح عديد من الكتاب ما يدعي بنظرية الدفع و الجذب بأنها مناسبة لشرح أنماط الهجرة و قد جاء في تقرير الأمم المتحدة حول حجم و نمو السكان الحضريين ما يلي : (أن لنظرية الدفع و الجذب تداولا عاما في شرح ظاهرة التمدن ، فالدفع يأتي في الظروف المتدهورة في المناطق الريفية التي تجبر المهاجرين البحث علي العيش في المدن أما الجذب فهو يمارس من طرف المدن التي تجذب المهاجرين الريفيين نتيجة الفرص الكثيرة و المثمرة التي توفرها لهم).

و هناك رأى عام واسع النطاق يتمثل في أن التمدن الأولى للبلدان الصناعية المتقدمة في أمريكا و أوروبا كان أساسا نتيجة عوامل الجذب ، بينما التمدن الحالي في البلدان النامية كان أساس نتيجة عوامل الدفع [61](ص143).

لقد شمل هذا الفصل الإطاري النظري العام لدراسة الهجرة حيث جاء في محتواه لمحة تاريخية عن الهجرة و أهم مميزاتها و أنواعها بجميع أصنافها حسب إرادة القائمين بها .

و كما نظرتنا فيه إلي الهجرة بجميع أنواعها التي هي موضوع دراستنا الهجرة الريفية بعد التميز بين المجتمع الريفي و الحضري من خلال المعايير التي جاءت في الدراسات التي قام بها بعض الباحثين.

كما حثوا علي أهم النظريات و المقاييس المنتشرة لحجم الهجرة، كما تناولنا فيه.دراسة الاتجاهات الكبري للهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية في العالم .

و ركزنا علي هجرة الريفية التي هي محل دراستنا انتقلنا فيه إلي الهجرة الريفية في العالم المتطور قبل أمريكا و فرنسا و انجلترا ثم العالم العربي ثم قمنا في نهاية الفصل بداية أهم الأسباب الهجرة الريفية في

و سنعود في الفصل القادم إلي الهجرة الريفية في الجزائر فهل هي تسلك نفس السلوك للهجرات الريفية في العالم الثاني أم لها أسبابها عبر كل مراحل الهجرات التي حدثت في الجزائر هل تختلف أسبابها عن بقية بلدان العالم .

الفصـــل 3

اتجاهات الهجرة الريفية في الجزائر

إن البحث في الاتجاهات العامة للوفيات أو الخصوبة أسهل بكثير من البحث في اتجاهات الهجرة و أسبابها. فالمادة العلمية الموجودة عن الهجرة ليست متاحة غالبا، بل أكثر من ذلك فان الاتجاهات في الهجرة تختلف من مجتمع لآخر، كما تختلف من منطقة لأخرى داخل المجتمع الواحد.
كما لا يوجد تغير عام مثل الذي يحدث في الوفيات و الخصوبة، كما أن للهجرة الداخلية الريفية أسبابها تتميز بتمايز مواقعها الجغرافية و ثقافة سكانا و مستويات تنميتها.

إلا أن تبقى للمجتمع الريفي مكانة هامة و دور بارز يلعبه في ظل مجتمع في تحول دائم، يطبعه العمران المتزايد، و يعرف توترات كبيرة في ميادين التنمية، كما يملك قدرات هامة يمكن استغلالها و الحفاظ عليها. بعد الحد من حركة سكانها نحو المدن .

و لا يمكننا فهم اتجاهات الهجرة الريفية إلا إذا امتلكنا نظرة عامة عن وضعية الوسط الريفي – اقتصاديا و اجتماعيا و ديموغرافيا و جغرافيا –
و لكي تأتي دراستنا عن الهجرة حتى من الريف إلى المدن في الجزائر أكثر شمولية سنحاول الإجابة عن الأسئلة التالية من خلال هذا الفصل:

* متى حدثت التيارات الرئيسية للهجرة في الريف إلى المدينة ؟
* ما هي مناطق الارتحال و مناطق التوافد ؟
* ما هي عوامل الهجرة من الريف إلى المدن ؟
* ما هي النتائج الإيجابية و السلبية الناجمة عن الهجرة من الريف إلى المدينة على الوسطين الريفي و الحضري ؟

1.3. نظرة عامة عن وظيفة الوسط الريفي:

1.1.3.أنماط المناطق الريفية و تصنيفها جغرافيا و طبيعيا:

من أجل امتلاك نظرة شاملة للمجتمع الريفي لقد تم إعداد تصنيف للبلديات الريفية المتنوعة من طرف الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية. و يفيد هذا التصنيف في الكشف عن الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية للريف الجزائري حسب كل وحدة{البلدية} زيادة على الخصائص الديموغرافية فيما يتعلق بتحليل الريف الجزائري.

و يعتبر هذا التصنيف الأول من نوعه على طرح التنمية البشرية المقبول على المستوى العالمي لتحليل المجتمع الريفي و التخطيط لمستقبله و تفادي مشاكله كالهجرة، غير أن محاولة التصنيف هذه تجد فرادتها في بناء المؤثرات الجديدة لقياس مستوى التنمية خاصة مؤثر التنمية الريفية.

إن أهمية التصنيف هذه تكمن في قدرتها وصف الوضعية و نمط تطور مجموعة الوحدات الجغرافية و البشرية التي هي البلديات الريفية،

كما تسمح هذه العملية بفضل المعطيات و المؤثرات الإحصائية بإدراك الوضعية الحقيقية للسكان وأشكال التنظيم الاجتماعي والاقتصادي و الثقافي للمجموعة البلديات المرتبة حسب ملامح مشابهة وإبراز طبيعة الضغوط في المناطق الريفية و كما تسمح بتقييم مختلف البرامج الجارية في تطبيقها في الأقاليم المختلفة و تحديد الأهداف التي يتعين تحقيقها حسب كل بلدية و الكشف عن الأسباب الدافعة للهجرة [03](ص11)

و لقد تم حساب ستة مؤثرات أساسية لترتيب البلديات:

مؤشر التنمية الفلاحية و مؤشر التنمية الاقتصادية غير الفلاحين، مؤشر التنمية الصحية و مؤشر التنمية التربوية، مؤشر التنمية البيئية، مؤشر مشاركة المرأة

- مؤشر التنمية الريفية الذي يضم مؤشر التنمية الفلاحية ومؤشر التنمية الاقتصادية و هو المتوسط الحسابي.
- مؤشر التنمية البشرية الذي يضم المؤشرات الخاصة بالصحة و التربية و البيئة
- مؤشر التنمية الريفية المدعم الذي يضم المؤشرين السابقين و مؤشر مشاركة النساء.

و لقد تم ترتيب البلديات الريفية حسب هذه المؤشرات المركبة المعتمدة و يعتبر مؤشر التنمية الريفية المدعم المقدر ب:0.352 يعبر عن معدل إجمالي للتنمية ضعيف نسبيا (أقل من0.5) و بقيمة دنيا (0.136) و القصوى (0.561) لتبيين التباينات بين مختلف البلديات.

جدول رقم (04): يبين مستويات التنمية الريفية المدعمة الخمسة و محتوياتها و عدد البلديات من كل صنف : [03](ص09)

المستوى	العدد	النسبة
01	50	3.5
02	209	22.0
03	371	39.1
04	191	30.7
05	27	2.8
المجموع	948	100

2.1.3. تقسيم البلديات الريفية:

يفيد تقسيم البلديات الريفية إلى مجموعات حسب الموقع الجغرافي و الطبيعي و مستوى الاقتصادي من تفهم اتجاهات الهجرة، و يسهل الكشف عن أسبابها، لأن الاتجاهات في الهجرة تختلف من بلدية لأخرى.

بناءا على المؤشرات التي تطرقنا إليها سابقا تم ترتيب البلديات حسب كل مؤشر، و قد مست عملية الترتيب هذه تحديد مجموعات البلديات حسب مختلف المؤشرات المعتمدة في عملية التصنيف.

و في المجموع تم ترتيب05 مجموعات من البلديات بشكل 948 بلدية تمثل كل مجموعة خمس ما يعطيه المؤشر. و بما أن المؤشر مرتب حسب قيم تصاعدية فان المجموعة الخامسة ذات القيمة القصوى للمؤشر مجموعة البلديات الأقل حرمانا بالنسبة للمجال المعني نفسه، وكما يعتبر مستوى التنمية المحقق أفضل كلما اقتربنا إلى الصنف الخامس.

وقد بين هذا التصنيف من خلال 948 تشكل مجموع البلديات الريفية بتقسيمه إلى خمس مجموعات تبرز الموقع الجغرافي و الطبيعي حسب المناطق الكبرى إلى:

- ثلث من البلديات تقع في الهضاب العليا، الشرقية.
- أكثر من نصف بنسبة(55)% في الشمال منها الربع (¼) في الوسط.
- 17% في الشمال الغربي، و أخيرا (13%) التي تقع في الجنوب.

3.1.3. الريف الجزائري و مستوى التنمية:

فيما يخص مناطق التخطيط و قياسا إلى مجموع البلديات التي تشتملها كل منطقة أنظر الجدول (5-3) ، نلاحظ أن البلديات الريفية في الهضاب العليا للوسط في مجموعها مستوى تنمية مدعم ضعيفا بنسبة (59.2%) من بينها (22.4%) ذات مستوى تنمية يعتبر ضعيفا جدا، أما بلديات المنطقة الشمالية الغربية بنسبة (42.4%) لها مستوى تنمية متوسط أو ضعيف على العموم أما بلديات الجنوب فلها مستوى تنمية حسنة عموما.

4.1.3. تطور سكان الريف حسب المناطق:

يقدر عدد سكان الريف الجزائري ب 12 مليون نسمة بنسبة 40% من عدد سكان و قد عرفت هذه النسبة تراجعا مستمرا منذ الاستقلال بسبب تدفق السكان نحو المدن و تحضر الريف و كذلك بسبب تزايد عدد السكان المدن بسرعة 4% كمعدل سنوي لتزايد سكان المدن مقبل 04 % لسكان الريف .
و إذا كانت مختلف تعدادات السكان تبرز هذا الاتجاه نحو انخفاض نصيب سكان الريف (06.68 %) سنة 1966 ،60% سنة 1977 ،50.3% سنة1987) فإن التقديرات الحالية تعطي رقم 39.02% أما إسقاطات منظمة الزراعة و التغذية لسنة 2010 فتقدر أن الانخفاض سيعرف بعض التراجع كما هو الخال في معظم البلدان المتوسطية المحيطة ففي ذلك التاريخ سيشمل سكان الريف الجزائري أكثر من ثلث الجزائريين

و تبين نتائج التعداد العام للسكان أن ولايات تتميز بنسبة سكان ريفيين تزيد عن المعدل الوطني و هو 41.7 % و الولايات ذات الأغلبية الريفية هي أدرار و البويرة و مستغانم و تيزي وزو و تبسة 75.9 % ، 71.0 % ،65% ،02.64 % على التوالي .
و أما الولايات ذات النسب الضعيفة لسكان الريف فهي في المقابل تندوف (07.7 %) و غرداية (08%) و الجزائر (9.3%) وهران (12.2%) و قسنطينة (12.9%).
ويسمح تطور نسبة سكان الريف حسب الولايات بين التعدادين العامين للسكان و السكن بين 1987-1998 بإبراز أصناف من الوضعيات التي تخص الحركات الديموغرافية للمناطق الريفية
تتكون المجموعة الأولى من 22 ولاية عرفت فيها نسبة السكان الريفيين من مجموع السكان انخفاضا محسوسا (- 10 % و أكثر)

جدول رقم (05): تطور سكان الريف حسب المناطق [04](ص11)

سنوات	سكان الريف	الزيادة	سكان التجمعات الريفية	الزيادة	سكان الريف في مناطق متفرقة	الزيادة
1966	8246518		2965850			
1977	10261215	2014697	3698048	732198		1285499
1987	11594693	1333478	4873455	1175407		158071
1998	12133916	539223	6714391	1840936	5419525	-1301713

جدول رقم(06): تطـــــــور عـــــدد السكـــــان (1950-2000) : [04](ص12)

سنوات	1950	1960	1970	1980	1990	2000	2010
مجموع السكان	8.753000	10.800.000	13.746.000	18.740.000	24.855.000	30.297.000	35635000
سكان الريف	6.805.000	7.512.000	8.316.000	10.580.000	12.079.000	12.980.000	13.312.000
السكان الزراعيون	7.188.000	7.628.000	7.542.000	6.628.000	6.396.000	7.257.00	7.463.000
%السكان الريفيون	%78	%70	%60	%56	%49	%43	%37
% السكان الزراعيون	%106	%102	%91	%63	%53	%56	%56

تتألف المجموعة الثانية من 13 ولاية يدور فيها معدل انخفاض السكان الريفيين حول معدل الانخفاض الوطني للسكان الريفيين (-8.6%)
تتألف المجموعة الثالثة من 13 ولاية أيضا ظلت فيها نسبة سكان الريف ثابتة

5.1.3. التوزيع الجغرافي لسكان الريف:

لم يتطور الريف الجزائري تطورا متجانسا عبر كامل التراب الوطني،فهذا التطور يختلف من منطقة لأخرى بت حتى داخل المنطقة الواحدة، حسب أنماط السكن ومدى تجمع المساكن – أنظر الجدول(2)انظر الملحق رقم09 .

ففي الوقت الراهن يعيش 45% من سكان الريف في مساكن متفرقة و هو ما يعادل 5419.525 نسمة، و يعيش أكثر من 55% من سكان الريف في مساكن متجمعة وهو ما يعادل 6.714.401 نسمة في أكثر من 3500 تجمعا سكنيا ريفيا و يختلف هذا التوزيع من ولاية إلى أخرى، وهذا ما يمكن من رفع احتمالات الهجرة مستقبلا و يتدفق أعداد هائلة من السكان إذا لم تكن هناك تدخلات من خطط تنموية ترفع مستويات المعيشة و توفير وسائل الحياة، لهذه الفئة من السكان خاصة التي تسكن المناطق المتفرقة-الثانية- و التي عانت خلال سنوات 1990 في الوضع الأمني،و كما يمكن تفسير تناقض في الزيادة التي يعرفها السكان الريفيون سواء في التجمعات الريفية أو المناطق المتفرقة لأسباب أمنية و يمكن تفسير هذا الاتجاه بزيادة نحو التحضر لدى السكان الريفيين على مستوى المدن و يعتبر شدة تيارات الهجرة الداخلية التي عرفتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة التي حظيت بمناخ ملائم من زيادة في إنجاز البني الأساسية و التجهيزات العمومية القاعدية و تحسن شروط الحياة، و التي يمكن أن نلخصها في الجاذبية التي تمارسها مختلف التجمعات السكانية.

6.1.3.بنية سكان الريف:

بناءا على معطيات التعداد الأخير يشكل السكان الأقل من 20 سنة أكثر من 51.5% من مجموع سكان الريف كثير منهم ما زال في المدارس مع معدل أقل للبنات وهم مشاركون في أنشطة الحقل بشكل محسوس، وإذا أخذنا الشريحة العمرية الموالية و هي (20-29) و التي تمثل 36%. من السكان النشطين في عالم الريف نجد أننا أمام سكان أغلبهم شباب [04](ص14).

و حسب التحقيق الذي أجراه المركز الوطني للدراسات و التحاليل السكانية عام 2001 فان معدل التشغيل ما يزال غير كاف من وجهة نظر الإمكانيات الفعلية الموجودة و خاصة الشباب و يمس معدل البطالة المقدر ب 27.96% و خاصة الشريحة العمرية 20-29 سنة التي تمثل 59.4% من مجموع طالبي العمل، و تبين نتائج التحقيق أن الأمر يتعلق ببطالة إدماج [62](ص53).

وكما يتبين من خلال هذا العرض أنه يمكن تنبأ برفع احتمالات الهجرة عند فئة الشباب وهذا ينتج اختلال في التركيبة السكانية داخل الوسط الحضري و الريفي و كبح التنمية الريفية .

2.3. الهجرة الريفية في الجزائر :

1.2.3. الهجرة قبل الاستقلال:

بعد تحطيم البنيات الاقتصادية الاجتماعية تمكنت السلطة الاستعمارية من التحكم في زمام المجتمع، و بعد الإستلاء على أخصب الأراضي أصبح السكان الريفيون يفقدون كل القدرة عل تحسين أوضاعهم،بل أصبحوا يتحركون ضمن آليات رسمتها السياسة الاستعمارية تجبر بها السكان على التنقل تحت تأثير الفقر و دفع الضرائب المسلطة عليها نقدا و هي عملية أثقلت الفلاحين [63](ص 65)

حيث انتشرت البطالة بين السكان الريفيين بشكل فضيع مست حتى سكان الحضر هذا ما جعل السكان في حركة دائبة بين المناطق الفقيرة و الجبلية و هي كانت متجهة أساسا نحو المراكز الحضرية الكبرى [64](ص361).

و عموما فإن الهجرة الريفية كانت متجهة أساسا للعمل الزراعي سواء بصفة دائمة أو موسمية و نتج عن هذه الهجرة عدد من السكان الأصليين للعمل في مراكز الاستيطان حيث منحت السلطة للمعمرين الفرنسيين الذين تربصوا للاستيلاء على الأراضي الخصبة بالقوة و كانت الظروف ملائمة للقيام بذلك حين قامت ثورة جماهيرية في القرن 11 و انتقام فرنسا من الجزائريين بإتباع سياسة فرنسية جديدة أطلق عليها اسم الاستعمار الرسمي [65](ص129-130) الذي كان المحور الأول للهجرة آنذاك بعد أن نسيت الحكومة الفرنسية قوانين مختلفة سبب تصدير الأراضي وتجريد الأهالي من ممتلكاتهم ومن بين هذه القوانين قانون **كون سيلت** 1863-04-22 الذي ضرب النظام الاقتصادي للعشائر و الذي ساعد ملاك الأراضي بضم أكثر من 40مليون هكتار من الأراضي في فترة قصيرة و تضمن توزيع الأراضي الحبوس و القضاء على المصالح الجماعية و تقسيم العشائر إلى الدواوير [44](ص65) و قانون **وارنر** 1873-07-22 و ينص هذا القانون على ضم و فرنسة الأراضي الخصبة كانتقام لثورة 1871 الشعبية و سمح بتوزيع الأراضي الخصبة على النواب والمساعدين و بالتالي تجريد الأهالي من ممتلكاتهم إلى الجبال والأراضي القاحلة.

ومن هذا فالدافع الأساسي للهجرة في هذه الفترة هو التجريد من الأراضي و تحويل هذه الأراضي إلى مزارع للخمور مما أدى إلى انخفاض كمية الموارد الغذائية في السوق. و هكذا اتخذت الهجرة الداخلية في الجزائر في تلك الفترة ثلاثة أشكال رئيسية:

- هجرة موسمية إلى المزارع.
- هجرة تتم في شكل تجارة بين الريف والمدينة و يتطور نطاقها فيما بعد.
- هجرة الطبقة المتعلمة التي كانت تتجه نحو المدن لتحسين حالتها الاجتماعية و الاقتصادية و أثناء ثورة التحرير ظهرت مرحلة ثانية في الهجرة الداخلية و العامل الجوهري فيها هو حرب التحرير التي زادت من هذه الهجرة إلى المدن و ظهور مشاكل اجتماعية مختلفة.

2.2.3. الهجرة الداخلية بعد الاستقلال:

تميزت هذه الفترة بهجرة داخلية كبيرة حيث أن فرار الأوروبيين الجماعي سرعان ما طرح مشكلة ملحة في تبني صيغة تسيير الأراضي و مختلف النشاطات التي يشغلونها و لقد بلغ تزايد سكان المدن المرتبط ب ا لهجرة الريفية خلال تلك الفترة استنادا إلى معطيات الإحصاء السكاني لعام 1966 حوالي 600 ألف نسمة أي ما يعادل 150000 نسمة وسطيا في السنة[44](ص79)، و هناك اختلافات بين الدارسين فيما يخص هذه الأرقام و في تقدير حجم الهجرة الريفية بوزارة الخطط و التهيئة العمرانية تردها في تقديرها الوطني الثاني بأن حجم الهجرة الريفية يقدر بحوالي 35000 نسمة باستعمال الطرق المباشرة في عملية الإحصاء، و الملاحظ أن الفارق الهام بين هذه التقديرات يفسر جزئيا المبادئ التي انطلقت منها كل منها فالأولى التي اعتمدت على الاتجاهات الماضية، أعطت الهجرة الريفية النصيب الأكبر في الوقت الذي أخذت فيه السياسة الزراعية جزءا من الهجرة الريفية أو يرجع ذلك السنوات الإحصاء نفسها[66](ص54).

فمنذ خروج المعمرين انتظم العمال في لجان لمواصلة العمل في الأرض المهجورة و لجئوا إلى شركات الاحتياط الفلاحية الاقتراض، و الحصول على معونات في الآلات الفلاحية و على هذه الصورة ظلت الأراضي الشاغرة تكثر و تولد عنها ازدياد مسؤوليات الدولة. و في هذا السياق اتخذت سلسلة من المراسيم في سنة 1963 لتنظيم التسيير الذاتي على أسس أمتن وواضح[44](ص80).

و الشيء الذي يمكن ملاحظته من هذا المرسوم في السياسة الزراعية أنه يبين تنظيم المشروعات الصناعية و المستغلات الفلاحية الشاغرة، و كيفية تسييرها و قد نص المشروع على أن تصبح الأملاك الشاغرة تسير تسييرا ذاتيا من حيث المبدأ. و نتيجة هذه الأوضاع اضطر الأفراد إلى أن يهجروا الزراعة لكونها غير قادرة على أن توفر لهم مستوى من الداخل النقدي بسبب ضعف التقني للزراعة الجزائرية التي تقف العوائق الطبيعية أمامها كمية الأمطار و التضاريس و يشكل هطول الأمطار عاملا و محددا إذ تتلقى بين 400-600 م3 ماء سنويا و بالتالي لا تصلح سوى لزراعة الحبوب[44](ص 81).

و لهذا نجد أن النقص في الموارد الاقتصادية قد شجع الأفراد على إخلاء المناطق الريفية و الأماكن النائية إلى المدن، إذ أن هذا الإسراع في هجر سكان الريف مهد لتزيين المدن الذي اشتد خلال السنوات الأولى للاستقلال. إضافة إلى هذا العامل الذي يساهم في ظهور الهجرة الريفية فإن التوزيع غير المساوي للأرض كذلك قد شجع الأفراد على الانتقال إلى المدن بحثا على موارد الرزق، حيث لم يغير الاستقلال بصورة جوهرية من الوضع الذي كان عليه توزيع الأراضي خاصة بين القطاع المسير ذاتيا و أراضي القطاع الخاص حيث أن الاستغلالات الصغيرة و التي تشكل حوالي 79% من العدد الإجمالي لا تشغل سوى 20.5% من الأراضي و الإستغلالات المتوسطة من 10-50 هكتار و التي تشكل 18.9% من العدد الإجمالي يشغل 32.7%من الأراضي بينما الاستغلالات الكبيرة و التي تشكل 12.1% من العدد الإجمالي تشغل 46.8% من الأراضي[67](ص14).

وحسب إحصائيات 1977 نجد أن عدد المهاجرين قد ارتفع إلى 543997 نسمة منهم 276981 ذكور 296551 إناث نسبة 6% من سكان الجزائر المسجلين في تعداد 1977 و الذين غيروا مقر ولاياتهم التي كانوا مسجلين بها من إحصائيين 1966-1977 و نتائج إحصاء 1987 أظهرت أن 580780 فرد أعمارهم أكثر من 10 سنوات قد غيروا أماكن سكناهم منذ 1977 نسبة 3.7% [11](ص13) .

كما يبرز تغيرا منهما في ظاهرة الهجرة حيث مست بين الولايات 4.6% فقط من مجموع أفراد المعرضين للهجرة، و قد يعود سبب هذا الانخفاض إلى سياسة التنمية التي انتهجت خلال هذه الفترة و التي استطاعت بناء عدة قواعد صناعية في عدة نواحي من الوطن.

فلم تعد المدن الكبرى مصبا للهجرة بل أصبحت دافعا لها. فالجزائر العاصمة مثلا التي كانت أول مدينة جاذبة بين 1966-1977 تحولت إلى منطقة دافعة للمهاجرة و مست هذه الظاهرة تقريبا كل المدن الكبرى مثل عنابة، وهران، قسنطينة[68](ص61).

أما ولاية ورقلة فبقيت مركز جذب للسكان من مختلف الولايات فحسب توزيع المقيمين بولاية ورقلة سنة 1987 و مكان إقامتهم سنة 1977 .

3.2.3.الهجرة الريفية خلال سنوات 1990:

تختلف الهجرة الريفية خلال السنوات الأخير عن المراحل السابقة التي كانت نتيجة الاستعمار،و بعد حركة التصنيع التي عرفتها الجزائر كباقي دول العالم النامي .

و قد تختلف من حيث الأسباب و الاتجاهات التي تبينها التدفقات الهائلة لسكان الر يف نحو المدن إلا أن المادة العلمية التي تعطينا نظرة شاملة عن الهجرة و تقديرات أعداد المهاجرين نحو المدن غير متوفرة و هذا ما يسمح بدراسة الهجرة من خلال الإحصائيات .

و اعتمدنا في هذه الدراسة على معطيات حول الهجرة الريفية التي أعدتها الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية البشرية التي أنشأت سنة 2003 خصيصا لما خلفته هذه المرحلة من تدهور الحالة الاجتماعية و الثقافية للسكان الريفيين ،بسبب حالة اللاأمن و التكفل بهم و فهم المجتمع الريفي و بدفع وتيرة التنمية كما يختلف تقدير صافي الهجرة التي بين الولايات و هذا عن الهجرة الريفية التي هي محل اهتمامنا في هذه الدراسة و سنكتفي بدراسة البلديات الريفية من خلال التصنيف السابق و مستوى تنميتها و حالة أللأمن التي كانت الدافع الأساسي للهجرة خلال سنوات التسعينات و سنكشف عن بقية العوامل و مدى ارتباطها بين مناطق الجذب و الطرد للسكان الريفيين.

1.3.2.3. ملامح الهجرة بين مناطق الجذب و الطرد و الموقع الجغرافي:

لقد بين تطور تدفقات الهجرة خلال العشر سنوات الأخيرة أن 294 بلدية من مجموع البلديات الريفية بنسبة 31 % كانت جذابة للسكان و أن 378 بلدية بنسبة 39.9 % تمثل حصيلة هجرة متوازنة و أن 276 بلدية بنسبة 29.1 % كانت مناطق طاردة هاجر سكانها إلى مناطق أخرى أكثر جاذبية و أن من بين 276 بلدية يفيد ذات الرصيد السلبي في مجال الهجرة 31% منها تقع في الشمال الأوسط و 20.3% في الهضاب العليا الشرقية و 91% في الجنوب الغربي فهذا التوزيع متأثرا كثيرا بوزن الجهات.

و إذا تفحصنا ملامح الهجرة حسب الجهات يتبين لنا أن البلديات الواقعة في الجنوب الغربي هي مناطق طاردة بنسبة 32% من البلديات الطاردة ؛فتمثل المرتبة الثالثة بعد الهضاب العليا الشرقية بنسبة 35.4% أما بلديات الشمال الغربي فهي مناطق جذب و أما فيما يخص الجنوب الكبير؛ فمن 11 بلدية ريفية لا توجد سوى بلدية واحدة سجلت رصيد هجرة سلبيا.

إلا أن هذه الملامح للهجرة حسب الجهات لقد عرفت مستويات تنمية مرتفعة و رغم ذلك فهي بلديات طاردة للسكان و هذا ما يشير إلى أن هناك عامل آخر قد تحدد ملامح الهجرة خلال هذه المرحلة أن توجه السكان نحو المناطق الأكثر أمنا على غرار توفر العمل؛فهناك بلديات سجلت مستويات ضعيفة من حيث التنمية و رغم ذلك فهي جذابة للسكان. (انظر الملحق رقم 13)

2.3.2.3. ملامح الهجرة و مستويات التنمية حسب الجهات:

يتبين لنا من خلال الجدول أن وضع الهجرة بالنسبة للبلديات الريفية هو عامل يكشف مستواها التنموي و من هنا يتضح كذلك أن مستوى ضعيف للتنمية الريفية و خاصة الفلاحية لا ينتج عنه بالضرورة نزوح سكان البلدية يدبر السكان موارد دخل من خارج الفلاحة مادامت التنمية البشرية؛خاصة في مجال البنى الأساسية هو دائما مرادف للنزوح إذ تصبح المنطقة طاردة.

و تكمن أهمية عملية التصنيف البلديات في تحديد ملامح الهجرة خاصة تصف جهة معينة قياسا إلى مستواها التنموي؛و إيجاد قاسم مشترك كفيل يجمع المعلومات على مستوى الإقليم الأوسع من البلدية و هو منطقة التخطيط و عليه ينبغي الإشارة إلى أنه يمكن العثور على حالات ملتبسة مثلا البلديات التي تظهر مؤشرات ذات مستوى ملائم دون أن نلاحظ تحسنا في الميدان؛ و يتعلق الأمر بالبلديات التي عرفت خلال السنوات الأخيرة ظهور ظواهر خارجية ترتبط بظروف اللاأمن الناتجة عن الإرهاب و سنتطرق إلى هذه المناطق لاحقا '(انظر الملحق1والملاحق 5-6-7).

و المناطق الأكثر تكرارا باعتبارها ذات مستويات ضعيفة للمؤشرات المحسوبة هي الشمال الأوسط و الهضاب العليا الوسطى؛ و هذه المنطقة شاسعة تضم معظم البلديات الريفية الفقيرة التي حددتها عملية التصنيف التي أجرتها الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية سنة 2000 (انظر الماحق1) و في المقابل فإن المناطق ذات الوضع الملائم هي فيما يبدو الجنوب و خاصة الجنوب الغربي فيما يخص تنمية الريفية و الشمال الأوسط فيما يتعلق بالتنمية الريفية.

جدول رقم (07): ملامح الهجرة في البلديات الريفية حسب مناطق التخطيط الجغرافي(الجذبو الطرد) . [03](ص22)

مناطق التخطيط		ملامح الهجرة			المجموع
		جذابة	متوازنة	طاردة	
الشمال الغربي	العدد	69	57	39	165
	النسبة %	41.8	34.5	23.6	100
الشمال الأوسط	العدد	58	114	84	256
	النسبة %	22.7	44.5	32.8	100
الشمال الشرقي	العدد	37	55	33	125
	النسبة %	29.6	44	26.4	100
الهضاب العليا الغربية	العدد	20	19	13	53
	النسبة %	38.5	36.5	25	100
الهضاب العليا الوسطى	العدد	30	29	17	76
	النسبة %	39.5	38.2	22.4	100
الهضاب العليا الشرقية	العدد	31	71	56	158
	النسبة %	19.6	44.9	35.4	100
الجنوب الغربي	العدد	5	12	25	42
	النسبة %	11.9	28.6	59.5	100
الجنوب الشرقي	العدد	39	16	08	63
	النسبة %	61.9	25.4	12.7	100
الجنوب الكبير	العدد	5	5	01	11
	النسبة %	45.5	45.5	09.1	100
المجموع	العدد	294	378	276	948
	النسبة %	31	39.9	29.1	100

جد ول (08) ملامح الهجرة حسب مستويات التنمية و المناطق الجغرافية: [03](ص23)

مستوى مؤشرات التنمية		مناطق التخطيط الجغرافي	ملامح الهجرة
مؤشر التنمية الريفية المدعم	ضعيف	الهضاب العليا الوسطى الهضاب العليا الشرقية الشمال الغربي الشمال الأوسط	منطقة طاردة
	متوسط	الهضاب العليا الغربية الهضاب العليا الشرقية الشمال الشرقي	جاذبة متوازنة طاردة
	حسن	الجنوب الغربي ،الجنوب الشرقي الجنوب الكبير ،الشمال الغربي،الشمال الشرقي	جذابة متوازنة
مؤشر التنمية الريفية	ضعيف	الشمال الأوسط الهضاب العليا الوسطى	طاردة متو ازنة
	متوسط	الشمال الغربي ، الجنوب الغربي	جاذبة
	حسن	الجنوب الغربي ،الجنوب الشرقي الجنوب الكبير	جاذبة طاردة
مؤشر التنمية البشرية	ضعيف	الهضاب العليا الوسطى الجنوب الكبير	متوازنة طاردة
	متوسط	الهضاب العليا الغربية الهضاب العليا الشرقية	جاذبة
	حسن	الشمال الغربي ،الشمال الأوسط	جاذبة
مؤشر مشاركة المرأة	ضعيف	الهضاب العليا الوسطى الشمال الأوسط	طاردة
	متوسط	الهضاب العليا الشرقية	جاذبة متوازنة طاردة
	حسن	الشمال الغربي ،الشمال الأوسط الشمال الشرقي ،الجنوب الغربي	جاذبة

3.3.3.أسباب الهجرة الريفية خلال سنوات التسعينات :

تختلف أسباب الهجرة السكانية اختلافا واضحا سواء في الهجرات طويلة المسافة أو قصيرة المسافة؛ حيث أن ظاهرة كهذه لا يمكن إرجاعها إلى عامل أو سبب واحد وإبقاء بعض العوامل الأخرى ثابتة؛ و لقد جاء علماء الاجتماع و الديموغرافيا بما يسمى بعامل الطرد الذي يدفع بالأفراد إلى مغادرة أوطانهم الأصلية و عامل الجذب الذي يجذب المهاجرين إلى بلدان معينة [69](ص32-79)

هذه العوامل هي تصنيف للقوة الكامنة وراء الهجرة كتفسير لهذه الظاهرة المعقدة؛ وقد حدد boge في تصنيفه لدوافع الهجرة أن هناك 35 عاملا مؤثرا في الهجرة فيها 5 عاملا مرتبطا باختيار مكان الهجرة و 10 عوامل اقتصادية واجتماعية و أخرى ديموغرافية [70](ص343). و لكن سنركز في دراستنا هذه على أحد العوامل و هو الوضع الأمني الذي طبع صفة الهجرة خلال السنوات 1990 و يميزها عن مختلف الهجرات التي عرفتها مختلف الأوساط الجزائرية بالطابع الجماعي و الإجبار و هو حالة ألا أمن التي ميزت مختلف مناطق البلاد خلال التسعينات و ستربطها بمواقع نشاط الإرهابي (المجازر) و مواقع الطرد السكاني ليبين شدة تيارات الهجرة عبر مختلف المناطق؛ وهذا بتوفر بعض المعطيات و الخرائط الجغرافية. التي تبين نشاط الإرهابي على التراب الوطني هو مدى ارتباطها بهذا العامل.

1.3.3.3. عوامل الطرد:

إن العوامل المسببة للهجرة تكمن أساسا في أن هناك قوى جادة تتفاعل لدى الفرد أو الجماعة وتشجعه على مغادرة المكان الأصلي وتغريه بالانتقال إلى مكان آخر.أوبمعنى آخر إذا كانت الاحتياجات الفردية أو الجماعية غير متوفرة في المكان الذي يستقرون فيه.

ومن المتعارف عليه أن لكل هجرة عوامل جذب وطرد كثيرة قد تتفاعل تأثيراتها وبناء على ذلك أن قرار الهجرة من مكان إلى آخر لا يتخذ نتيجة لعامل أو سبب معين من أسباب الهجرة، حيث يمكن تمييزه أو فضلا عن غيره من العوامل الأخرى، وقد تختلف عوامل الطرد من مجتمع إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى كما تختلف عوامل الطرد من مرحلة إلى أخرى من مراحل الهجرة الداخلية في الجزائر وهذا ما أثبتته مختلف الدراسات .

إن صعوبة ظروف المعيشة في الوسط الريفي قد تفا قمت بسبب تدهور الوضعية الأمنية؛ وهي تفسير جزئيا حجم النزوح الريفي الذي مس حوالي 4.8 ملايين نسمة بين 1977 و 1998 وتراجع عدد سكان بعض الأرياف و زوال الحياة منها.

إن عوامل الدفع أو الطرد التي عرفتها الأرياف الجزائرية كثيرة حيث جاءت العوامل الطاردة أكثر تشعبا من العوامل الجاذبة وهي في الدرجة الأولى.

1.1.3.3.3.الوضع الأمني:

يعتبر الأمن أمرا حيويا بالنسبة إلى تحقيق رفاهية الشعوب و الدفع بها نحو الرقي و الازدهار، كما يعتبر الأمن شرطا أساسيا لتنمية المجتمعات.

ونظرا لما تنتجه حالة ألا أمن في المدن و الأرياف من جراء العنف الممارس على سكانها من تخويف وحالة هلع. دائمين تتحول مجالات الحياة إلى مناطق طاردة إلى سكان و تكاد تنعدم

في الحياة رغم تميزها و احتوائها إمكانات و مكانتها الهامة في تنمية مجتمعاتها .

و قد عانت الجزائر هذه الوضعية أيام الاحتلال حيث كانت ردود أفعال الجزائريين تواجه بالعنف كل فعل طبيعي و جماعي، و هذا كان من أجل هدف وطني. أما حاليا و نتيجة للتطورات التاريخية و السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فقد اتخذ العنف أسلوبا آخر فأصبح يوجه ضد أبناء الأمة الواحدة، من قهر الإرادة و المغالاة في سفك الدماء، فاتخذ أصحاب العنف مختلف الأساليب اللاشرعية من أجل الوصول إلى مآربهم.

إذ أصبحت الجزائر في هذه العشرية الأخيرة تمر بفترة حرجة في ظل الأزمة المتعددة الأبعاد

و الأوجه السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الأمنية مما أثر ذلك على الاستقرار العام.

حيث كان السكان يتعرضون لصدمات حادة و متكررة من حالات المجازر الجماعية و الإنفجارات و الضغط المستمر المتعلق بانتظار الموت في كل محطة مما أثر على بناء المجتمع و حركة السكان باتجاه المدن أين يتوفر الأمن و هذه الوضعية جعلت من أشخاص كثيرين ضحايا مباشرين و غير مباشرين عاجزين عن الاستجابة بصفة ملائمة للمحيط.

1.1.3.3.3. النشاط الإرهابي في الجزائر 1992-2000:

منذ 1992 اجتاح الإرهاب الجزائر بدأ بهجمات بالقنابل و الحواجز المزيفة ليتحول بعدها إلى مجازر جماعية في مختلف أرجاء الوطن.

حيث بلغ الإرهاب مستوى خطيرا إذ أن الحصيلة التي أذاعتها الأجهزة الأمنية تكشف أن كل فئات المجتمع قد أصيبت إذ ارتفع خلال سنوات 92، 93،94 عدد الضحايا من 88677 مواطنا منهم 6388 فضوا اغتيالا و 2289 جريحا و هناك أكثر من 2000 عملية و حوالي 13000 عملية تشن بالسلاح. و بالنسبة للتوزيع الجغرافي تأتي في الطليعة ولاية البليدة مع 580 قتيلا مدنيا و 124 جريحا و 1301 اغتصاب أموال و تليها ولاية الجزائر 373 قتيلا مدنيا و 479 عملية اغتصاب أموال، ثم ولاية المدية مع 283 قتيلا مدنيا وهذا حسب المعطيات المتوفرة لدينا.

و منذ سنوات95، 96 شهد النشاط الإرهابي هبوطا ملحوظا فقد سجل خلال سنة 1995: 7562 عملا إرهابيا مقابل 5899 سنة 1996 و 2419 عملا سنة 1998 و 2407 سنة 2000.

لقد ارتفعت التعديات الإرهابية 13801 ضحية بينهم 8086 قتيلا و 5715 جريحا سنة 1995 ، مقابل 10779 ضحية بينهم 5121 قتيلا و 5658 جريحا سنة 1996 ، 7021 ضحية بينهم 3058 قتيلا و 3963 جريحا سنة 1998 ، 3443 ضحية بينهم 1573 قتيلا و 1870 جريحا سنة 2000 على أساس المعطيات المتوافرة لنستطيع التفريق بين عدة بؤر للنشاط الإرهابي. الولايات التي سجلنا فيها أكثر من 70 قتيلا :المدية، عين الدفلى، البليدة، الشلف، البويرة، بومرداس، و تيزي وزو، الولايات التي سجلنا فيها ما بين 40 ،70، قتيلا تيبازة، معسكر، بشار، تيارت، جيجل، الجلفة، عين البيضاء، و الأغواط.

الولايات التي سجلنا فيها ما بين 10 ،30 قتيلا: غيلزان، الجزائر، باتنة، خنشلة، سكيكدة، تبسة، وهران، بجاية، و مسيلة.

الولايات التي يقل فيها عدد القتلى عن العشرة : قسنطينة، عنابة، سعيدة، سيدي بلعباس، الطارف، سطيف، عين تموشنت، تلمسان، قالمة، أم البواقي،و سوق أهراس.

2.1.1.3.3.3.النشاط الإرهابي بين المدينة و الريف:

إن الجماعات الإرهابية المسلحة اختارت طريقتي الانكماش، بعدما أخذ يترصده المواطنون المسلحون(مجموعات الدفاع الشرعي، و المواطنون)، و بعد أن رفضتها شريحة مهمة من السكان الذين كانوا يؤيدونها، وبعد تشديد الخناق عنها في مختلف المدن أعادت الإنشاء في المناطق الريفية حيث تسهل الغابات و الميدان الوعرة و الجبال من تحرك المجموعات الإرهابية، ويجعل من الصعب الخوض في العمليات العسكرية، مما يعتبر أن المجموعات الإرهابية سارت تبدو عاجزة عن القيام بعمليات إرهابية منتظمة في المدن الكبرى، حتى ليمكننا القول إن قوى الأمن اجتثت منذ 1996 ،1997 جذور الإرهاب الحضري عمليا . و اليوم ترتكب معظم الأعمال الإرهابية في مناطق ريفية قريبة من سفوح الأدغال الصعبة المنال، والتي تشكل من الآن فصاعدا مناطق لجوء المجموعات الإسلامية المسلحة [71](ص273- 280).

3.1.1.3.3.3.التوزيع الجغرافي للمجازر الجماعية حسب الجهات و ملامح الهجرة:

يتبن لنا من خلال معطيات سنة 1997 ومن خلال الخريطة الجغرافية(انظر الملحق6)، أن أرياف الولايات التالية: عين الدفلى، الجلفة، الجزائر، تلمسان، بعدد من 11 إلى 20 مجزرة جماعية، ثم أرياف الولايات التي سجلت من 6 –10 مجازر هي: المسيلة، تيارت، سيدي بلعباس، سعيدة، ثم تليها الولايات التي سجلت 1-5 مجازر جماعية في مختلف أرياف على التوالي: غليزان، معسكر، الأغواط، شلف، البويرة، تسمسيلت، وهران، و كما يتبين أن أغلب أرياف هذه الولايات كانت طاردة للسكان كما

و استمر في عملياته و قد كانت بشدة خاصة في الولايات التالية: المدية، البليدة، الشلف، الجلفة، تيبازة. و هذا بعد العمليات الكبرى التي قامت بها قوات الجيش الشعبي الوطني عبر التراب الوطني، مما أدى إلى تمركز الجماعات في منطقة التل.و هذا ما يوضح علاقة الهجرة بالدفع الأمني الذي يبين مختلف مناطق نشاط المجموعات الإرهابية في الأرياف و هذا ما توضحه الخرائط الجغرافية . حيث كانت مناطق الشمال الأوسط بالدرجة الأولى و تأتي في طليعتها ولاية المدية ثم البليدة و عين الدفلى و الشلف بنسبة 32.8%

ثم تليها الهضاب العليا الوسطى و الهضاب العليا الغربية بنسبة 25% و24% على الترتيب.و الجنوب الغربي بنسبة 59.5% و يمثل ولايتي الأغواط و الجلفة.

و نستنتج من خلال تفحصنا لهذه المعطيات أن الوضع الأمني المتدهور زاد من تطور تدفقات السكان الريفيين نحو المدن انطلاقا من سنوات 1996 و بعد تحطيم خلايا الإرهابيين النشطين في المدن.

2.1.3.3.3.العوامل الاقتصادية:

تعتبر العوامل الاقتصادية و تبيينها بين المناطق من أهم دوافع الطرد و الجذب السكاني و من مظاهر الطرد: قلة فرص العمل و ارتفاع البطالة و قلة الاستثمارات و دعمها.

لقد كان الوسط الريفي منذ الاستقلال مسرحا لتدخلات عمومية متعددة قامت بها السلطات العمومية إما في إطار برنامج التنمية المحلية مع اتجاه قوى نحو التجهيز لفك العزلة عن السكان و تحسين ظروف المعيشة أو في إطار سياسات إقطاعية ترمي هي الأخرى إلى تحقيق الهياكل الأساسية ينضج بشكل جلى أن التعارض بين الطابع الاقتصادي و الاجتماعي للتدخلات العمومية في الوسط الريفي ما انفكت تتفاقم بحيث نجد أنفسنا أمام أوضاع لم ترافق فيها عملية إنجاز التجهيزات العمومية و البنية الأساسية بعمليات ترقية و دعم لإنجاز أنشطة اقتصادية كفيلة بتوليد دخل مقبول لسكان الريف خاصة للشباب، ونتيح لهم الاستقرار، وباستثناء السياسات الفلاحية التي استهدفت تهيئة الفضاء الفلاحي و تحسين دخل الفلاحين على حد السواء .

فإن السياسات الإقطاعية الأخرى ليست لها أبعاد اقتصادية قوية بشكل كاف، وعندما يكون الأمر كذلك فإنها لا تكون مكيفة مع السكان الريفيين لأن تلك السياسات صممت بناء على تفكير قائم على أساس المناطق الحضرية، وتوضع التدابير المخصصة لدعم إنشاء المؤسسات أو المؤسسات الصغيرة أو لدعم تشغيل هذا الواقع، و تبرز ضرورة إعادة التفكير فيها حتى لا يتم تهميش أو إقصاء نسبة عالية من السكان الريفيين و تشجيعها على الهجرة :

- عدم كفاية الاستثمارات في المستثمرات و التأخر في تحديد نظم الإنتاج .
- عدم الاحتياط المسبق بإنشاء هياكل الإسناد للفلاحين لإدارة المخاطر التي تتعرض لها المحاصيل الزراعية و الإنتاج الحيواني بسبب عدم انتظام الأمطار حسب المناطق و الفصول.
- ضعف تعبئة الموارد المائية ووضع هياكل أساسية لدى الأراضي الزراعية قيد الاستغلال بتكاليف عالية جدا.
- قصور خدمات دعم المستثمرات الفلاحية كميا وكيفيا وعدم استكمال إعادة تنظيم هذه الخدمات من طرف الدولة لتحسين الإرشاد الفلاحي و التكوين و التسيير و التحكم في القروض والتأمينات.

قصور جهاز مكافحة المخاطر و صيرورة تدهور الموارد الطبيعية الناجم عن الضغط عن الأراضي.

كما أن قدرات الإنتاج الفلاحي الجزائرية الواقعة أساسا في مناطق ذات مناخ جاف أو شبه جاف حقيقية أن أقل من3% من الأراضي الصالحة للزراعة الإجمالية مخصص للمساحات الزراعية المسقية كثيفة الإنتاج و أن حصة الفرد من الأرض الصالحة للزراعة تتناقص باستمرار من 0.7 هكتار سنة 1962 إلى 0.25 هكتار حاليا بسبب النمو الديموغرافي و ضياع الأراضي الفلاحية والتعرية و تلف الأراضي.

كما تتوفر بلادنا على قدرات إنتاج تقوم على مساحة مستعملة للزراعات و الأنشطة الغابية و الحلفاء قوامها 47 مليون أكثر من 8 ملايين هكتار للمساحة الفلاحية الصالحة منها 600.000 هكتار مسقية، يتركز القسم الأكثر إنتاجية من 1 إلى 1.4 مليون هكتار في السهول الساحلية و السهول الداخلية، و لكنه يتعرض لتبديد متواصل (ضعف العناية بشبكات المياه ، نقص مكافحة صعود الأملاح و توسيع المناطق الصناعية و السكنية).

3.1.3.3.3.ميول سكان الريف إلى أنشطة أخرى:

إذا أخذنا في الحسبان تطور الأنشطة و توفر فرص العمل و ارتفاع المستوى التعليمي لدى السكان الريفيين نجد أن السكان الريفيين و خاصة منهم الشباب في السنوات الأخيرة أصبحوا يرفضون الاشتغال بالقطاع الفلاحي لانخفاض أجوره و أصبحوا الآن موزعين بين قطاعات أخرى و هو ما

4.1.3.3. العوامل الاجتماعية:

بناء على معطيات التحقيق الذي أجراها البنك العالمي للإنشاء و التعمير و تقديرات الإحصاء العام لسنة 1998 ، أنه من بين 8 ملايين من الأشخاص الفقراء حسب مؤشرات الفقر يعيش النصف في الوسط ،وكما يبين التحقيق أن 25% من الفقراء في الوسط الريفي يملكون أراضي و فقراء لهم إستغلالات صغيرة غير مسقية، و أن العائلات الريفية تستمد دخلها من مصادر متعددة ضمن الاقتصاد الريفي.

و طبقا لهذه الدراسات فإن البلديات الفقيرة هي عادة البلديات التي تقع في الوسط السهبي وفي المناطق الجبلية أو في سطوح الجبال و هي عادة ذات مساحة صغيرة و تتوفر على دخل خاص و محدود و لها أضعف معدلات الالتحاق بالمدرسة للأطفال و أكبر معدلات الأمية للكبار.

و قد أكدت دراسات أخرى حول الفقر في الجزائر غلبة الفقر في المناطق الريفية ،ولو أن جيوب الفقر في المدن و المناطق الحضرية موجود أيضا .

كما أن تدهور مداخل العائلات الريفية ينعكس مباشرة على ظروف المعيشة و هذه الوضعية أصبحت محسوسة أكثر منذ1994.

كما سمحت السياسات الاجتماعية المطبقة في الجزائر منذ الاستقلال عموما بتحسين مؤشرات التنمية البشرية بصفة مطلقة و لكنها لم تفلح في محو الفوارق النسبية بين الفئات الاجتماعية و الجهات و قطاعات النشاط.

5.1.3.3.التفاوت بين مختلف المناطق الريفية في خدمات الصحة و التدريس:

وفقا للتقرير الوطني حول التنمية البشرية و التحقيق الذي أجراه المركز الوطني للدراسات و التحاليل CENEAP ، أن مازالت هناك صعوبات قائمة في المناطق الريفية المعزولة و السكان الريفيون و تتمثل في:

- صعوبة الحصول على العلاج المتخصص، بسبب إقامة المراكز الصحية في التجمعات السكنية ذات الأحجام المتوسطة.

- الولادة في المنزل و دون الإسعاف ما زال قائما في هذه المناطق.

- سوء التغذية مازال مرتفعا في الوسط الريفي بنسبة 7.8% ريفيون أكثر منه في الوسط الحضري 4.8% أما مناطق الجنوب فهي أكثر حرمانا بنسبة15.2% من السكان.

- استمرار معدلات التدريس الضعيفة 65% في مناطق الإقامة المتفرقة أقل بكثير من المعدل الوطني ب:16.1% نقطة في حين أن معدلات التدريس كانت أفضل في مناطق التجمعات السكنية و مراكز الولايات 87% و بمعدلات أقل في التجمعات السكانية الثانوية 81.9% .

- معدل أمية مرتفع في مناطق السكن المتفرقة 55.1% و أقل منه في مناطق

- التجمعات السكانية الثانوية 34.9%

المسافات المتوسطة للبعد عن المدرسة و مركز الصحة فهي أكثر من الكم ونحو 16 كلم على التوالي.

و لكن إذا كانت المعدلات الإحصائية تكشف عن خدمات جيدة على مستوى التجهيزات الأساسية للمناطق الريفية فإن هذه المعدلات لا تفيد شيئا عن مدى الحصول على هذه الخدمات إلا عن دورها الفعلي في تنمية هذه المناطق أو الاستفادة الفعلية من أو سير التجهيزات.

6.1.3.3.العوامل الديموغرافية:

جدول رقم(09): حجم العائلات الريفية حسب التعداد العام للسكان و السكن 1998: [11](ص25).

حجم العائلات	عدد السكان حسب التعداد العام للسكان و السكن لعام 1998	النسبة%
2-1 أشخاص	241830	%2
4-3	1107765	%9
6-5	2297393	%18
8-7	3192537	%25
10-9	3108402	%24
11 شخص أكثر	2858907	%22
المجموع	12803834	%100

يتضح لنا أن نسبة 89% من مجموع العائلات الريفية يتجاوز حجمها 5 أشخاص منها 25% من 7 أفراد إلى 8 و 24% من9-10 أشخاص ، و نسبة 22 أكثر من11 فرد ،هذا ما يبين العلاقة الطاردة أن كلما زاد عدد أفراد العائلة كلما زاد الضغط على رقعة الأرض الصالحة للزراعة و من رفع احتياجات العائلة و زيادة حدة البطالة التي تقدر بمعدل 27.6% تمس شريحة الشباب غالبا و خاصة

4.3. الآثار المترتبة على الهجرة من الريف إلى المدينة :

إن للهجرة من الريف إلى الحضر أثرا كبيرا في كل من المجتمع المرسل للمهاجرين من جهة المجتمع المستقبل لهم من جهة أخرى و تتمثل هذه الأهمية في الآثار الإيجابية و السلبية الناجمة عن الهجرة سواء أكان منها الآثار الاقتصادية أو الاجتماعية ، أو السكانية أم السياسية ، التي تعم كافة المجتمعات و يترتب على الهجرة من الريف إلى الحضر آثارا سلبية و إيجابية و كذلك بالنسبة إلى النازحين و بالنسبة إلى المجتمع الكبير ،الذي يضم تلك المجتمعات المحلية المهاجر منها و إليها .

و لعل أهم هذه الآثار تبدوا فيما يأتي:

1.4.3. الآثار الإيجابية :

تبدوا الآثار الإيجابية التي تنجم عن الهجرة من الريف إلى المدينة كثيرة و يمكن تلخيصها على الشكل الآتي:

1.1.4.3.على صعيد الوسط الحضري :

تتمثل ثار الإيجابية على صعيد الوسط الحضري في الآتي:

1.1.1.4.3.النمو الحضري و انتشار السكان :

إن المدن تنموا بالهجرة، وهجرة القرويين إلى المدن هي التي جعلت المدن تتكاثر و سكانها يزدادون ذلك الازدياد المستمر إلى الحد الذي نجده اليوم.

و ينطبق هذا بشكل واضح على الدول النامية ،حيث الظروف بين المناطق الحضرية و الريفي ة التي تسهل بعوامل الطرد من المناطق الريفية و عوامل الجذب في المناطق الحضرية ، و تسهم الهجرة من الريف إلى المدن بنسبة تتراوح بين 50 % و 76 % من النمو السكاني في المناطق الحضرية ، في معظم الدول النامية و يوضح الجدول الآتي أن الهجرة من الريف إلى المدن مازالت تم ثل دورا مهما في النمو الحضري .

جدول رقم(10) :توزيع نسب الهجرة من الريف إلى الحضر 1950 إلى 1990 في العالم: [01](ص 68).

السنة / الدول	1960-1950	1975-1970	1990-1980
العالم	48.7	32.5	33
الدول المتقدمة	48.8	46.2	49.7
الدول النامية	59.3	42	42.2

و بالنسبة للهجرة من الريف إلي المدن في الجزائر قد ارتفع عدد سكان المدن خلال الفترة ما بين التعدادين 1987-1998 ارتفع عدد المدن 3488 مدينة سنة 1987 إلي 4055 مدينة سنة 1998 مما زاد في نسبة السكان المقيمين في المدن التي 80.80 % في سنة 1998 أي بزيادة قدرها 9.98% مقارنة بسنة 1987 و 24.70 % مقارنة 1966

و بالقيمة المطلقة، قدر عدد السكان المقيمين في المدن سنة 1998 ب 23.645623، أي بزيادة قدرها 16.901291 نسمة خلال 32 سنة بينما انخفض عدد السكان المقيمين في المناطق الريفية في الفترة ما بين1966 و 1998 من 6.744.332 نسمة إلي 5.626720 نسمة بسبب النزوح الريفي المرتبط أساسا بسبب الأعمال الإرهابية خلال السنوات 1990 و البحث عن العمل، لذا انخفضت حصة السكان المقيمين في المناطق الريفية بصورة كبيرة بالنظر إلي الهيكل العام للسكان حيث انتقلت من 43.90% الي 19.20 %[11](ص11).

زودت الهجرة في الريف الي المدن بالأيدي العاملة اللازمة للإنتاج ، و توزيع الخدمات ، و زودتها أيضا بالعمال الذين يقومون بالخدمات التي لا يؤديها أبناء المدن ، أما تحاشيا لصعوباتها أو خشونتها ، و منها أعمال البناء و توابعها ، و أما لتدني درجتها الاجتماعية و منها أعمال التنظيف العامة أو لتدني مرتباتها من حيث كونها وظائف ، كأعمال الحراسة و الاستخدام و منال ذالك أيضا: في المقاهي و المطاعم والحدائق العامة والخدامات العامة الحرة (حمالة، باعة جوالون، شغالات البيوت .....الخ)، هذه الايدى العاملة كما ونوعا هي دعامة لتنمية في الأوساط الحضرية .

3.1.1.4.3.تدعيم المدن بالعناصر الشابة من الجنسين :

تدعم الهجرة الريفية المدن بالعناصر الشابة من الجنسين إذا تبين من إحصاء عام 1998 يشكل السكان الأقل من 20 سنة أكثر من 51.5 % من مجموع السكان الريفيين و إذا أخذنا الشريحة العمرية الموالية (20- 25) و التي تمثل 36 % نجد أننا أمام سكان أغلبيتهم شباب.

4.1.1.4.3.ازدياد الطلب على لا الأراضي الزراعية المجاورة :

إن هجرة الريفيين إلي المدن أدت إلي ازدياد الطلب علي الأراضي المجاورة لتلك المدن ، و هي أراضي مخصصة للزراعة عادة ، و هذا ما يجعل استثمار تلك الأراضي في مجال البناء و الإسكان مجديا و محققا ربحية أكثر بكثير من ربحية الزراعة ، و قد اغتنم الحضريون ، مالكو تلك الأراضي هذه الفرصة ، فرفعوا أسعار هذه الأراضي و اتجروا بها، و عملت سوق المضاربة عملها في استغلال أولئك القادمين بطلباتهم الملحة لإيجاد المأوي.

2.1.4.3.علي الصعيد الوسط الريفي:

عن الهجرة الريفية في الريف الآثار الإيجابية الآتية :

تخفيض ضغط السكان على الموارد الرزق في الريف، (حيث خففت الهجرة الريفية من الضغط السكان) و عملت بعد ذلك في رفع مستوى معيشة من بقي من سكانه.

كما أدت هذه الهجرة دورا مهما في موازنة الأجور في المناطق الريفية التي تشكوا ضغطا سكانيا ، وهي أداة أساسية في نمو الاقتصاد ، وزيادة الدخل ، ثم زيادة الثورة[37](ص239).

3.1.4.3.على صعيد المجتمع الكبير :

بالنسبة إلى المجتمع الكبير تتمثل الآثار الإيجابية للهجرة في حدوث التلقيح الثقافي بالتداخل و الامتزاج ، أي أن الهجرة تساعد على التجانس السكاني بين الريف و الحضر ، فلو بقي الريفي في قريته و الحضري في مدينته، لأدى ذلك بمرور الزمن إلى انفصالية ثقافية تضر وحدة الأمة [71](ص92).

2.4.3.الآثار السلبية للهجرة من الريف إلى المدن:

إلى جانب الآثار الايجابية التي استحضرناها، تركت الهجرة من الريف إلى المدن آثارا انعكست سلبا على كل من المدينة و أخيرا على المهاجر نفسه.

1.2.4.3.على الصعيد الوسط الحضري :

تبدوا الآثار السلبية للهجرة من الريف إلى المدن على الصعيد الوسط الحضري في الآتي:

1.1.2.4.3.التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية

إن الهجرة الريفيين نحو المدن، يتطلب التوسع السكن على حساب الأراضي الزراعية المحيطة بها، وهذه مشكلة خطيرة وملحة تواجه برامج التنمية و التطوير على المستويات كافة.

يتميز حاليا شغل الأراضي أساسا بالتمركز الشديد للنشاطات و السكان في السواحل و بالفوضى التي تطبع الانتشار السريع لحركة العمران ، وهذه نتيجة الآثار السلبية الناجمة وعن حصر التنمية في السواحل و المدن الداخلية للوطن و عدم التحكم في العمران ، ونجم عن هذه الأوضاع شغل مفرط لمنطقة السواحل و معاناتها من الضغوط ، التي تمثل نسبة 4% من مساحة التراب الوطني الاجتماعي علاوة على ذلك يكشف تطور سكان السواحل و النشاطات الاقتصادية عن التدهور الخطير للمنطقة الساحلية ، حيث ما يفوق ثلثي السكان يقطن في نسبة 4% من الإقليم الوطن ، وقد تضاعف عدد المدن الساحلية التي يتجاوز عدد سكانها 100.000ساكن بعد أن كان عددها ستة مدن سنة 1997.

كما أن جزء هام من القطاع الصناعي الوطني يتمركز في السواحل: 5242 وحدة صناعية من بين إجمالي قدره 10202 وحدة أي بنسبة 51,49% حسب إحصاء 1993.

ضياع الأراضي الفلاحية : إن المناطق الساحلية الكبرى لوحدها فقدت 21.250 هكتار أي نسبة 17% من إجمالي أراضي الفلاحية استحوذت غليها العمران الفوضوي.

2.1.2.4.3.العمران السريع الفوضوي و ظاهرة القلق في المدن :

لقد عرفت معدلات التعمير وتيرة نمو لم يسبق لها مثيل .

جدول رقم(11): تطور نسبة التعمير من سنة 1954 إلى سنة 1998[18](ص43).

سنوات	1945	1966	1987	1996	1998
نسبة	%16,6	%25,00	%49,6	%52	%58,3

لقد كانت المدينة لفترة معينة وسيلة للتطور الاقتصادي و الاجتماعي لكن مع بروز الانفجار الديموغرافي و حركات الهجرة و الأزمة المتولدة عنهما أخذت التحولات منأى متسارعا يستحيل التحكم فيه ، و قد عرفت المدن توسعا كبيرا في مساحتها غير أنها لم تكن مستعدة لذلك على الصعيد السوسيولوجي غياب السلوكات الحضرية و الانسلاخ الثقافي و عدم التكفل بالمساحات المعروفة و تفاقم ظاهرة القلق في المدينة

و حسب معطيات الإحصاء العام للسكان و السكن ، تقدر حظيرة السكنات ب 4.1 مليون مسكن، وقد انتقلت نسبت الأفراد في السكن الواحد إلى 6.1 مع بداية التسعينات إلى 7.14 سنة 1998 ، وفي الواقع و حسب التقرير الوطني للتنمية البشرية لسنة 2000 تتجاوز نسبة الأفراد في المسكن الواحد 9 بالنسبة ل 55% من السكنات ، و يقدر العجز الحالي بأكثر من مليون سكن مع طلب إضافي قدره 600.000 مسكن في سنة 2020.

و قد أفرزت و وتيرة التعمير تغيرات عميقة في الإطار المادي و ألحيزي للجزائر و سهلت بروز القلق في المدن .

و بهذا الصدد فان تجربة مناطق السكن الحضري الموحد ،فهي توسعات حضرية تختلف عن المراكز الحالية التي تضم سكنات تدعي بالاجتماعية و غالباً ما تفتقر إلي مرافق الجماعية.

و قد شهدت أكثر من مائة تجمع سكاني إقامة ما يريد عن 250 منطقة للسكان الحضري الموجود علي مساحة إجمالية تبلغ 23.000 هكتار إنجرافية 650.000 سكن .

و تمتاز مناطق السكن الحضري الموجود بضخامة و توسعها الرائع ، إن منطقة متوسطة السكان الحضري الموحد 100 هكتار لــ 300 مسكن توافق 25000 ساكن ، مما يوافق تعميرا أنجز في نفس المنطقة خلال 100 سنة[18](44).

3.1.2.4.أزمة السكن:

بعد تضاعف عدد السكان ثلاث مرات ، تم التركيز علي سياسة نسعى لتلبية طب الاجتماعي متزايد السكنات غلي حساب منهجية تنظيم المدينة متعددة القطاعات تندرج في إطار السياسة عقلانية تهيئة العمرانية .

و رغم البرامج الهامة للسكنات الاجتماعية (مناطق السكن الحضري الموجود وتقسيم أراضي البناء ، استعمال تلبية الطب) .

زيادة غلي ذالك أن الحضري الحالية تعرف تدهوراً مسارعاً بسبب قدم السكن.

ويشكل السكن المؤقت انشغالا هاما ، و رغم تراجع هذه الظاهرة بأحجام نسبية منذ سمة 1966 ، فإنها عادت للانتشار مع ظهور الأزمات منذ بداية التسعينيات وحركة الهجرة ، و يقدر الإحصاء العام للسكان نسبة السكنات المؤقتة ب5.81% من الخطير الإجمالية و يمثل السكان المؤقت نسبة 6.95% من حظيرة السكنات المشغولة الجدول التالي يبين ذلك :

جدول رقم(12): تطور السكن المؤقت من سنة 1966 إلي سنة 1998[11](ص81).

1998	1992	1987	1977	1966
%6,95	%6,10	%6,40	%9,30	%10.3

ويشكل السكن المؤقت عدة أشكال: الأحياء القصديرية والسكنات المشابهة، والأحياء الغير مجهزة التي أنجزت تدريجيا بموارد البناء لكن دون هياكل قاعدية (التزود بمياه الشرب والتطهير). و يقدر عددها بـ400.000 مسكن منها 120.000 في شكل أحياء قصديرية ، وتتركز حول أو داخل المراكز الكبرى و المدن الصغرى المجاورة .

غن نسبة 40 % من البلديات المعنية بمعدل اثنان إلى ثلاثة أحياء في كل بلدية على مساحة متوسطة قدرها إحدى عشر هكتارا لكل 270 مسكن ، ويصل عدد الأفراد في السكن الواحد 7.2 لكل مسكن كما أن 58 % من السكنات تضم أقل من غرفتين و نسبة 82 % أقل من ثلاث غرف .

وتزود نسبة 58 % من هذه السكنات بالكهرباء ،غير أنه يتم التزويد بمياه الشرب في غالب الأحيان باللجوء إلى الحنفيات العمومية ،و بالنسبة للتطهير نجد أن نسبة 40 % من هذه السكنات موصولة بشبكة المجاري و 26 % بخنادق ،و 32 % من بينها تصرف المياه القذرة في المجاري يضاف إلى عدم التحكم في التوسع الحضري ،و تدهور النسيج الحضري ،و بروز مشاكل بيئية خطيرة و علاوة على مشاكل المياه المستعملة المنزلية غير المعالجة يشكل انعكاسات على صحة المواطنين.

كما ينجم عن الهجرة من الريف إلى المدن بعض الآثار التي يمكن أن نلخصها فيما يلي:

- ترييف المدينة وتعتبر الهجرة المتزايدة من الريف إلى الحض أهم العوامل التي أدت إلى ترييف المدن.
- تدهور مستوى الخدمات الاجتماعية والصحية في المدن .
- تدني مستوى الخدمات في المرافق العامة .

2.2.4.3. على صعيد الوسط الريفي :

يمكن أن نلخص الآثار السلبية الناجمة عن الهجرة الريفية في الوسط الريف في الأتي:

- اختلال التركيب السكان في الريف ، حيث لوحظ في معظم البلدان النامية أن نزوح سكان الريف إلى المدن يؤدي إلى إفقار الريف ديموغرافيا .
- نقص في اليد العاملة الريفية الزراعية، وإهمال الأعمال الفلاحية .
- خسارة الريف لعناصره السكانية المتعلمة.
- نقل الثروة الريفية إلى المدن.

- خلخلة البناء الأسري الاجتماعي الريفي.
- وقف الخدمات ، و إغلاق المؤسسات في الريف.
-ترك النازحين الريفيين لمنازلهم في الريف وما ينجم عنهم من تلف وانهيار.

ومن خلال هذا العرض لمختلف مراحل الهجرة الريفية في الجزائر نستخلص ما يلي :

قبل الاستقلال كان الاستعمار الفرنسي وراء كل تنقلات وهجرة السكان الجزائريين خاصة من المناطق الريفية نحو المدن ،ففي هذه المرحلة كانت أسباب الهجرة الداخلية في الجزائر ذات طبيعة اقتصادية وسياسية ، حيث تعرض السكان للترحيل القصري سوءا عن سياسة التفقير للأهالي ، بأخذ أراضيهم وترحيلهم بالقوة ،أو كما حدث أثناء الثورة التحريرية، عن طريق سياسة الأراضي المحرمة .

أما بعد الاستقلال فان الفراغ الذي تركه المعمرون و الأملاك التي بقيت من جراء رحيلهم ، حملت الكثير من السكان إلي التحرك لأخذ أماكنهم و الاستفادة منها، كما برزت أسباب هيكلية تمثلت في البني التحتية التي امتازت بها مناطق الجذب مثل العاصمة، وهران، قسنطينة، المدية، مقابل مناطق الدفع مثل المدية و جيجل و قالمة، والتي كانت فقيرة و تعتمد على الزراعة، فرغم سياسة الدولة الرسمية التي قامت علي أساس تثبيت السكان في مناطقهم الأصلية، إلى أن فشلها كان عاملا مهما في حركة السكان، حيث لفتت الصناعة أنظارهم وشجعتهم على التحرك و البحث عن العمل والدخل الأفضل في المدن أين تتواجد المنشات الكبرى.

ظلت العوامل الاقتصادية مهمة في حركة السكان خلال هذه المرحلة إلى حد أن كثير من تقسيمات أسباب الهجر ة الداخلية - الريفية - في الجزائر اعتمد علي شقين هما أسباب اقتصادية و أخرى غير اقتصادية.

كما لا ننسي قوة اثر العوامل الاجتماعية و الثقافية التي سادت مناطق الإرسال و الاستقبال على سلوك السكان في تنقلاتهم ، فتوفر فرص التعليم في المدن و تواجد المرافق الصحية بها و الأمن جعل سكان الأرياف و المدن الصغيرة ينزحون بحثا عن هذه الضروريات، إضافة إلى توفير محاور الاتصال و فك العزلة، أين أصبحت إمكانية التنقل من ولاية إلى أخرى سهلة ، فهذا ما زاد من حجم الهجرات الريفية من مختلف أقطاب المجتمع الجزائري.

كل هذه العوامل كونت الأساس الذي هيا ظروف الهجرة الداخلية –الريفية- بمختلف أنواعها في الجزائر.

ومن خلال تفحصنا لتدفقات الهجرة عبر مختلف مناطق خلال مرحلة التسعينات لوجدنا أن من أسبابها على غرار تلك العوامل السالفة الذكر ، الوضع الأمني المتدهور و اكتساح الإرهاب مختلف الأرياف الجزائرية ، و خاصة منها المناطق الوسطي و الغربية و الشرقية و كذا الجنوب الغربي ، التي دفعت كما هائلا في المدن و تفكيك مختلف شبكاتها ، الذي اخذ من الأرياف ملاجئ له ، السبب الذي دفع

سكانهم إلى الانتقال إلى المدن ما يفسر جزئيا حجم النزوح الريفي الذي يقدر 4.8 مليون نسمة بين الفترة التعدادية 1987 - 1998، كما تتصف الهجرة في هذه المرحلة بالجماعية و القصرية، أصبحت الحياة في الأرياف شبه معدومة.

كما تضخمت ظاهرة الهجرة من الوسط الريفي في السنوات التسعينات بسبب عدة عوامل تضافرت في وضعيات محددة، زيادة على الوضع الأمني ، ضعف الأنشطة الاقتصادية و الظروف المعيشية، و هذا ما سنكشفه من خلال الدراسة الميدانية عن مدى ارتباط هذه العوامل بحركة سكان الريف.

كما تبين من خلال الدراسة أن للهجرة الريفية أثارا سلبية و أخرى ايجابية على الوسطين الريفي و الحضري و سنتطرق إلى أثارها على نظام القيم الأسرة الريفية في الوسط الحضري في الفصل القادم.

الفصل 4
نظام القيم والتغير الاجتماعي الأسرة الريفية في الوسط الحضري

تتأثر حياة الفرد والجماعة في المجتمع بمعاني مختلفة، تتعلق بنظرة الفرد والمجتمع إلى الأشياء والأعمال والظروف والموضوعات والمبادئ باعتبارها طيبة أو سيئة، فمنها ما له قيمة اجتماعية كبيرة ومنها ما ليس له كذلك.

فقد أدت خبرة الإنسان بالحياة الاجتماعية إلى اعتقاده في معاني معينة مرتبطة بالأشياء أو الأعمال أو الظروف ،هذه الأشياء المادية تصبح ذات قيمة اجتماعية معنوية يجاهد الإنسان في سلبيها ويعمل على الحفاظ عليها .

حيث عولج موضوع القيم منذ التاريخ فلسفيا وشكلت الدراسة في القيم جزءا هاما من مباحث الأخلاق ، وكنتيجة لذلك انعقد الرأي على أن التحليل الإحصائي أو السلوكي أو الانبريقي، لدور القيم في الفعل الاجتماعي، سواء على المستوى الفردي أو المجتمعي يعتبر غير ملائم لفلسفية البحث في القيم أو عنها.

وحديثا فقط بدأ بعض العلماء الاجتماعين في اعتبار أنساق القيمة موضوعا شرعيا للبحث الاجتماعي، و أن القيم كمدلولات.يمكن أن تدرس إنيريقيا وموضوعيا.

ومن المسلم به أن التغيرات الحاصلة في مجتمع كان عبر مستويات سواء كانت ديموغرافية، ثقافية، اجتماعية، اقتصادية، وغيرها من المستويات الأخرى تتفاعل مع بعضها البعض في إحداث التغيرات على مختلف الأنساق الاجتماعية للمجتمع الواحد ، فالتغيرات تحدث على مستوى الكل أي المجتمع مدنه و أريافه ،لابد لها أن تصيب فروع هذا الكل كما أن التغير الاجتماعي مرتبط أكثر بالبيئة الجغرافية أي مرتبط بالمحيط أكثر من كل شيء، و باعتبار الأسرة الريفية المهاجرة إلى الوسط الحضري هي عنصر من المجتمع فإنها تتلقى بدورها التأثير الحاصل من خلال الوسط الجديد الذي يؤثر بدوره مختلف المستويات.

و سنتطرق في هذا الفصل إلى القيم وأهم الدارسات التي تتناولها وعلاقتها بالعلوم الأخرى والخصائص العامة للمجتمعين الريفي و الحضري و عوامل تغيير الأسرة الريفية و القيم السائدة بين أفرادها و ما لحق هذه القيم من التغيرات في السلوك.

1.4.الدراسة المنوغرافية:

1.1.4. دراســة الـقيم فــي عـلوم الإنــسان:

1.1.1.4. الفلسفة و الأخلاق و القيم:

بالرغم من أن مشكلة القيمة قديمة قدم الإنسانية نفسها ، إلا أن مشكلة القيمة كاهتمام فلسفي اكتشاف للفلاسفة المحدثين و المعاصرين ، حقيقة تبدأ مناقشات الفلسفية للقيمة مع أفلاطون، الذي رأى أن الخير هو القيمة أو الفكرة العليا ، أو المبدأ الذي يوحد أو ينظم كل الأشكال أو الصور الأخرى لعالم الوقائع و باعتقاده هذا وضع أفلاطون القيمة فوق الواقع باعتبار أن القيمة هي المبدأ الأعلى للوجود .

أكثر من هذا، ربط أفلاطون الميتافيزيقا بالأخلاق و ذلك عندما حدد الطبيعية الثلاثية الجوانب الخير، المشاعر الخيرة (السعادة) و الأفكار الخيرة (الحق) و الإدارة الخيرة (الفضيلة) و الحق أن هذا التقسيم الثلاثي للقيمة قد ظلل تاريخ الفلسفة منذ أفلاطون حق القرن الماضي.

لقد توارث فلاسفة العصر الوسط ، خاصة المسلمون منهم المشاكل الخاصة بالقيمة من فلسفة اليونانية، و لكنهم بالرغم من ذلك كانوا مهتمين بمسألة براجمائية تتعلق بالأفعال التي يجب أن تنجز و التي تحقق السعادة للإنسان في هذا العالم ، و العالم الأخر و لهذا كان هدف هؤلاء الفلاسفة أن يقيموا من وجهة النظر الدينية سلما هرميا للقيم .

ويدين التطور الحديث مذاهب فلسفية متعددة لدراسة القيم ، على الرغم من أن الدراسات الفلسفية قد تطورت إلى درجة خلق نظام علمي يطلق عليه الأكسيولوجيا ، إلا أن كثيرا من الموضوعات المتعلقة بنظرية القيمة مازالت تناقش تحت مقولات الأخلاق الفلسفية الخلقية ، .... فإن معظم الفلاسفة اعتبروا التقييم عملية ذاتية و أننا لا نستطيع ملاحظة القيم ، و لهذا فإن القيم و التقييم خارج نطاق الفلسفة

2.1.1.4. الــعلوم الاجتماعية و الــقيم :

الاقتصاد و الــقيم :

يرجــع الفضل إلى الاقتصاديين لكونهم أول العلماء الاجتماعيين الذين استخدموا كلمــة

(قيمة) بمعناه القني (فالقيمة)و (التقييم) أصبحا مصطلحات فنية في ذلك الفرع من الاقتصاد المسمى (الاقتصاد السياسي) و الذي يطلق عليه أيضا اسم نظرية الفرع من الاقتصاد المسمى (الاقتصاد السياسي) و الذي يطلق عليه أيضا اسم نظرية القيمة و الذي يختص بتصريح الكيفية التي تحددها القيمة الأسعار لمختلف البضائع و الخدمات ، و الاهتمام الأساسي هنا بالقيم هو اهتمام بالدور الذي تلعبه في تحديد ثمن الأشياء المادية أو السلع بمعنى أن القيم في المناقشات الاقتصادية تشير إلى شيء مرغوب أي له منفعة Désirable و التي بدورها تستطيع أن ترضي أو تلبي المطالب الأساسية ولهذا فإنه في السوق تقاس قيمة أي سلعة أو خدمة يقدر أو بكمية سميت ADAM SMITH و ريكاردو D.RICARDO ، و ميل J.S MILL و مارشال A.MARSHALL و كارل ماركس K.MARX أصبحت الدراسة الاقتصادية للقيمة مركزة حول ثلاث موضوعا شيء ، القيمة في التبادل ، القيمة في الاستخدام العمل الإنساني.

على أية حال هذا استخدام الضيق للقيمة قد ساوى القيمة بالسعر من ثم فغن لفظه السعر قد حلت محل لفظة القيمة في الكتابات الاقتصادية هذا الإبدال قد حد من استخدام القيمة باعتبارها عنصرا أساسيا من عناصر التفسير الاجتماعي و قد لاحظ هذا النقص أندرسون B.M ANDERSON في كتابه بعنوان القيمة الاجتماعية فالقيمة بالنسبة لأندرسون هي الأساس أو القاعدة لتفسير مظاهر الحياة الاجتماعية و هي من اختصاص عمل علم الاجتماع.

العلـــوم السياسيـــة و القيـــم :

انشغلت العلوم السياسية أيضا بالقيمة و الجانب المعياري للفعل الاجتماعي و السياسي و لا شك أن تأثير القيم الفلسفية واضحا في الأشكال التقليدية للعلوم السياسية على أية حال ، كان التركيز في الدراسة العلمية للسلوك السياسي حول اكتشاف المسلمات القيمة الضمنية التي تشكل السلوك السياسي والتي تعد عوامل تفسيرية في التحليل السياسي .

و قد أدى الاهتمام بالقيم الإنسانية التي تحرك العمليات السياسية ، أن أعطت العلوم السياسية اهتماما خاصا يقيم القادة و تأثيرها الفعال على التحديث و التنمية الاجتماعية و الحقيقة أن أهم إسهام للعلوم السياسية في دراسة القيم هو إيضاح الدورالذي تلعبه القيم الإيديولوجية في الحركات الثورية حركات الإصلاح و تحقيق التغير الاجتماعي و تحديث أنساق القيم التقليدية ، على أية حال فإن استخدام العلوم السياسية للقيمة قد ارتبط بمفهومات أخرى مثل المقياس و الإيديولوجية والمعيارية و الواجب [12](ص42).

علم النفس و القيم :

أشار M.B Smith إلى الطريقة التي عالج بها علماء النفس موضوع القيم بقوله (لقد جاء علماء النفس أنفسهم يتكلمون باستمرار عن القيم على أنها سمات إلى الحد الفلسفية الذي يحدد القرارات

المهنية، أو هي المدلولات الحسابية المفترض فيها تصف الشخص النشط.

وفي الحقيقة أن شرعية دراسة القيم كموضوع من موضوعات علم النفس مازال يثير المشاكل، ومن أجل تأكيد المدخل العلمي و الموضوعية ذهب بعض علماء النفس و منهم titcttener إلى استعباد موضوع القيمة من ميدان الدراسات النفسية و طالب غيره من العلماء بالتنصل من دراسة القيم ، و لقد ظهر هذا الاتجاه بوضوح في الكتابات السيكولوجية التي لم تحتل فيها القيم مكانا يذكر .

على أية حال و بالرغم من هذا التردد حول الاستخدام الفعال للقيم في البحث السيكولوجي فإن القيمة كموضوع للدراسة، قد جذبت عددا كثيرا من علماء النفس المحدثين و المعارضين من أمثال ألبرت كلوكهن A.kulchohn **و فون ميرنج** Von Meriers و موريس F.Morris و غيرهم ، و لقد طورت بعض الأدوات لقياس ووصف قيم الأفراد و الجماعات و من بين الإسهامات الهامة في تلك دراسة ألبرت ، فرنون عن القيم و قياسها عن طريق الاجتياز .[12])ص56)

والحقيقة أن علماء النفس قد ساوو القيمة بمصطلحات قريبة منها مثل الاتجاه و الرغبة و الدوافع و الحاجة و المشاعر و الهدف و الانفعالات و هذه الألفاظ غالبا ما تستخدم في غير موضوعها ، بالرغم من أن علماء النفس قد طوروا من الأدوات لقياس القيمة إلا إنهم طبقوا هذه الأدوات على مشاكل الاختلافات الفردية و بذلك أهملوا كلية نسق القيمة في المجتمع و تأكيده على القيم الفردية و الشخصية أكثر من هذا فإن السيكولوجيين لم يكونوا مهتمين بالقيم على أنها موضوع أو أنساق و لكنهم ركزوا اهتمامهم على إدراك الفرد للقيم ، و هذا في الحقيقة يفسر لنا لماذا يفضل السيكولوجيين الحديث عن تغير الاتجاه و ليس عن تغيير القيم .

الإنتروبولوجيا و القيم:

ركز الإنتروبولوجين المحدثون جهودهم في محاولات الوصول إلى الموضوعية و إقامة الادعاء بأن الإنتروبولوجيا علم مثل العلوم الطبيعية ، و قد أدى ذلك إلى إهمالهم مشاكل القيم و النظر إليها باعتبارها من المشكلات التي تعالجها الدراسات الفلسفية و الأخلاقية، وعلى أية حال فإن مسحا للتراث الإنترولوجي الحديث يكشف لنا أنه بالرغم من دعاوي إهمال مشكلة القيمة ، فقد تركت تلك المشكلة أثارها على الفكر الإنترولوجي الحديث ، فعلى سبيل المثال ذهب كلوكهن kluchhon إلى اعتبار نسق القيمة احد موضوعات البحث التي تتساوى في درجة أهميتها مع موضوعات أخرى كالبناء الثقافي أو الاجتماعي،ولكن ما نادى به **كلوكهن** لم يتحقق، و ظلت القيم تدرس على أنها احد عناصر البناء الاجتماعي أو الثقافي .

و تستخدم كمدلولات الالتزامات الأخلاقية أو الأنماط الثقافية الأساسية ،أو ينظر إليها كأسلوب في الحياة أو وجهة نظر في العالم و لم تهتم الإنترولوجيا بدراسة القيم كنسق قائم بذاته ومتغلغل في أوجه الأنشطة الاجتماعية .

و لقد فشلت معالجة الإنترولوجية للقيم في تدعيم ما يجب أن يقوم به العلماء الاجتماعيين في تفهم الكيفية التي يعمل بها كل من القيم و تنسيق القيم من ناحية أخرى ،و الكيفية التي توجه بها القيم أفعال الأفراد في المجتمع وتعطي معنى لأفعالهم من ناحية أخرى، كذلك فإن الإنترولوجية لم تساعد في توضيح نظرية التغير القيمي للفعل الاجتماعي أو بيان الطرق و الظروف التي تتغير فيها القيم و إلى أي مدى يمكن اعتبار تنسيق القيمة هو المصدر الأساسي لتغيير المجتمع و بالأحرى لقد أخفقت الإنترولوجيا في النظر إلى القيم باعتبارها مصدر من مصادر التغير الاجتماعي أو حاملا لهذا التغيير.

على أية حال فإننا يجب أن نعترف بان أهم مساهمة الإنترولوجيا تتمثل في رفضها للإدعاء السيكولوجي القائل بأن الثقافة و السلوك الإنساني محكومين بالحاجة الكلية للمجتمع ،و بدلا من ذلك فقد أكدت الإنترولوجيا على أن أنساق القيمة ، تتبع و تعبر عن القيمة الأساسية للمجتمع .

ونلخص من كل ذلك إلى القول بأن الفلسفة و الاقتصاديين و العلماء الاجتماعيين مالوا إلى اعتبار القيم معطيات أو افتراضات أو دلالات ، أكثر من ذلك فإنهم حاولوا إن يقيموا برنامجا أو سياسة مقترحة تعتمد أساسا على الهرم ألقيمي عندهم ، أما بالنسبة للسيوسولوجين فإن الحال مختلف تماما.

2.1.4. دراســـة القيــم في النظرية الــسوسيولوجية:

بالرغم من ذلك الكم الهائل من التراث السوسيولوجي إلا أن الباحث لا يغير على أية محاولة منظمة أو تاريخية لدراسة معالجة القيم في النظرية السيوسيولوجية أكثر من ذلك فإن أحدا لم يطالب بالحاجة إلى قيام علم اجتماع القيم ، بمعنى علم اجتماع خاص يطور تاريخه و منهجه و مجاله بالنسبة لنسق القيمة ، هذه الحاجة دعت " أون J.E OWEN " للقول بأنه (من التعليقات الساحرة ، أن علم الاجتماع قد أهمل مشاكل القيمة ، و أنه حديثا فقط بدأت المحاولة الجادة التي أشارت إلى الحاجة لتحليل و دراسة القيم في تفرعاتها السيوسيولوجية.

وسوف نحاول فيما يلي و باختصار كيف استخدم مصطلح القيمة و أصبح أحد اهتمامات علماء الاجتماع،و بصفة عامة، فإن مسحا تاريخيا لعلم الاجتماع يشير إلى الحقيقة نحوها أنه من أجل تأكيد الموضوعية مال أكثر من السوسيولوجين إلى تجنب المعالجة الصريحة للقيم ، فالقيم أعبرت ذاتية و على ذلك فإنها تقع خارج نطاق الدراسة السوسيولوجية ، و في الحقيقة أنها حتى عام 1918 و مع نشر كتال توماس THOMAS و زنانيكي ZNANICCKI بعنوان الفلاح البولندي في أوربا و أمريكـــــا The plish peasant in eurepe an America، جاء استخدام مصطلح القيمة، ليكون محور التركيز بالنسبة للبحث و التنظير في علم الاجتماع ، و هذا يمكن أن نميز المراحل التاريخية فيما يسمى بعلم الاجتماع القيم.

المرحلة الأولى: هل القيم احد موضوعات علم الاجتماع ؟

لعل أهم الأسباب التي أدت إلى تطور علم الاجتماع القيم في نهاية القرن التاسع عشر هو سبب علمي ،معنى ذلك ،بالرغم في تحسين الأوضاع الاجتماعية ،فعلماء الاجتماع ذو النزعة الأخلاقية ، كانوا مهتمين أساسا بفهم الحقائق عن المجتمع من اجل إرشاد وتوجيه الناس دينيا وأخلاقيا ومساعدتهم على جعل هذا العالم مكانا أفضل للحياة وكنتيجة لهطا الغرض العلمي ،وقع خطآن و انعكسا على كل التراث السوسيولوجي في تلك الفترة .

- الخطأ الأول هو الانتقال المباشر إلى عملية التنبؤ واقتراح السياسات الإصلاحية وذلك دون الحصول على بيانات مناسبة للاستناد عليها ، مما ترتب عليه أن فشلت هذه الوصيات في تحقيق النتائج المنتظرة .

- الخطأ الثاني هو أن هؤلاء السوسيولوجيون المتحمسون لم يتفقوا فيما بينهم على مفهوم موحد للمجتمع الأخلاقي ،ومن هنا فإننا نجد تصورات مختلفة لذلك المجتمع في أعمال كل من كونت ،وكارل ماركس وابريتوا وآخرين .

المرحلة الثانية: الحقيقة أن علم الاجتماع الأوروبي له أثرا واضحا على دراسة القيم فعلماء من مثل tonnies ،باريتوا ،دوركايم ، وماكس فيبر و زنانيكي لم يسهموا فقط في علما لاجتماع القيم ،بل أعمالهم قد أثرت في علم الاجتماع الأمريكي،حتى يوما هذا ، حيث تبلورت دراسة القيم هناك ، والحق أن هنا كأشياء، ما ظهرت الحاجة إليه ليوضح الجوانب الاتجاهية والنظامية للقيمة ووضعها في مكانها المناسب والثابت في النظرية السوسيولوجية ، ومن اجل اكتشاف هذه النظريات كما ذهب kolb ، فان علماء الاجتماع الأمريكيين رجعوا إلى الجذور الأوروبية لعلم الاجتماع ، وطالما أن هدفنا المحدد هنا نسق القيم ودوره في التغير الاجتماعي، فان أهم الرواد الذين

القيم عند دوركايم :

يرى دوركايم أن القيم هي عبارة عن معطيات اجتماعية ، وفي الواقع كان مهتما بمشكلة القيم الأخلاقية – الجانب المعياري – ولعل إسهامه يتمثل في تأكيده على دور نسق القيم في تحديد السلوك الاجتماعي وفي الحقيقة إن دوركايم وجه انتباه السوسيولوجيين إلى أهمية القيم والأفكار في الحياة ،ولتأكيد المستوى الاجتماعي للقيم، فان دوركايم رفض العملية التقييمية التي يقوم بها الفرد، وكما وضح كيف أن المجتمع يعتبر ظاهرة أخلاقية وان الأخلاق ظاهرة اجتماعية، وفي مفهوم الشعور الجمعي أو نسق القيم عند دوركايم نلاحظ وجود لفكرة الاعتقادات المشتركة أو القيم العامة. وفي دراسته عن الانتحار حيث قام دوركايم بعقد علاقات بين معدلات الانتحار في أنساق اجتماعية متنوعة و بين طبيعة القيم و الاعتقادات الرئيسية المشتركة للجميع ،و لقد وجد دوركايم أنه حينما تتحطم و تضعف روابط المجتمع أو "القيمة" يكون هناك حيز بسيط للإحساس الداخلي بالمسؤولية اتجاه الآخرين، و في

هذه الحالة تكون الالتزامات المشتركة قليلة، ولهذا فإن الانتحار يكون من المتوقع حدوثه.

هذا الظرف خاص بفقدان القواعد التي تأكد الالتزام يسميه دوركايم فقدان المعايير أو"الأنومي" ANOMIE . أما في كتابه الأشكال الأولية للحياة الدينية نجد أن دوركايم في تحليله للدين و علاقته بالمجتمع قد وضع تأكيدا أكثر على دور القيم باعتبارها ميكانيزمات للتضامن الاجتماعي فاهتمام دوركايم بالدين يعد اهتماما بالجوانب الداخلية و الإستدماجية لا نساق القيم و المعايير . و يعتبر دوركايم مركز الأساس لعلم الاجتماع القيم ،و لكن يعاب على دوركايم أنه لم يكن مهتما بالتغيير أو بصراع القيم ، و لعلى هذه النقطة هي التي انطلق منها ماكس فيبر ،و التي تعتبر محور مساهمته.

القيم عند ماكس فيبر:

عند فيبر القيم هي القوى المعاني وراء الفعل الاجتماعي، فقد اتجه إلى جوهر علم اجتماع القيم عن طريق اهتمامه للثلاث مسائل أساسية للقيمة و التقييم:

القيمة كموضوع لدراسة سوسيولوجية:

أن علم الاجتماع كان ينظر إليه فيبر،هو فهم الفعل الاجتماعي ،من أجل الوصول إلى أساليبه و نتائجه ،أن مفهوم الفعل الاجتماعي عند فيبر يعني أي أسلوب إنساني يعطيه الفرد معنى و الحقيقة أن في هذه النقطة أظهر اهتماما واضحا بالقيم و المعايير أو نسق المعنى الذي يشكل الفعل الاجتماعي .

إن ما يريد أن يعبر عنه فيبر هنا ،هو أنه من أجل تفسير الفعل الاجتماعي فإننا يجب أن نصل هذا الفعل بالمعنى أو بنسق القيم ،كذا تعتبر دراسة المعنى أو نسق القيمة جوهر علم الاجتماع ،و كان مهتما بالقيم و بوجودها و علاقتها بالفعل الاجتماعي و الاقتصادي .

المنهج في دراسة نسق القيم:

لاستيعاب المعنى وراء الفعل الاجتماعي قدم لنا فيبر مفهومه الشهير لفهم و يقصد بالفهم أن فهم الأنساق ، المعاني الثقافية ن و كذلك المعاني الدفاعية و المقصودة من الفرد الفاعل في مواقفه معنية و هذا يعني أن فهم ما هو إلا وسيلة للبحث السوسيولوجي و الذي يهدف إلى تقديم علاقة عليا بين القيم و الفعل في موقف معين، و يفسر لماذا يستمر إتباع هذا النمط من الفعل.

الدراسة التجريبية للقيم:

تشكل أعمال فيبر عن العلاقة بين القيم الدينية و الأنساق الاقتصادية مساهمة أخرى لعلم اجتماع القيم ، فقد كان فيبر مهتما – لقد بين اهتمامه على اعتبار القيم عاملا ديناميكيا في التغيير التاريخي و الثقافي ، و لا شك فيبر قد أدرك أهمية متغيرات أخرى مثل التكنولوجيا و المصادر المادية ، ولكن منهجه جعل يخطو خطوة أبعد مت ذلك فقد أخذ فيبر متغيرا واحدا و عزله و حاول قياسا أهميته في إخراج الموقف أو الظاهرة ، كما اهتم فيبر بالدين باعتباره القوى أو المصدر الأساسي للتغيير الاجتماعي [71](ص252).

القيم عند توماس و زنانيكي:

قام هذين الأخوين بمعالجة منظمة للقيم ، وهذا من خلال الملاحظة المنهجية التي تضمنها الجزء الأول من كتابها الفلاح البولندي في أوروبا و أمريكا، نفى هذه الملاحظة المنهجية عرف الباحثان تماس و زنانيكي موضوع بحثهما على أنه:

القواعد الرسمية الظاهرة للسلوك، و التي عن طريقها تستمر الجماعة و تنظم و تجعل هي القيم، وهي موضوع الدراسة السوسيولوجية.

لقد عرف توماس و زنانيكي القيم و عالجها في علاقتها ومعانيها بالاتجاه من الخصائص الذاتية للأفراد في المجتمع نحو القيم .

القيم و الاتجاهات هما وحدة النظرية الاجتماعية و من خلالها حاول توماس و زنانيكي بناء نظريتهما الاجتماعية ، بينما يهتم علم النفس الاجتماعي بالاتجاهات، فإن علم الاجتماع يجب أن يدور حول القيم ، و الاثنين معا (الاتجاهات و القيم) سيشكلان النظرية الاجتماعية.

و لقد انتقد البعض ذلك لقولهم أن الاتجاهات و القيم مصطلحات غامضة وغير واضحة و مشوهة، و لم يعرف توماس و زنانيكي بينهما بدرجة كافية حتى يمكن الاستفادة منها في التحليل و لكنهما استخدما في التعبير أساسا عن نفس الشيء و لم يحدد الباحثان لنا كيف تعمل القيم بالتحديد في تشغيل الاتجاهات و العكس [12](ص56).

3.1.4. اتجاهات النظرية السوسيولوجية المعاصرة نحو دراسة القيم :

إن المطلع على الاتجاهات الحديثة في النظرية السوسيولوجية يلاحظ بوضوح أن إسهامات دوركايم و توماس و فيبر بالنسبة لدراسة القيم لم تحظ باهتمام كافي من جانب علماء الاجتماع المعاصرين، كذلك لم تتطور أي نظرية سوسيولوجية شاملة للقيم بل أن علماء الاجتماع قد شايعوا الاتجاه القائل بأن القيم غير علمية و من ثم فهي تقع خارج نطاق البحث السوسيولوجي .

و الحق أن الصراع الدائر في النظرية السوسيولوجية المعاصرة بين علم الاجتماع المعياري و علم الاجتماع العلمي قد شكل نمو الدراسات الخاصة بالقيم، ولهذا فإن ما قدمه علماء الاجتماع المعاصرين ما هو إلا دراسات تعتبر كحلول جزئية فقط لمشكلة القيم وغالبا ما تتميز هذه الدراسات بأنها تنظر إلى القيم في علاقتها بعوامل أخرى.

و سنتطرق لأكبر الاتجاهات التي حاول أصحابها إما تدعيم دراسة القيمة أو رفضها.

القيم و علم اجتماع المعرفة:

تعتبر أعمال **كارل مانهايم** Karl Mannheimen عن علم اجتماع المعرفة رد فعل للاتجاه نحو علم اجتماع أمريكي بحت، و كان هدف مانهايم هو إقامة صلة بين علم الاجتماع و نظرية القيمة،

و لقد أعطى مانهايم اعتبارا للظروف التي تؤدي إلى ظهور قيمة و تتحكم في إدراكه و فكره و أفعاله فظروف الإنسان البيولوجية و الجغرافية و الطبقية الاجتماعية و لاشتراك الاجتماعي و لاشتراك الجماعي و الظروف الاجتماعية الأخرى تشكل و تمثل إدراكه للقيم أو للحقيقة، و بهذا فإننا في دراستنا للقيم يجب أن نعطي اعتبارا لهذه الظروف أكثر من هذا ، يذهب مانهايم إلى أن عطاء الاجتماع يجب أن يعترفوا بأن خلفياتهم الثقافية التي نموا فيها تؤثر في دراستهم للقيم .

القيم و الإصلاح الإنساني:

و جاء رد فعل آخر ضد المدخل الأمبريقي لدراسة القيم في محاولة ليند R.S.LYND في كتابه أهمية المعرفة ؟ فحاول أن يبين أن العلوم الاجتماعية يجب أن تستخدم للرفاهية الإنسانية و يجب أن تحدد ما ينبغي أن يكون و إلا فإنه ليس أمامنا أساسا ثانيا لأن نفعل أكثر من متابعة متطلبات اللحظة ، مع قليل من المعالجات الارتجالية التي ربما يستنتجها العلم و ليس هناك سبب لئلا تكون أعمال العلوم الاجتماعية هو اكتشاف حاجة الإنسان للقيم أو حريته مع احتجاجاته المادية و إيجاد الأشياء التي يصر الناس على طلبها و بيان كيف أن هذه الأشياء يمكن أن تدعم في المجتمع فالعلوم الاجتماعية المفيدة هي التي تبين لنا أي من النظم يعضد بفاعليته حاجات الإنسان ، و مقدار هذه الفاعلية و ما هي النظم الأخرى التي تعوق هذه الحاجات ، وما هي التغيرات المتوقعة في هذه النظم .

علم النفس الاجتماعي و القيم :

و كاستمرار لمحاولة توماس و زنانيكي للتفرقة بين الاتجاهان و القيم حاول علماء النفس الاجتماعيين بدورهم البحث في كيفية إمكان تصور القيم باعتبارها عناصر الشخصية، و الحق أن مساهمتهم كما أشار KOLB كانت في النظر لبعض الاتجاهات للشخص على أنها الجوانب الذاتية للقيم الموضوعية ، و النظر إلى عملية غرس هذه القيم علىنها وظيفة لعملية التنشئة الاجتماعية داخل الجماعة الإنسانية .

- القيم و علم الاجتماع الثقافة :

لقد ذهب أحد الباحثين إلى القول بأن سوروكين SUROKI N قد أحدث ثورة في علم الاجتماع و ذلك عن طريق جعل القيم محور لدراسته و سيشرح سوركين ذلك بقوله : أن القيم كامنة في قاعدة كل النظم الاجتماعية و الاتجتهات و كذلك فإن علم الاجتماع يجب أن تكون مهمته الأساسية هي دراسة القيم ، إن فهمنا للقيم أو نسق المعاني ، المعايير ، القيم تقوم على أساس فهمنا للثقافة و علم الاجتماع يجب أن يهتم بالقيم الثقافية على أنها محددات في أي تحليل للحياة الاجتماعية ، أكثر من ذلك فإن موضوعات مثل الجماعات ، الطبقات،الأدوار، الترتيب، الفعل الاجتماعي يكون لها أهمية عندما ستخدم أو تفسر على أنها متغيرات في المعاني ، المعايير، القيم .

و لقد حدد سوروكين المجال السوسيولوجي لدراسة القيم كما يلي:

لو بدأنا بالبحث في النسق السوسيولوجي ثقافي و خصائصه فإننا نكون قد درسنا بطريقة منظمة بناء و تركيب الثقافة الكلية أي الكيفيات الأساسية لتغييرها، انتظامها، أو تناسقها، الزماني والمكاني ، إيقاعها، تواليها، و بعض الجوانب الأساسية الأخرى للصورة السوسيوثقافية وبعد أن أوضحنا الكيفيات الأساسية فإننا ننتقل إلى دراسة الأسباب .

و التي تشمل على: لماذا أسباب التغيير، لماذا أسباب التحولات الاتجاهات و الدراسات،و أخيرا أسباب الأشكال الإيقاعية العليا الفكرية و المثالية و الحسية .

و هدف سوروكين هو تفسير الطريقة التي تصبح بها القيم في فترات تاريخية مختلفة متضمنة في الطرق المرتبطة بحياة أولئك الذين يعيشون معها و عندما يتحقق ذلك يمكن وصفه .

القيم و نظرية الفعل الاجتماعي:

هي محاولة لتشييد بناء و محتوى نظرية فيبر ، و في مقالة بعنوان مكان القيم المطلقة في النظرية السوسيولوجية ، انتقد بارسونز PARSONS الموقف الوضعي و ذلك بتأكيده على أن سلوك إنسان يجب أو يمكن فهمه في ألفاظ القيم المقبولة من فن الإنسان ، و نشرح ذلك فنقول أ، بارسونز كان مهتما بالقيم كعناصر أساسية للفعل و التي تفسر العلاقة بين الوسيلة و الغاية ، و ما يهمنا هو مفهوم الغاية فهو عند بارسونز ليس محدودا كالغايات الأمبريقية ، أي الطبيعية البشرية أو البيئية ، و يرى كذلك أن هناك غايات أخرى خارج نطاق الواقع الأمبريقي تلك التي يسميها الغايات المتسامية أو الغايات المطلقة، و هي مؤسسة على النظريات البيئية و الميتافيزيقية ، و الهدف الأساسي لهذه الغايات المطلقة هو تبرير الغايات الأمبريقية و تحديد وضع للقيم في الغايات المرغوبة للفعل .

القيم و الدين و التغيير الاجتماعي:

هناك اتصلا ملحوظا و قويا بين الدين و القيم فالدين له تأثيره في نسق القيمة، سواءا على مستوى إدراك القيمة أو الفعل الناتج هذا التأثير فعال و قوي لدرجة أنه يبرر الرأي القائل بأن الدين هو مصدر القيم ، أو على الأقل نستطيع القول بأنه يمكن أن يكون هناك نسق قيمي مؤسس على هذا الدين و لقد عبر عن وجهة النظر هذه كل من K.DAVIS وW.MOORE بقولهما : لعل سبب ضرورة الدين واضحا في حقيقة أن المجتمع الإنساني تتحقق وحدته أساسا من خلال اقتناء أعضاؤه لبعض القيم المطلقة و الغايات العامة ، و بالرغم من أن هذه القيم المطلقة و الغايات الذاتية ، إلا أنها تؤثر في السلوك و تكاملها ساعد المجتمع على الاستمرار كنسق، فعلى طريق الاعتقاد و الشعائر تتصل الغايات العامة والقيم بعالم تخيلي يرمز إليه بالموضوعات المقدسة الثابتة و هذا العالم بدوره يتصل بطريقة معقولة بالحقائق و التجارب الخاصة بحياة الفرد، و من خلال الدين يمكن أن يمارس نوعا قويا من الضبط على السلوك الإنساني و الذي يوجه في نفس الاتجاهات المدعمة للبناء النظامي و يتمثل للغايات و القيم المطلقة.

و لتجنب التفرقة بين الواقع الاجتماعي و القيم و إذا أخذنا الدين الإسلامي كمثال توضيحي للعلاقة بين الدين والقيم و التغيير من خاصة أخرى فيمكننا القول بأن تحت النظام الإسلامي تمارس القيم الدينية تأثيرا عظيما على أنساق القيم ، و لهذا نقول أن الإسلام يقدم المقاييس للقيم التي يمك من خلالها اختيار المعايير النطاقية و بناء على ذلك فإن كل أنشطة الإنسان سواء على مستوى الشخص أو الجماعة من المتوقع أن تعكس القيم الإسلامية

كما أن الإسلام يسمح ببعض التكييف و التعديل حسب الظروف المتغيرة و هذا إما يفسر لنا لماذا عرفت الشريعة فقط لهذا يجب أن نفعل في الثقافة تاركة كيف حسب الزمان و المكان المتغير ، أكثر من ذلك فإن القانون الإسلامي بالرغم من أته مؤسس على القرآن الكريم و أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم إلا أنه مازال يسمح للمجتمع بأن يكيف نفسه أمام الظروف الجديدة حتى و لو تطلب ذلك تعليق حكم أو قانون كان معترف به فيما سبق .

هذا بالإضافة إلى أن الاجتهاد يعد منهجا مقبول و معترف به لتطور المجتمع الإسلامي لمقابلة التغيير الاجتماعي ، فالمجتمع الإسلامي يجب أن يعمل طبقا للقيم الإسلامية أو الشريعة و توجيه المجتمع الإسلامي نحو هذا الاتجاه هي مسؤولية كل مسلم مطالب بالأمر بالمعروف و النهي عن المنكر فضلا عن هذا فإن المصلحين الدينيين دائما ما يشيرون إلى قول الرسول صلى الله عليه و سلم أن: على رأس كل مائة سنة يرسل الله من يجدد أمور دينه، و الحق أن هذا الحديث غالبا ما يستخدم لتبرير مهمة المصلحين، و هكذا فإن الحركات الدينية في الإسلام أصبحت لها وظائف ثورية ، وفي العصر الحديث بدأ صوت الدعوة إلى الإصلاح يسمح في البلدان الإسلامية ، و ذلك عندما أصبح الفساد و عدم التماسك أهم خصائص نسق القيم الإسلامية، و لعل ضد هذه الظروف قامت عدة حركات دينية في الجزائر، مصر وفي العالم الإسلامي .

إن دور القيم الدينية في التغيير الاجتماعي أصبح من الناحية السوسيولوجية موضوعا محاطا بقدر كبير من التشويه، فمن ناحية، فقد اعترف في كل مكان بأن النظم الدينية، تقض على الصفوة الحاكمة، أو ناحية أخرى، فإن الجانب الديني للثورات قد أصبح أمرا ملاحظا والمنافسة المستمرة لنظريات التغيير الاجتماعي تميل على صياغة المتشكلة إما في إطار الصراع أو في الإطار الوظيفي و سنتطرق إلى ذلك.

التفسير الماركسي للتغير والدين والقيم:

إن تأثر الدين على الاقتصاد والسياسة والأنواع الأخرى والسلوك كان بلا شك موضوعا هاما من الموضوعات السوسيولوجية، فمنذ قرن تقريبا اعتقد كارل ماركس أن التغييرات في إنتاج التكنولوجيا مع تغيراتها الملازمة في مجال العلاقات الطبقة محدد التغيرات في العناصر الأخرى في المجتمع ويؤكد ماركس أن التغير الاجتماعي يبدأ بصراع جماعات المصلحة.

بالرغم من أن قوة الصفوة الحالية تقاوم التغير مفهومة القيمي. والناس يقبلون بدء التغير عندما يصبح واعين بأن كل القيم النظامية ما هي إلا قيم الطبقة الحاكمة.

التفسير الفيبيري وتغير القيم والدين :

الحقيقة أن أعمال فيبر ، تقف كتناقص واضح لنظرية ماركس عن التغير الاجتماعي، ولذا فيمكن النظر إلى الأعمال فيبر على أنها محاولة لإقناع نظرية ماركس عن المادية الاقتصادية وذلك عن طريق تأكيد أن نسق القيم كمتغير مستقل في التغير الاجتماعي ، فقد رفض فيبر القول بأن القيم والأفكار والدين ما هم إلا ببساطة ، انعكاسات لوضع الطبقة ، أو أن المالح الطبقية لا يمكن أن تفهم بعيدا عن مفهوم الطبقة للدين و والإيديولوجية ونسقها ألقيمي، على العكس عن ذلك، يذكر فيبر أن القيم، خاصة القيم الدينية تمارس نوعا في التأثير المستقبل على مجرى التغير الاجتماعي والثقافي.

وباختصار فإن اهتمام فير، هو إثبات أن كل نسق قيمي لدين أو الأخلاق مستمد من مصادر دينية بحتة ،وليس من اعتبارات اقتصادية أو اجتماعية أو سيكولوجية، وناكده مرة أخرى أن فيبر لم يرفض تأثير هذه الظروف على تكون نسق القيم لأي دين ولكن لا ينظر إلى هذه العوامل على أنها الدينامية المركزية للتغير الاجتماعي، وواضح أن فيبر بادعائه هذا يعارض النظرية الماركسية القائلة بأن الدين إلا البناء الفوقي الإيديولوجي القائم على ظروف أو ضاع اقتصادية.

تعقيـــــــــــب:

لعل الدراسات السابقة عن ا لقيم تظهر أنه بالرغم من أن القيم شيء غير ملموس إلا أن أثارها المرئية هي الأفعال الفردية والمجتمعية تبين أن القيم هي العوامل والقوى الحقيقية في الحياة الاجتماعية ، فالقيم هي التي تشكل اتجاهات الاختيار، وهي التي يتجه نحوها الفعل ، وتقوم القيم كذلك بتشكيل المعايير التي تجعل الفعل صوابا أوخطا.

والقيم هي المدعمة للأنظمة الاجتماعية، تحدد وتحفظ وتنظم البناء الاجتماعي، وذلك من خلال ما تمد به القيم من تماسك وانتظام، والقيم تستمر خلال التاريخ، ومن ثم فإنها تعطي وتحافظ للجميع على هويتهم بإضافة إلى ذلك فإنها هي القاعدة العامة. للأفعال الجمعية أو المتغيرات للتغير الاجتماعي الدينامي، كذلك فالقيم هي رموز أو صور المجتمع في عقول أفراده، فهي الإطار المرجعي وهي التي توصل الفعل الاجتماعي لغاياته وأهدافه في كل من الثبات والتغير.

وتبين المناقشات السوسيولوجية للقيم أنه بالرغم من أن تحليل القيمة قد شغل علماء الإجماع من فترة طويلة، إلا أن القيم كموضوع لم تحظى بأن تكون محورا للنظرية السوسيولوجية.

ومن ناحية أخرى فإن علماء الاجتماع الذين درسوا القيم لم يعملوا على جعل دراسة انساق القيمة جوهرة النظرية السوسيولوجية، فقد اعتبر علماء الاجتماع المبكرين القيمة كجزء في اللغة

والتكنولوجيا والثقافة الطبيعية ،ونظر الرواد إلى القيم باعتبارها اجتماعية أما علماء الاجتماع المتأخرين فإنهم اعتبروا القيم ميكانيزمات للموجهات الاجتماعية الإنسان.

كما حاول المصلحون المسلمون من عصر ابن تيمية إصلاح المجتمع الإسلامي عن طريق تحديث التراث أو التقاليد والعودة إلى الإسلام الصافي وتطهير المجتمع الإسلامي من كل العادات غير الإسلامية والبدع الصوفية، وهذا بعد أن كان القيم الإسلامية دينامية وكانت قوى حقيقية. في إحداث التغيرات المجتمعية وتحقيق الإنجازات الوسع سياسية إذا فهي القوى الحقيقية في عملية التغيير الاجتماعي.

والقيم موضوع شرعي للبحث السوسيولوجي مثل الظواهر الاجتماعية الأخرى.

2.4. خصائص المجتمعين الريفي و الحضري:

1.2.4.خصائص المجتمع الحضري :

تتسم المدينة ببعض خصائص التحضر و هي عناصر ترتبط بينها ارتباطا وثيقا مما يؤدي إلى تجمع سكاني يتصف بكبر الحجم و الكثافة السكانية العالية و اللاتجانس في خصائص السكان الاجتماعية و أسلوب الحياة المادية، كما تتسم المدينة بالعلاقات الاجتماعية المعقدة، و المتعددة و الثانوية ، حيث يشارك أهلها في تسيير عجلة الحياة في ضوء مبررات منطقية خاصة في بيئة المدينة الصناعية حيث تحكمها تشريعات و قوانين وضعية أكثر مما تحكمها القيم و العرف و العادات و التقاليد مما يجعل الفرد في المدن يسلك سلوكا يجعله يتحكم في أسلوب معيشته و إنتاجه و علاقاته بغيره يشكل فيه الكثير من التحديد و التنظيم .

من حيث الوظائف الاجتماعية:

و للمدينة وظائفها الاجتماعية بما تسير سكانها من أمور الأمن و الإدارة و الثقافة و التعليم و الدين و ذلك من خلال العديد من النظم الاجتماعية.

من حيث الوظائف الاقتصادية:

و المدينة إلى جانب أنها وحدة جغرافية طبيعية و بيئية ، فإنها في الوقت ذاته وحدة اقتصادية متعددة الجوانب مما تجعل لكل فرد فيها مهنة أو وظيفة معينة ، على هذا الأساس من مبادئ تقسيم العمل و وجود المراكز الصناعية والتجارية و الإدارات الحكومية و العمومية ، حيث تتخصص مناطق المدينة لأحد أو بعض الأنشطة والوظائف فهناك الحي التجاري، و الحي السكني والحي الصناعي

الطبقات الاجتماعية:

ولكل قسم من أقسام المدينة طبقته الاجتماعية حيث هناك مناطق للطبقات الفقيرة و أخرى لسكن الطبقة المتوسطة أو الغنية و لكل منطقة ثقافتها الاجتماعية الخاصة إلى حد ما يمكن الانتقال من طبقة إلى أخرى أب من منطقة إلى أخرى عن طريق التعليم أو الثراء و ازدياد الدخل.

- العمـــران:

للمدينة حركتها العمرانية الدائمة من هدم و بناء و رصف طرق و إقامة مشروعات جديدة أو صيانة أخرى قديمة ، فضلا عن تعدد الانتقال و المواصلات ، حيث تتسم المدينة بالحركة التي لا تهدأ و الازدحام أمام المرافق كما تتصف بالنظافة إلى حد معقول .

الضبـط الاجتماعـي:

تؤدي التشريعات و القانون و الأساليب الرسمية دورها في المدينة لتنظيم حقوق الأفراد و واجباتهم اجتماعيا و اقتصاديا إذ يحل القانون محل القيم والعادات والتقاليد في تنظيم علاقات الأفراد ببعضهم البعض كما هو الشأن في المناطق الريفية.

العلاقات الاجتماعية:

كما تتميز العلاقات الاجتماعية من سكان المدينة بأنها سطحية و مؤقتة و غير شخصية و الفرد في المدينة عضو في جماعات عديدة و لكنها مؤقتة و هو سريع الحركة و الانتقال من مكان لآخر و يتصرف بأسلوب منطقي عقلاني أكثر منه عاطفيا و كثيرا ما يتحلل من علاقاته ببعض الأقارب و هو مسؤول عن تصرفاته يتحمل نتيجة خطأه كما ينال ثواب جهوده الايجابية مما يتيح له فرصة الحراك الاجتماعي و الطبقي .

القيم و المشاكل الاجتماعية في الوسط الحضري:

استمرارا للدراسة التي قام بها **توماس وزنانيكي** عن الفلاح البولندي خاصة دور القيم في تحديد السلوك ، اهتم جماعة من علماء الاجتماع المعاصرين بدراسة المشاكل الاجتماعية في علاقتها بالقيم و كحركة مضادة للاتجاه القائل بتجنب الإشارة إلى القيم ، ربط **" فيلر "** R.C FULLER بين تعاليم القيم و المشاكل الاجتماعية و أعتبر أن الصراع القيم هو المصدر الأساسي للمشاكل الاجتماعية ، و منه أن محاولة **فيلر** ، تضمنت معظم تحليلات المشاكل الاجتماعية و التفكك الاجتماعي للقيم و صراعها و فد بذلت محاولات عديدة لتحديد صحة العلاقات بين القيم و المشاكل الاجتماعية.

القيم و الزحام و العلاقات الاجتماعية:

الزحام ليس مجرد ملمح منفرد للحياة المنزلية في المدينة في بعض بلاد العالم الثالث، و لكنه جزء هام و مكون أساسي من مكونات ظاهرة حضرية، مرضية تعرفها مدن العالم الثالث، هي ما يطلق عليه علماء الاجتماع الحضري، التحضر الرث.

و التحضر إن نشأة و نمو المدن مظهر من مظاهر التقدم و المدينة في بلاد الغرب الآن ، و لكنه يمكن أن يفرغ نمطا من التحضر المختلف أو الرث الذي يصادفه في بلاد مثل مصر أو الهند أو كثير من العواصم الإفريقية .

و البيئة الحضرية الرثة أحياء في قلب المدينة أو على أطرافها قد تكون عتيقة و قد تكون حديثة النشأة مساكنها في مستوى متخلف ، و في جميع الأحوال تعاني من كثافة سكانية عالية ، تضغط ليس فقط على تلك المرافق المهترئة و على المساحات القليلة الضيقة ، و لكنها و هذا هو المهم تطور نسقا من العلاقات الاجتماعية المضطربة ، التي تعاني من عدد السلبيات ، و تواجد أنواعا شتى من الأزمات أبرزها أزمة نسق القيم .

و الزحام كأي ظاهرة أساسية لها أبعادها الاجتماعية المركبة، كما أن بعض أبعادها و ملامحها إيجابي و بعضها سلبي.

بعض الحقيقة أن الزحام وسط عدد كبير من البشر ، من الريف أو المدينة و من مختلف الأعمار و من كلا الجنسين و من شتى الأوضاع و المواصفات تضع الفرد الريفي في قلب شبكة كثيفة من التفاعلات الاجتماعية و ما من شك في أن تلك المعاملات تكتف بالخبرة البشرية لهذا الفرد ، فيصبح أكثر نضجا ، ربما قبل الأوان و أكثر دراية بنوعيات البشر وضعية المواقف الاجتماعية ، و الفرد الذي يعيش في الزحام تتجمع عنده أطراف و علاقات تتزامن إلى أسماعه أخبار و أحداث و تتوفر له خبرات عدد كبير ممن عايشهم فتختلف رؤيته للعالم كثيرا عن رؤية واحد من المتحضرين قي عالم الريف .

2.2.4. خصائص المجتمع الريفي:

تنبأ الكثير من الأنتروبولوجين و علماء الاجتماع إلى وجود فوارق و اختلافات في طريق الحياة الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية بين المجتمعات الريفية و المجتمعات الحضرية و أشاروا إلى هذا الاختلاف في دراستهم مثل العلامة (**ابن خلدون**) و (**دور كايم**) ، فمنذ سنوات ترجع إلى سنوات 1929 بدأ الأنتروبولوجيون في دراسة المجتمع الريفي باعتباره يمثل نوعا من المجتمعات التي تأتي في متصف الطريق بين مجتمع القبيلة البدائي و مجتمع المدينة الحديث [73](ص05) ومن بين تلك الدراسات على المجتمع الريفي الدراسة التي قام بها (**ردفيلد**) حيث استنتج مجموعة من الخصائص من خلال الدراسات التي أجراها على مجموعة من القرى من مختلف مناطق العالم ، فالمجتمع الريفي

حسب (**ردفيلد**) يتميز بإحساس قوى بالتضامن الجماعي ، أضف إلى هذا ميزات اقتصادية هامة تتلخص في بساطة التكنولوجيا و النشاط الإنتاجي المشترك و الاستقلال الاقتصادي و عدم التخصص أو تقسيم العمل نتيجة للتخلف التكنولوجي [73](ص05). ، فالمجتمع الريفي نتيجة لاعتماده على مهنة الزراعة كمهنة غالبة و أساسية لباقي الأنشطة الاقتصادية فإنه يتميز بقلة التخصص ، و عدم تباين في مهن كما يتميز بالتخلف التكنولوجي و هو حسب (ردفيلد) سبب من أسباب عدم التخصص ، أضف إلى هذه الخصائص الاقتصادية ، فإن المجتمع الريفي يتميز أيضا بأنه مجتمع عائلي حيث النسق القرابي معظم أنماطه و مظاهر السلوك الاجتماعي للفرد و الجماعة على السواء [73](ص 05). فالفرد كعنصر لا قيمة له إلا بانتمائه إلى أسرته الممتدة أو الموسعة ، فالأسرة بالنسبة للفرد عبارة عن مجتمع صغير فهذه الأخيرة هي التي تحدد للفرد وظائفه و أدواره داخل نطاقها ، إضافة إلى إحساس الريفي بالتضامن الجماعي و بالانتماء القوى إلى منطقة الريفية التي تعيش فيها و يؤدي هذا النوع من الشعور وهذا النوع من أسلوب الحياة الاجتماعية إلى تقوية العلاقات الاجتماعية بين الأفراد و قيام الكثير من أوجه النشاط التعاوني [74](ص255).و التبادل في المنافع و العون و المناسبات الاجتماعية المختلفة كالأفراح و الكوارث و غيرها ، لذلك يؤدي هذا الاحتكاك المباشر بين الأفراد على اختلاف أعمارهم خاصة مع المسنين على اكتساب المهارات و حل المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية عن طريق تبادل الخبرات و العمل الجماعي المشترك و على جانب دراسة (ردفيلد) هناك كذلك مجموعة لا بأس بها من الدراسات حول المجتمعات الريفية و طريقة حياتها و مقارنة الريف بالمدينة من مختلف جوانب الحياة تسهل عملية استخلاص و كشف الاختلافات و الفوارق سهل علينا أن نتبين خصائص الحياة الريفية من خلال هذه المقارنة، إذ من خلال دراسات قام بها علماء الاجتماع في هذا الإطار تبينا مجموعة من الميزات والخصائص والتي نجملها في هذه النقاط

حجم المجتمع: و يعد أولى الفوارق من حيث المظهر الخارجي للمنطقة السكنية الريفية فالمجتمع الريفي صغير سبيا إذا قورن بالمجتمع الحضري [75](ص49-55)، فالقرية في مساحتها و عدد سكانها و مبانيها أقل و أصغر بكثير من المدينة .

السكــان : سكان المجتمع الريفي أقل عددا من سكان المدينة، كما أن الكثافة السكانية في الريف أقل منها في المدينة [75](ص56).، ففي المدينة يلاحظ اكتظاظا سكانيا كما أن الكثافة السكانية عالية فلا تلاحظ منطقة من المدينة خالية من السكان ليس كما هو الحال في الريف، حيث يلاحظ قلة عدد السكان مقارنة بمساحة أراضي فأغلب مساحات الريف هي مساحات زراعية و ليست سكنية.

المهنــة : الريف هو نموذج له طريقة معينة في الحياة تعتمد أساسا على الزراعة في حد ذاتها طريقة في الحياة تميز سكان الريف عن سكان المدينة ، فالزراعة هي المهنة الأساسية و النشاط الغالب في الحياة الريفية و هي تعد مهنة متكاملة مركبة من أكثر من مهنة واحدة ، فالفلاح يقوم بأعمال الزراعة النباتية و

الزراعة الحيوانية كما أنه يقوم بجميع مراحل العمل الزراعي ، فطبيعة العمل الزراعي تستلزم تعاون جماعي بين أفراد الأسرة الموسعة سواء ذكور أو إناث ، كبار أم صغار فهي مهنة تتطلب التعاون الجماعي المشترك.

مستوى المعيشة: الإنسان الريفي يعرف بالقناعة و التقشف فهو يعيش على الضروري من الحياة و يتميز بالبساطة و الاقتصار على الضروري من العيش.

الثقافة: الريف جماعات أولية تتميز بالعلاقة الوطيدة بين أفرادها ، أي بعلاقة الوجه للوجه و هذا يعني أن الناس يعرفون بعضهم البعض معرفة شخصية، فالريف يتميز بثقافة خاصة و مميزة عن المدينة و هذا لا يعني أنها منعزلة عن الثقافة المجتمع الكلي إنما ثقافة المجتمع الريفي هي ثقافة جزئية تتميز من حيث عاداتها و تقاليدها و الأعراف السائدة فيها و كذا الطقوس و جملة القيم التي تتبناها الأسرة الريفية في ظل المجتمع الريفي الذي يعيش في إطاره و تنتمي إليه فالثقافة الريفية هي نوع من النوع المقدس أي بطئ التغير و مرتبطة بعقائد الناس.

الضبط الاجتماعي: يعتمد الضبط الاجتماعي أي ضبط سلوك الأفراد في حدود المعايير والقيم المتعارف عليها في المجتمع على نوعين من الضبط أحدهما داخلي يعتمد على رقابة الفرد لنفسه على سلوكه و تصرفاته و الآخر خارجي ، أي يعتمد على رقابة الآخرين لسلوكه و منعه من الانحراف ، فالضبط الاجتماعي في المجتمع الريفي يتحدد وفق جملة من الموجهات السلوكية و القواعد الأخلاقية الدينية التي أقرها المجتمع المتمثلة في جملة المعايير و القيم المتفق عليها بين أفراد المجتمع الريفي و تحديد المرغوب فيه ، ضف إلى ذلك شخصية الإنسان الريفي المتميز بالتدين خاصة بين الرجال يفرض عليه المراقبة الشخصية لسلوكه و تصرفاته ، فالضبط الاجتماعي الرسمي في المجتمع الريفي هو أقوى أنواع الضبط الاجتماعي ، خاصة إذا علمنا أن مكانة الفرد في الريف تتحدد من خلال تدينه و مدى ممارسته للشعائر الدينية ، فالفرد هو مكلف ذاتيا على رقابة أفعاله .

الفوارق الاجتماعية: نظرا لعلاقات الوجه للوجه السائد في المجتمع الريفي و معرفة الأفراد لبعضهم البعض هذا من جهة و من جهة أخرى نوع المهنة السائدة و المتمثلة في الزراعة و كذا الإحساس بالتضامن كل هذه العوامل المجتمعة ساعدت في تقليل حدة هذه الفوارق في الريف ،فشعور الأفراد بانتمائهم إلى مجتمعهم لدرجة قوية فالفرد لا يحس باختلاف سواء من حيث الملبس أو المسكن أو الكلام و كذا التصرف باتجاه بعض المواقف فإنه لا يحس باختلاف بينه و بين جاره .

3.4. التغير الاجتماعي:

من المعروف أن المجتمعات البشرية في تغير دائم و مستمر تبعا لتغير الظروف و التقدم الصناعي و التكنولوجي و ما صاحبه من تحولات اجتماعية ساهمت في بقسط كبير في تغيير بعض العلاقات و التخلي عن بعض العادات و التقاليد التي كانت سائدة في وقت ما.

فالتغير الاجتماعي إذن ظاهرة طبيعية في كل المجتمعات و هذه الظاهرة خاصة عن خصائص الحضارة نفسها ، و من العسر تصور أن يكون هناك تغير خارج النطاق الحضري ، فالتغير الاجتماعي جزء من التغير الحضري و هو ظاهرة أساسية و مستمرة في كل المجتمعات ، تتميز بالسرعة و الشمول بحيث أصبح " ظهور المشكلات الاجتماعية المرتبطة بحدوث تغير في إلغاء أدوار اجتماعية قديمة و خلق أدوار اجتماعية جديدة في كل النواحي بدرجات مختلفة مما يخلق نوع من الصراع بين ما هو قديم و ما هو جديد و يظهر دور الخدمة الاجتماعية في هذا المضمار واضحا حاليا في استخدام الأسلوب العلمي في التصدي لكافة الظواهر الناتجة من جراء التغير الاجتماعي [76](ص204).و من هنا يمكن أن نعطي تعريف للتغير الاجتماعي.

1.3.4.تعريف التغيير الاجتماعي:

لقد عرف علماء الاجتماع التغيير الاجتماعي و من بينهم نجد تعريف Gay. Rocher أهم التغيير هو بالضرورة ظاهرة اجتماعية و أن كل تحول ملحوظ في زمن الذي يؤثر بطريقة دائمة و مستمرة على بنية و وظيفة النظام الاجتماعي لجماعة معينة [77](ص22). و يعرف عاطف غيث في كتابه التغيير الاجتماعي و التخطيط أنه نمط من العلاقات الاجتماعية في وضع اجتماعي معين و يظهر عليه تغير خلال فترة محددة من الزمن ، أي أن عبارة عن تغير في بناء النسق الاجتماعي الذي تتضمن من القيم الاجتماعية و النظام الاجتماعي، المراكز و الأدوار [79](ص89). كما يعرفه محمد البدوي في كتابه " المجتمع و المشكلات الاجتماعية " فإن التغيير الاجتماعي هو ظاهرة اجتماعية و هو تغيير يحدث في البناء الاجتماعي في فترة زمنية و لكنه يتميز في ذات الوقت بالاستمرارية النسبية [74](ص17-18).

ومنه فالتغيير الاجتماعي هو تحول من حالة إلى حالة أخرى في أي اتجاه، إما جيد نجد الإيجاب و ذلك حسب القيم الاجتماعية و الأنساق الاجتماعية السائدة في الريف أو الحضر و إما نحو السلب و تؤثر العلاقات الاجتماعية و اضطراب المجتمع ، و اختلال التوازن مع كثر المشكلات الاجتماعية، إذن التغيير الاجتماعي هو ظاهرة اجتماعية تعمل على تغيير البناء الاجتماعي و العلاقات و الوظائف الاجتماعية بصورة غير مقصودة، و يرجع علماء الاجتماع أن التغيير الاجتماعي عبارة عن حالة طبيعية ، إذ يتكيف المجتمع مع الأوضاع الجديدة الناتجة عن هذا التغيير.

2.3.4. التغير الاجتماعي في المجتمعين الريفي و الحضري:

نقصد بالتغير الاجتماعي الاختلافات التي تطرأ على أي ظاهرة من الظواهر الاجتماعية خلال فترة معينة من الزمن و التي يمكن ملاحظتها و تقديرها ، أي التعديلات التي تحدث في أنماط الحياة الاجتماعية في مجتمع معين، فالمجتمع الإنساني مما يشمله من علاقات اجتماعية و ما يتضمنه من طبيعة و بناء و نطو لا يبقى على حال واحد ثابت لا يتغير و إنما شانه شأن الأفراد و مظاهر الطبيعة، فكما أن هذه الأخيرة في تغيير دائم و مستمر ، كذلك المجتمع في حالة دائمة من الحركة و التعديل و التغير، و يتناول التغيير في المجتمع النظم السياسية و الاقتصادية و في العادات و التقاليد و الآراء و الأفكار السائدة في المجتمع و غير ذلك من الظواهر الاجتماعية و يشهد المجتمع الإنساني خاصة في الدول النامية تغيرات اجتماعية كثيرة فالتغير الاجتماعي ظاهرة قديمة إذن المجتمع الإنساني يتغير بطبيعته و تتصف المجتمعات المعاصرة بحركة التغير الاجتماعي السريع في ظواهرها الاجتماعية إذ يمتد التغير إلى كل القطاعات الحياة بالنسبة للأفراد و المجتمعات و القيم و معايير السلوك و الأنماط الاقتصادية و الإدارية و الفنية و يتعدى أثر التغيير الاجتماعي إلى القرية و المدينة و المزرعة و المصنع و الأسرة الريفية و الحضرية لأن هناك حركة تطور و تغيير تلقائي في كل مجتمع إنساني كنتيجة طبيعية لقوانين التغير الاجتماعي حيث يتدخل العنصر البشري لمغرفة احتياجاته و رغباته و مشكلاته الاجتماعية و من ثم يعمل على حلها بالتخطيط المقصود طبقا لأهداف تغيير معينة و قد يكون هذا التغيير حكوميا أو شعبيا و هو ما يعرف بالتغيير المقصود.

فالتغيير الاجتماعي أحد طبائع المجتمعات و هو أمر حتمي يمر به كل مجتمع فقد يحدث التغيير الاجتماعي تلقائيا و هذا مما يميز هذه الفترة التي يمر بها المجتمع الجزائري، بداية من سنوات التسعينات كما يجب التنسيق بينه و بين التغيير الاجتماعي المقصود حتى يمكن السيطرة عليه و توجيهه لصالح المجتمع، و ظاهرة التغيير شرط من شروط قيام المجتمعات و بقائها و تطورها إذ أن مجتمع لا بد و أن يخضع لطبيعة التغيير و كل ما في الأمر أن هناك مجتمعات أقل تغييرا من غيرها فالمجتمعات الريفية قد يكون للقيم و التقاليد و قوة الضبط الاجتماعي فيها أكبر الأثر في كونها أقل تغييرا من المجتمعات الحضرية نظرا لديناميكية هذه المجتمعات و أفدها بوسائل العلم و التكنولوجيا و ضعف أثر الضبط الاجتماعي على سلوك أفرادها .

قد لا يحدث التغيير الاجتماعي بالسرعة الواجبة فيوصف المجتمع بالجمهور و إلا يوصف المجتمع بأنه متغير إذا كان التغيير فيه سريعا و ملموسا ، و قد يحدث التغير تدريجيا فيسمى تطورا و إذا كان التطور مضطرا سريعا أطلق عليه الطفرة أو الثورة و قد يكون التغير إلى الأمام فيؤدي إلى التقدم كما قد يكون إلى الخلف فيؤدي إلى التخلف [07](ص145).

3.3.4. عوامل التغير الأسري:

تعتبر الأسرة وحدة من وحدات المجتمع لا يمكن أن تكون بمعزل عن التحولات والتغيرات التي تحصل في المجتمع إذن لا يمكن أن نفهم الأسرة بمعزل عما يحصل في المجتمع فكما كانت للمجتمع الكلي عوامل و أسباب تحكم تطوره و تحوله ، فالأسرة بدورها لها عواملها و أسبابها التي أدت إلي التحول و التغير كما كانت عليه في الماضي و هذه العوامل ليست منفصلة عن عوامل المجتمع الكلي و هناك تصور عام بين علماء الاجتماع مؤداه أن التطور التكنولوجي أو الصناعي يشكل عاملا مهما في تغير الأسرة [07](ص07).فبالرغم من إن لاختراعات و الاكتشافات العلمية التي حولت الحيات الاجتماعية و كان لها تأثير علي مختلف جوانب الحيات و رغم دورها الكبير في عملية التغيير بشكله العام في لاجتمع ككل وفي الأسرة خاصة ، إلا أننا لا يمكننا اعتبارها العامل الوحيد في إحداث هذا التغير بل أن عوامل التغيير الأسري هي مختلفة و متنوعة و اجتمعت متكاملة لتحدث عملية التغيير و لا يمكن إن نعطي الأولوية لعامل ما علي حساب العوامل الأخرى في اعتباره العامل المهم في إحداث التغيير و لأكن من الممكن إن نحدد عددا من العوامل كان لها تأثير فيما يلحق الأسرة من تغيرات و هي :

العامل المورفولوجي: ويبدو أثره في الاعتبارات الآتية و المتمثلة في انتقال الحياة الإنسانية من حياة محلية إلي حياة اجتماعية ، أي انتقالها من CIMMUNITY إلي SOCIETY وهذا بشأن المدن و الفري و التجمعات البشرية في نطاق منظم و مقنن ، زيادة إلي هجرة الإفراد من الأرياف إلي الدمن حيث كثر التركز السكاني فيها و كثرة التوافد و الطلب علي حيات المدينة أدي إلي ارتفاع ثمن التراض في المدينة مما ساعد علي التفكير في إقامة المنازل الصغيرة المحدودة المساحة ثم إنشاء عمارات سكنية لا تشغل الأسرة الواحدة منها أكثر من شقة ضيقة [80](ص298). و هذا يعني إن مجال الأسرة المكاني بدأ يتقلص عما كان عليه الحياة الاجتماعية القديمة و هذا ما يؤدي بدورة إلي تقليص حجم الأسرة من حيث عدد الإفراد و كذا الإنجاب و تراجعت التزامات الأسرة و نطاقها المقتصرة علي الزوجي و أولادهم المباشرين فقط

العامل الجغرافي: طبيعة المكان و البيئة التي تعيش فيها الأسرة تؤثر علي سلوكاتها و اتجاهاتها القيمية وعلي تفكيرها و كذا الأنشطة التي تقوم بها ، فالبيئة الريفية تفرض نوع من السلوكات والنشاطات الاقتصادية علي خلاف البيئة الحضرية التي تفرض من جهتها سلوكات و نشاطات اقتصادية مغايرة و أي تغير في ظروف الجغرافية التي كانت تعيش فيها الأسرة سوف يؤدي إلي تغيرات في الأسرة، فحدوث زلزال أو فياضان من شأنه أن يحدث تغيرات خاصة إذا أجبرت الأسرة علي تغيير البيئة التي كانت تعيش فيها، فقد أثبتت الدراسات أن للبيئة الجغرافية التي تعيش فيها الأسرة تأثيرا علي سلوكات أفرادها و علي طبائعها و أي تغيير في هذه البيئة يستلزم إحداث تغيير سلوكات و نشاطات الأفراد.

العامل الديموغرافي: بالتتبع التاريخي للأسرة عما كانت عليه علي شكل معاشر نلاحظ قلة السكان و الأفراد مقارنة مع توفر الغذاء فنجد إن نقص أو زيادة السكان كان من شأنه أن يؤدي الي تحولات في أنماط حيات الأسرة فالنمو السكاني السريع الخطي خاصة إذا لم تقابله نفس وتيرة النمو الاقتصادي و النمو في مستلزمات الأسرة المادية و الغذائية فنه يلحق مشاكل معينة مثل النقص في الطعان أو في فرض العمل أو المدارس أو الإسكان [80](ص308).فإن النمو السكاني السريع من شأنه أن يحدث تغيرات علي مختلف المستويات ، علي المستوي الاقتصادي في الغذاء و فرض العمل و علي المستوي التربية ي في بناء المدارس و علي المستوي الاجتماعي في بناء المساكن و المستشفيات و مختلف المرافق الاجتماعية الأزمة للحيات و مع هذا فإن العامل الديمقراطي وعلي ما له من دور في تغيرات الأسرة، إلا أننا لا يمكن أن نعتبره عاملا كافيا بمفرده في إحداث التغيير و تفسيره أي لا يمكن الاعتماد عليه بشكل أساسي في تفسير التغيير

العامل الإيديولوجي :

و هذا العامل ذو طبيعة نفسية و اجتماعية، أي نفسية الإنسان المعاصر تختلف مقارنة مع الطبع النفسي للإنسان للمجتمعات التقليدية و يمكن تفسير هذا العامل من خلال التربية و التنشئة الاجتماعية للأطفال ، و في المجتمعات الحديثة يرتفع فيها مستوي رعاية الأطفال ، حيث أصبحوا يحصلون علي خدمات كثيرة لم يتيسر للأطفال المجتمعات التقليدية الحصول عليها [80](ص309)، ففي الماضي كان يتلقي الطفل تربية قاسية و حازمة موجهة خاصة للعمل و تحاشي تدليل الأطفال ، أي تربيتهم تربية صلبة و مشددة ، أما اليوم فيحصل الأطفال علي قدر كبير من الاهتمام و الرعاية و قدر من الحنان و يحس لأطفال بعاطفة الوالدين خاصة إذا كان عدد الأولاد في الأسرة قليل و بالتطور التكنولوجي و ظهور و سائل منع الحمل و تقليل الإنجاب هذا الأخير ساعد علي اختيار الزوجين بين الإنجاب و عدم الإنجاب و بهذا الطفل المولود لرغبة الوالدين يكون له مكانة و يحضى بقدر من الحب و الحنان ، و هذا الي جانب تقد العلمي الكل حوض في محال رعاية الأطفال و إبراز شخصيتهم و أعدادهم لحيات اجتماعية ذات طابع يختلف عن طابع الحياة الذي ساد المجتمعات التقليدية، فمعاملة الوالدين لأولادهم اليوم تختلف عما كان يتلقاه الأولاد في الماضي من خشونة في المعاملة و قسوة و هذا راجع الي أن طبيعة الحياة التقليدية و البيئة و الجغرافية هي التي تتطلب هذا النوع من المعاملة يعكس اليوم و ما وفرته الصناعة والتقدم التكنولوجي من وسائل الراحة في أداء الأعمال في طرق الكسب وتأمين متطلبات الأسرة أذا ما قورنت بما بمثيلتها في المجتمعات التقليدية .

العامل الاقتصادي:

ويتمثل دور العامل الاقتصادي في إحداث التغير الأسري، في إن الأسرة في القديم كانت تعد وحدة إنتاجية استهلاكية في إن واحد تنتج هي بنفسها مستلزماتها الأساسية و تنتج أغلب ما تحتاجه في المنزل

، وهذا بتنوع مناصب العمل دون الفلاحة ، فالأسرة اليوم تراجعت بشكل كبير عن الإنتاج المنزلي مقارنة بما كانت عليه في الماضي و أصبح الفرد اليوم يقتني ما يحتاجه من السوق الخارجية ابتدءا من الأواني إلي الملابس و الأغذية المتنوعة أي إن الحياة الاقتصادية قد تطورت و تحولت من الإنتاج الذاتي و الاكتفاء الذاتي الأسرة لذاتها إلي الاستهلاك من الإنتاج الذاتي و الاكتفاء الذاتي للأسرة لذاتها إلي استهلاك اغلب ما تحتاجه من النحلات و الأسواق انطلاقا من أبسط شيء .

العامل الثقافي و التكنولوجي:

لقد كان ظهور التصنيع و الآليات و المخترعات الحديثة دورها الفعال في أحداث عمليات التغيير، فكان لظهور وسائل الإعلام المختلفة انطلاقا من المذياع إلي التلفاز وصولا إلي الهوائيات و غيرها من وسائل الاتصال العالمية كان لها دورها الذي لا يستهان به في إحداث عملية التغيير الأسري فهذه الوسائل السالفة الذكر و كل ما تحمله من ثقافات متنوعة و أفكار مختلفة و تفاعلها أدت بالأسرة الي تغيير مظاهر حياتها فقد تغيرت تقاليد و العادات و قواعد العرف و مظاهر السلوك و نماذجه [80](ص 308). فتفاعل الثقافات و أساليب الحياة الحضارية و التطور الثقافي و الحضاري التي خضعت له أغلب أجزاء العالم كان من شأنه أن يمس كل المجتمعات علي حد السواء المصنعة الحديثة أو النامية المختلفة و هذا يفضل وسائل الإعلام التي جعلت العالم عبارة عن فرية صغيرة تنتشر فيها التغيرات و التطورات والمستجدات التي ساعدت علي منح أسلوب أخر لحياة الأسرة عبر مختلف مستوياتها و أنشطتها و الي تراجع و ان لم نقل تغير بعض القيم و من أبرزها القيم الخاصة و المتعلقة بالمرأة بوصفها عنصرا منتجا و مساهما ال جانب الرجل في مختلف العمليات الاقتصادية أدي بدوره الي الأحداث تغيرات علي مستوي الأسرة ، فإن كان خروج المرأة للعمل قد دعم حيات الأسرة من الناحية الاقتصادية غير أنها تنطوي علي عيوب تتعلق بوظائف الأسرة الأخرى، فمظاهر التغير الأسري تتفاعل مع بعضها و تخلف هي بدورها مجموعة من التغيرات علي مستوي الأسرة و أفرادها و تفاعل العلاقات بينهم.

4.3.4. خصائص الأسرة الريفية:

لم تكن المجتمعات الريفية عبر العالم بمعزل عن التغيرات الحاصلة و إن لم تكن شدة و درجة تغيرها مماثلة لشدة تغير المجتمعات الحضرية ، فالمجتمعات الريفية تعرف التغير البطيء خاصة من الناحية الثقافية و ما تشمله من عادات و تقاليد و قيم مختلفة و موجهات عامة للسلوك ، فالريف يكشف

عن طريقة و نموذج معين في الحياة [74](ص12).وهذا يعني أن المجتمع الريفي له طابع مميز و طريقة مختلفة في العيش و الكسب و حتى المعاملات مختلفة عن مجتمع المدينة و تتميز الأسرة الريفية عموما بمجموعة من الخصائص نجملها فيما يلي :

- الأسرة الريفية في عمومها أسرة ممتدة أو مركبة تشمل أكثر من جيلين [75](ص166).، فالأسرة الريفية أكبر حجما و أكثر عدد من حيث الأفراد لأن كثرة الأفراد يكون له جور كبير في تعزيز سلطة و مكانة الأسرة ككل في وسطها الريفي، أما من حيث النطاق فالأسرة الريفية متسعة النطاق حيث يعيش الزوجان مع والدي الزوج و أحيانا مع إخوته المتزوجين أب أن الأسرة الريفية تضم مجموعة من الأسرة الزواجية يجمعهم مسكن واحد و تعد الأسرة الممتدة أو المركبة هي الوحدة الأساسية في البناء الاجتماعي للمجتمع الريفي ، إذا أن الفرد كعضو ليس له أي قوة في مجتمعه بمعزل عن انتمائه للأسرة فوجود الفرد يتحدد من خلال إطار الأسرة الممتدة التي ينتمي إليها ، فالطفل يتلقى تنشئة و تدريب اجتماعي خاص يجعله لا يفكر في نفسه و مصلحته إلا بعد أن يضع نصب عينه مصلحة و خدمة الأسرة الكبيرة ، أي تنسيق المصلحة العامة على مصلحته الشخصية، كما أن قيم المجتمع الريفي هي قيم جمعية توجه الأسرة الممتدة بالدرجة الأولى ، فالفرد يعمل من أجلها و يتزوج كذلك من أجل أسرته و ينجب من أجلها [74](ص118). و هذا لأن الأسرة الممتدة و الموسوعة هي التي كانت تحدد له سلوكه و توجه تصرفاته و تفكيره لخدمة المصلحة العامة و التأكيد عليها ، و لو حاول الفرد أن يخرج على نموذج [74](ص108). و غالبا ما يكون انفصال الفرد عن أسرته الممتدة انفصالا اقتصاديا لا اجتماعيا و يعني أن الابن حتى و لو تزوج و أصبح رب أسرة هو بدوره فإنه يبقى تحت نطاق و سلطة الأب الأكبر، فإن حدث و استقل اقتصاديا أو استقل بمسكن خاص به و هذا بتخصيص جناح له في مسكن الأسرة الممتدة فإن هذا لا يعني بالضرورة انفصاله تماما على سلطة رب الأسرة فهو بالتالي يبقى هو و أسرته الناشئة تحت سلطة الأب الأكبر و تسييره .

فأفراد الأسرة الريفية يكملون يعضهم البعض لتحقيق أهداف الأسرة الاقتصادية و الاجتماعية، فكل جزء يعمل من أجل استمرار الكل و تماسكه أما من حيث النشاط الاقتصادي فالأسرة الريفية تؤدي وظيفة تعليمية شاملة سواء من حيث التدريب الاجتماعي للأطفال على خدمة الأسرة أو تدريبهم على العمل في المزرعة ، فالأسرة الريفية هي أسرة تمثل جماعة متماسكة شديدة الترابط ، كما أنها تحدد إلى حد كبير لأفرادها أدوارهم و أنماط سلوكهم في عدد من المواقف و ترجع الفروق بين الأسرة الريفية و غيره من الأنماط الأسرية الأخرى إلى الروابط التي تربطها بالأرض [81](ص38). حيث أن هذا الأخير يخلف نوعا من العلاقات التي تربط الأسرة الريفية بكل أفراها المكونين لها بالأرض و العمل الزراعي و هذه العلاقات لا تقتصر على عمليات الإنتاج المنزلي كتحضير الألبان و أنواع الدهون و الزيوت و صناعة الجبن و بعض الأدوات المشكلة من الفخار، بحيث تكون مادتها الأساسية هي الطين ، و كذلك

كانت النسوة تضعن أنواع مختلفة من الأغطية و الملابس اعتماد على مادة الصوف و غيرها من المنتجات التي تسمح للأسرة بأن تحقق اكتفاء ذاتيا و إن لم تعد اليوم قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة مع ظهور الصناعة و المنتجات الصناعية التي أزاحت أعباء كثيرة على كاهل الأسرة الريفية سواء من جهة المنتجات الصناعية المختلفة و الأدوات المنزلية أو المعدات الفلاحية اللازمة للعمل الفلاحي و لكن مازالت بعض الأسر الريفية الممارسة لمهنة الفلاحة ما تزال تتسم في الوقت الحاضر بخصائص المشروع الذي يلعب فيه الأفراد دور فريق الإنتاج [81](ص40).

فالأسرة الريفية تستمد خصائصها أساسا من العمل الزراعي بحيث جعلها هذا الأخير تفرز نسقا اجتماعيا و نمطا أسريا و نسقا اقتصاديا مميزا خاصا بها و ملائما للحياة الريفية و لطبيعة مهنة كامل أفراد أسرتها كفريق عمل فلاحي، فأفراد الأسرة الريفية يشاركون جميعهم في الجانب الاقتصادي لأسرتهم ، فالتعاون هو القاعدة التي تقوم عليها الحياة الأسرية [74](ص239)، إذ أن النشاط الزراعي تكون متمثلة في إنتاج المحاصيل النباتية و الحيوانية و كذا تربية الماشية و الدواجن باعتبارها نوعا من الإنتاج الزراعي و تكسب هذه المهنة عن طريق الخبرة العملية داخل الأسرة [07](ص36). فمهنة الزراعة تنشئ لدى الأسرة الريفية مجموعة من الروابط و العلاقات الاجتماعية و الاقتصادية القوية كما يرتبطون بالأرض ارتباطا روحيا فحسب (**جوليان ستوارت**) فأن الفلاح هو ذلك الرجل الذي يسيطر بطريقة فعالة على قطعة من الأرض الزراعية و يرتبط بها منذ وقت طويل بروابط العاطفة و التقاليد و يكون هو الأرض جزءا من شيء واحد أو مجموعة من العلاقات الراسخة [73](ص14).فعلاقة الفلاح بالأرض أخذ و عطاء فالأرض في المجتمع الريفي تعبر عن مكانة الفلاح و تمنحه هيبة و سلطة داخل أسرته و مع غيره من الجيران و أفراد المجتمع الكبير و بظهور الحياة الصناعية و انتشار التعليم و ظهور مهن متنوعة و متعددة غير العمل الزراعي أثر على الإنسان الريفي و على نظرية اتجاه الأرض و العمل الفلاحي فلم يعد الفلاح يقدس الأرض بالشكل الذي كان عليه بالماضي .

4.4.أنواع القيم في الأسرة الريفية:

إن التغيرات الحاصلة على مستوى الماكروسوسيولوجي لمجتمع ما يكون لها تأثيراتها على مستويات الجزئية و الفرعية لهذا المجتمع، فالتغيرات العالمية الحاصلة بسبب مجموعة من العوامل التي تكمن أساسا في الثورة الصناعية و التكنولوجيا و تطور وسائل الاتصال العالمية المختلفة.

كل هذه العوامل إضافة إلى عوامل تتعلق بنفسية الإنسان المعاصر كلها متفاعلة مع بعضها كان لها أن تحدث تغيرات جذرية على بعض مجتمعات العالم و تغيرات جزئية على مجتمعات أخرى، فدرجات التغير و اتجاهاته تختلف من مجتمع لآخر و شدة تقبل هذه المجتمعات للتغير على مختلف

المستويات تختلف من مجتمع لآخر فهناك من المجتمعات من فضلت أن تبقى تقليدية و محافظة خاصة من جانب ثقافتها و ما تحمله من عادات و قيم، كالمجتمعات البدائية و المجتمع الصيني الذي يطبق سياسة انعزالية على العالم الخارجي لسنين عديدة.

كما أن المجتمع الريفي يتصف بمجموعة من الخصائص التي تبرز أهمها القيم التي تسوده، فهناك من القيم الريفية من تقف موقف سلبي أمام التغير و التجديد و اتجاه التقدم المادي و النظرة الدونية للمرأة [81](ص40). فالمجتمع بطابعه البسيط و ثقافته التقليدية التي ترفض التحضر أو ما هو جديد و ما شأنه أن يغر من عاداتها و تقاليدها و نظرتها للحياة بصفة عامة، فنظام القيم في المجتمع الريفي يتميز بطابع خاص يختلف عن طبيعة نظام قيم الأسرة المدنية و انطلاقا من هذا يعد التعرف على قيم المجتمع الريفي و تحليل دورها و مدى القوة و النفوذ الذي تمارسه على طريقة تصرف و سلوك الريفيين، فهي تعدمن أساسيات و أولويات أي باحث يريد دراسة المجتمع الريفي بحيث أن نظام القيم هو موضوع آثار اهتمام عدد كبير من علماء الانثروبولوجيا المعاصرين و قد قام عدد كبير من الباحثين و علماء الاجتماع بدراسة القيم الأساسية التي تتميز بها المجتمعات الريفية باعتبار أن القيم الاجتماعية والمكونات الثقافية الأخرى انعكاسا للتجربة التاريخية للمجتمع و للظروف الاجتماعية و الاقتصادية كما أنها تعرف الرغبات و الأهداف المتفق عليها اجتماعيا و التي تدخل في عمليات التعلم و التنشئة الاجتماعية، فالقيم هي مستوى أو معيار للانتقاء من بين البدائل هو المقياس الذي يتخذه الشخص لقياس أمام الشخص الاجتماعي في موقف اجتماعي [82](ص272).

فالمستوى أو المعيار هو المقياس الذي يتخذه الشخص لقياس الأمور من مواقف و أفعال من حيث فاعليتها و دورها في تحقيق مصالحها و هذا المقياس الذي يتخذه الشخص يقوم على مجموعة من الاعتبارات المرتبطة بوعيه الاجتماعي و إدراكه للأمور و ما تؤثر فيه من مؤثرات اجتماعية و اقتصادية تحيط بالشخص و التي تتحدد بدورها بمحيط الشخص و بالطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها و بطبيعة المجتمع الذي يعيش ضمنه و ما عايشه هذا المجتمع من ظروف تاريخية و اقتصادية و اجتماعية و البيئة التي يعيش في إطارها المجتمع، عملية الانتقاء هذه لا يكون فيها الشخص حرا طليقا و إنما هو مشروط بوضع و فرصه و كلما ارتقى الشخص في السلم الاجتماعي تعددت وتنوعة فرص اقتنائه [82](ص272). كما أن كل مجتمع يضع لنفسه قيما خاصة به و بيئته الطبيعية، ففي المجتمع الواحد تختلف القيم المجتمعين الحضري و الريفي، فقيم الأسرة الريفية تتميز بأنها ذات طابع جماعي و هذا يعني أن قيم الشخص لم تكن منفصلة عن قيم الجماعة و بالتالي فقيم المجتمع الريفي تتصف بأنها جمعية و عامة و هي مشاركة و تنصب بالدرجة الأولى حول القيم الأسرية.

و حسب (محمد عاطف غيث) يمكن أن تصنف القيم في الأسرة الريفية إلى نوعين:

أ) – قيم أساسية : تنصب حول الأرض و الأولاد الذكور بالدرجة الأولى، فالأرض تمثل بالنسبة للإنسان الريفي مجموعة من الخصوصيات فهي ذات قيمة عظمى، إذا أنها تمثل مركز للعمل الزراعي و قوة اقتصادية و اجتماعية وسط المجتمع الريفي، فالأرض تحدد مركز الأسرة و نفوذها – و هنا نقصد الأسرة الممتدة – إذن أن الأرض هي مصدر للحياة و الرزق ، و يقاس مركز الأسرة الريفية بما تملكه من أراض و مقدرا ما يبذل فيها من جهد و عمل [74](ص51).فالفرد الذي يعيش بدون أرض في المجتمع الريفي يعني أنه يعيش بدون أن تكون له سلطة أو مركز لائق وسط أقرابه، فالأرض تحدد مكانة الريفي ، فهي و العمل الزراعي يتصف بصفة التقديس، فالزراعة شيء عملي تسوده المشاعر الدينية و العمل .

الزراعي هو أسمى الأعمال مقارنة بالأعمال و المهن الأخرى كالتجارة و الحرف المختلفة فهي أقل شأنا و قيمة من العمل في الأرض.

و إلى جانب القيمة العليا للأرض ة التي يجعلها الفلاح قيمة لا تقل أهمية عن قيمة الأرض، إن لم نقل أنها تابعة و متكاملة معها ألا و هي إنجاب الأولاد و خاصة الذكور منهم، فالأولاد يمثلون الإنتاجية و القوة الاجتماعية على سواء [82](ص53). لهذا نلاحظ أن الأسرة الريفية تحرص على الإنجاب و زيادة النسل لأنهم يمثلون درع اقتصادي و اجتماعي لا يستهان به و لهذا ترتفع قيمة المرأة الولد التي تنجب الذكور أكثر مما تنجب الإناث، فالأرض و الأولاد يمثلان الدعامتين التي تقوم عليها قوة الأسرة الريفية و مركزها في الوسط الريفي و على أساس هذه القيم الأساسية تتفرع مجموعة من القيم الفرعية الناتجة عنها و التي تعكس تبجيل الإنسان الريفي للأرض و العمل الزراعي و الافتخار بالأولاد الذكور .

ب) – القيم الفرعية : إلى جانب القيم الأساسية التي يعتقد بها الإنسان الريفي و المتمثلة في الأرض و الأولاد هناك فرعية الأساسية و التي يسير عليها الريفي و تعد بمثابة موجهات لسلوكه و من هذه القيم الفرعية نجد الريفي يجل الصلاح و التدين و يجعلها مقياسا في الحكم على الآخرين و قد لا يكون الريفي متدينا و لكنه يحرص أن يظهر بهذا المظهر حتى لا يفقد مركزه القيمي في نظر الآخرين [82](ص53). فالتدين يعد مقياسا للحكم على صلاح الأفراد و في عملية التدريب الاجتماعي و التنشئة الاجتماعية يفرق الريفيون بين الذكور و الإناث فيعلون من شأن الرجولة و يؤكد الدوافع الإيجابية فيهم، أما الإناث فيهن الدوافع السلبية [82](ص54). إذا أن الريفي كما سبق ذكره يحرص على إنجاب الذكور الأولاد و يحبذهم على الإناث و هذا يمثلونه من قوة اقتصادية و اجتماعية .

فاعتبار الفرد يعمل منذ صغره إلى مماته على تقديم المصلحة العامة للأسرة الريفية الممتدة على المصلحة الخاصة به و قد لا يتسنى له التفكير في المصلحة إلا بعد أن يفكر في مصلحة أسرته ، فتدريبه الاجتماعي كان يتخذ طابعا جمعيا عن طريق كبت الدوافع الجمعية [74](ص54).وهذا ما أدى إلى

الاستقرار داخل الأسرة الريفية و كذا حجم التضامن الآلي بين الأفراد الأسرة الممتدة ، كما انه من القيم التي تلقن الأطفال هي أن يعلم أن يخضع دائما لرأي من هو أكبر سنا و لذلك كان توقير الكبار من الأمور التي تدخل في تقدير الشخص، فالكبار السن في المجتمع الريفي دور و مكانة الحاكم الراقب و الحكيم بشؤون الحياة و كيفية التصرف إزاء المواقف و العمل بهذه القيمة و المتمثلة في تقدير كبار السن و احترامهم هي من أهم أسباب التضامن و التماسك الذي تعرفه الأسرة الريفية الخاضعة لسلطة الأب أي سلطة من هو أكبر سنا ، كما يؤكد (دور كايم) دور التضامن الآلي حيث يرى الآخرين و في هذه الحالة تكون الالتزامات المشتركة قليلة و هذا ما يطلق عليه دور كايم فقدان المعايير أو الأنوميا [83](ص 120).فالتضامن بين أفراد الأسرة الريفية يعزز من حجم التماسك و يحدث انهيار و تفكك لهذا البناء الأسري المتعاضد في حالة تحطم أو ضعف مثل هذه القيم في المجتمع .

الأسرة الحضرية الجديدة:

تعتبر الأسرة - كما هي الحال دائما – واحدة من أهم النظم الاجتماعية في المناطق الحضرية في البلاد النامية، و من المهم لفهم الأسرة في مثل هذا السياق أن نبدأ بالإشارة إلى بعض السمات الشائعة للأسرة هناك، فمن الأمور الشديدة الاحتمال أن المهاجر بمغادرته لقريته أو بيئته الريفية و اتجاهه إلى المدينة بهجرة بيئة كان يتمتع فيها بالانتماء الوثيق إلى أسرة معينة .

فإذا واجه المدينة منفردا في البداية ، فسوف يحس نفسه وسط بيئة غريبة عليه نسبيا ، أما إذا هبط المدينة بأسرته فسيجد أيضا أن البيئة الحضرية تمارس تأثيرات فعالة في الأسرة كنظام اجتماعي ضرورة التكيف لظروف جديدة في البيئة الحضرية ، و ازدحام المساكن الذي تجده الأسرة في المدينة و التعرض لأسلوب الحياة الحضري الجديد ، و من شأن هذه المؤثرات بصفة عامة أن تجعل عملية تخلي الناس عن أساليب حياتهم القديمة .

و من هذا مثلا أن يجد عضو الأسرة نفسه مضطرا تحت تأثير الضغوط المتزايدة إلى تكوين أنواع جديدة من الالتزامات التي لم يكن يعرفها من قبل في الريف ، و سيكون لتلك الالتزامات تأثيرها في أنماط الالتزام الأسري و القرابي التي كان يألفها في الماضي .

5.4. القيم الريفية المتغيرة في الوسط الحضري :

يعد حدوث التغير في نسق من الأنساق في المجتمع كمؤشر يصطحب جملة من التغيرات في باقي الأنساق الأخرى، لأن كل تغير يؤدي إلى حدوث جملة من التغيرات ، فالتغيرات التي تحدث في المجتمع الريفي أثرت على نظام القيم في الأسرة الريفية و ظهر هذا التأثير من خلال تغير بعض القيم و نظرة الريفي للحياة و كذا تغير نظرته لبعض المسائل كخروج المرأة، تعليم البنت و غيرها من المؤشرات التي تدل على تغير نظام القيم في الأسرة الريفية .

" فنظام القيم في الواقع هو اهتمام أو اختيار أو تفضيل يشعر معه صاحبه أن له مبرراته الخلقية أو العقلية أو الجمالية أو كل هذه مجتمعة بناء على المعايير التي تعلمها من الجماعة و وعاها في خبرات حياته نتيجة عملية الثواب و العقاب ، فنظام القيم هو مرآة تعكس معايير الجماعة " [15](ص227). و من القيم البارزة التي تغيرت في الأسرة الريفية هي تلك الخاصة بالمرأة، فدخول المرأة و هي كائن أساسي من أركان الأسرة ميدان العمل الإنتاجي و انخراطها في جميع الميادين و مشاركتها في عملية التحويل الاجتماعي و كذا التغير الملحوظ في النظرة الحالية للمراة في جميع مظاهر حياتها و أوضاعها الاجتماعية [84](ص63). و بواسطة الاحتكاك المباشر كان له تأثيرات على بعض القيم في الأسرة الريفية في الماضي، كان مقصورا على الضروري فقط كالزيارات العائلية أو لمرض أو غيرها من الضروريات و لا تخرج بمفردها و هذا سواء كانت متزوجة أم غير ذلك ، فتكون مصحوبة إما بابنها أو أخيها أو شابههم ، فكانت إذا خرجت لأمر حتمي فلا بد أن تكون في حراسة زوجها و تكون محجبة مقنعة [84](ص63).و كان ذلك التشدد من قبل الزوج كان يزيد من قيمتها و يرفعها إلى مصاف المدللات و لكن بحدوث التغيرات فإن المرأة الحديثة في المجتمع الريفي لا ترى في تحجبها عن الناس و المجتمع و مكوثها في البيت أين تخرج إلا في الأمور الحتمية فإنها ترى في احتجازها عن الخروج للعمل أو غيره كل معاني التعسف و الإذلال و التأخر عن ركب الحضارة.

1.5.4. خروج المرأة للعمل :

أما بالنسبة لعمل المرأة قبل الهجرة إلى الوسط الحضري ، عملها كان يحط من قدرها و يقلل من قيمتها ، لأن عمل المرأة كان في نظر الناس دليلا على الحاجة و العوز و في بعض الأحيان كان يفسر على انه استهتار و اللامبالاة بما تنص عليه الفضيلة و الأخلاق [84](ص63). فخروج المرأة للعمل المأجور كان نادرا و لم يكن مرغوب فيه حتى و لو كان هذا العمل نابع عن الحاجة ،فالمرأة العاملة لم تكن لها نفس المكانة الاجتماعية بالنسبة للمرأة الماكثة بالبيت، فمكوث المرأة في البيت و تسييرها لشؤونها و شؤون زوجها و أولادها كان هذا النوع من القيم هو الذي يعزز مكانتها و يزيد من قيمتها ، أما حاليا فأصبح عمل المرأة مقبولا لدى فئات كثيرة من السكان و ضرورة ملحة لعميلة التنمية الاقتصادية سواء تعلق الأمر بالمرأة في المدينة أو الريف و أصبح العمل مطلبا لكثير من النساء [84](ص63) فتغير نظرة الأسرة الريفية نحو خروج المرأة و بالأخص للعمل كان من شأنه أن يحدث بدوره مجموعة من التغيرات في باقي القيم في الأسرة الريفية .

فخروج المرأة الريفية للعمل سواء كانت تعمل فعلا أم راغبة في الحصول على العمل ما هو إلا أكبر دليل على تغير القيم الريفية التي كانت فيما سبق محافظة نحو خروج المرأة.

فتغير العقليات بالنسبة للجنسين الرجال و النساء على السواء و الذي هو راجع كما سبق ذكره إلى تأثيرات المدينة و كذا انتشار وسائل الإعلام و الاتصال المختلفة و ما تتضمنه من ثقافات متنوعة، كان له أثر في تغير العقليات و تراجع بعض القيم كالتخفيف من حدة السلطة التي كان يمارسها الزوج على زوجته أو بصفة عامة الرجل على المرأة، فحصول المرأة على عمل و مشاركتها في رفع القدرة الاقتصادية لأسرتها و تحول الأساس الاقتصادي الذي كانت تقوم عليه الأسرة الممتدة بالدرجة الأولى على الأب الذي كان مركزا للسلطة و المتصرف الوحيد في الميزانية.

فبمقارنة الأمس باليوم نلاحظ أنه في الماضي كانت الأسرة الريفية بما يحمله من عادات و قيم تحول دون الخروج المرأة إلى ميدان العمل، بل مجرد خروجها من منزلها كان مخالفة للقيم السائدة.

ويعود سبب منع المرأة في الماضي من الخروج إلى الحياة و الاحتكاك المباشر بالناس كان يعود للخوف من مشاركتها في الحياة نتيجة لهذا الاحتكاك أو نضج وعيها مما يجعلها تفهم و تدرك حقوقها و واجباتها خاصة في أمر زواجها، فهذا التفتح في عقلية المرأة لا يناسب قيم الأسرة الريفية لأن وعي المرأة ينتج عنه مخالفة قيم و تقاليد عرفتها و عملت بها الأسرة الريفية منذ أمد طويل و مع التغيرات التي عرفها بعد الانتقال إلى المدينة وسائل الاتصال والإعلام المختلفة و تأثيرات المدينة جعل أفراد الأسرة الريفية يطلعون على أشكال أخرى و أنماط مغايرة للسلوك من عادات و قيم و تقاليد، أي بمعنى آخر طريقة أخرى للحياة، كل هذا ساعد على انتشار الوعي لدى أفراد الأسرة الريفية و المرأة على وجه الخصوص ، حيث أصبحت اليوم أكثر وعيا مما كانت عليه أمس و دخلت ميدان العمل مما كان له أن يحدث جملة من التغيرات على نطاق الأسرة ، فالتغير يزيد القوة داخل الأسرة، فمشاركة المرأة الرجل في تحمل أعباء الحياة و المصاريف الخاصة بالأسرة كان من شأنه أن يرفع من قيمة المرأة، و أصبحت تشارك في القرارات و في تسير الشؤون المنزلية، أي أصبح للمرأة مكانة أكبر و سلطة داخل أسرتها مقارنة بما كانت عليه في الماضي ، حيث لم يكن لرأيها أية أهمية بل و لا تجرؤ حتى على التصريح به أو الاعتراض عن موقف أو قرار اتخذه زوجها [84](ص64).

2.5.4. تعليم الفتــاة:

يعد التصنيع في المجتمع و التطور التكنولوجي و كذا التقدم المعرفي إلى جانب الانتشار الثقافي العام في المجتمع بأسره و الذي تكون فيه المدينة مركز إشعاع بالنسبة للريفيين [74](ص38).و انتشار الوعي الثقافي على مستوى الماكروسوسيولوجي في المجتمع نتيجة الاحتكاك والتأثير بالمجتمعات المتقدمة، كان من شأنه أن يؤثر بدوره على الأسرة الريفية نتيجة زيادة صلات الريفي بالمدينة من جهة و انتشار وسائل الإعلام المختلفة من جهة أخرى، هذه العوامل جعلت من الريفيين أنهم يحسون بقيمة التعليم عن طريق احتكاكهم بالموظفين، ثم تصورهم أنه يمكن أن يجعلوا من أبنائهم مثل

هؤلاء بمجرد إرسالهم للمدارس [74](ص38).فكانت للقوانين الحكومية الخاصة بالحياة الاجتماعية و التنظيمية أن يحتك الريفي مباشرة مع أفراد من المدينة و هذا الاحتكاك أثر على نظرة الريفي إلى العديد من مواقف و سلوكاته اتجاه أمور محددة و من بينها النظرة للتعليم، ففي الماضي لم تكن مطالب الأسرة الريفية تتوجه نحو التعليم، فطالما معرفة الكتابة و القراءة لا شأن لها بالعمل الزراعي فهي غير ضرورية و بالتالي تعلمها هو مضيعة للوقت [74](ص39).فباحتكاك الإنسان الريفي بالمدينة، كان من شانه أن يؤثر على اتجاهه نحو التعليم ، فالتعليم بالمقابل يؤثر تأثيرا مباشرا في تلك التغيرات ، إذا أن التغير في النظرة إلى التعليم كان متفقا مع الاتجاهات العامة للتغير في المجتمع الريفي ككل [74](ص37).

فقد أدى التعليم إلى قلب معايير سائدة في المجتمع و فتح المجال أمام انتشاره بين أفراد المجتمع الريفي دور في ظهور قيم جديدة و تراجع بعض القيم التقليدية و من هذه القيم تعلم الفتاة، فالتعليم أتاح فرصة أمام الفتاة للخروج بدورها لطلب العلم و العمل في آن واحد ، فمن الطبيعي أن يفتح التعليم مجال العمل أمام المرأة، فكما أن تعليم المرأة في حد ذاته قيمة جديدة فتحت من جهتها المجال لظهور قيم أخرى تعدت آثارها نطاق الأسرة الريفية الممتدة إلى مؤسسات اجتماعية و اقتصادية أخرى في المجتمع إذ يلاحظ في الفترة الأخيرة من التغير الإقبال الواسع للفتيات على المدارس، بمختلف أطوارها و متابعتها للدراسة، فالتعليم اليوم و خاصة بالنسبة للفتيات يعد عنصرا هاما في سياق تحول وضع المرأة إذ انجرت عنه جملة واضحة من القيم خاصة منها المتعلقة بالزواج و الاختيار للزوج المناسب .

و من أهم الأسباب التي أدت إلى تغير موقف الأسرة الريفية اتجاه تعليم أبنائها سواء كانوا ذكور أم إناث الانتشار الثقافي العام في المجتمع الكبير، إذ مس هذا الانتشار سكان المدن بالدرجة الأولى ليؤثر هو بدوره على سكان الأرياف المهاجرة إليها، فإطلاع الريفيين على نماذج أحرى من السلوك [74 38](ص). و طريقة أخرى للعيش و الكسب جعلهم يحسون بقيمة العلم هذا من جهة ، كما أن التعليم فتح أبواب جديدة للكسب و الرزق ومصادر أخرى للثروة غير الزراعة و العمل الزراعي .

كما أن تعلم الأبناء اليوم يكسب أسرهم مركزا اجتماعيا سواء كانوا ذكور أم إناث، فوصول البنات اليوم إلى مستوى تعليمي عالي يكسب أسرتهن مركزا اجتماعيا مغاير للمركز الاجتماعي الذي تكسبه الأرض و العمل الزراعي و الأولاد الذكور، فبمقارنة قبل و بعد الهجرة كانت التقاليد و عادات الأسرة الريفية تجعل من الأب صارما و متسلطا على أفراد أسرته خاصة النساء منهن، أما اليوم في الوسط الحضري يلاحظ بعد هذه المقارنة التغير الجاري الذي ساد بعض القيم المتعلقة خاصة بالسلوك الاجتماعي في أوساط الأسرة الريفية ، فأصبحت الأسرة الريفية اليوم تسجل بناتها في المدارس تلقائيا خاصة بعد ظهور قانون مجانية التعليم و كذا سياسة الدولة في محو الأمية و نشر التعليم بين أوساط الريفية كما أن للاحتكاك بالمدينة و الثقافات الأخرى التي تتلقى عبر وسائل الإعلام و الاتصال المختلفة

أدت بالأسرة الريفية إلى التقليد و محاكاة سلوك الريفيين بعضهم ببعض، كل هذه العوامل ساعدت فتاة الريف عل الخروج لطلب العلم بتشجيع من أسرتها الريفية، إذا لم تعد الأسرة اليوم تقف حاجزا أمام خروج الفتاة لطلب العلم.

3.5.4.أسلوب زواج الفتاة:

يعد الزواج أساس لتكوين أسرة و قد عرفت هذه الرابطة عبر مجتمعات مختلفة و حضارات عديدة، أي أن هذا العقد عرف في ثقافات متعددة و لكل ثقافة طريقتها و طقوسها في إتمام هذا الزواج و لكل ثقافة عادات و قيم متعلقة بكيفية أدائه و إتمامه سواء كانت هذه الثقافة بدائية أو ريفية و حضرية ، فثقافات المجتمعات الريفية تتسم بسمات تميزها و تتطبعها بطابع خاص تلك السمات المميزة في خضوع الزواج خضوعا يكاد يكون تاما لمجوعة عادات اجتماعية و قيم معينة [15](ص246). و في هذه الإطار سوف نتطرق لمسالة الزواج إلى دور الفتاة في الماضي في المجتمع الريفي في اختيار شريك حياتها و هل كان لها دور في إتمام هذا الزواج ؟ و هل كان لها رأي و موقف في اتخاذ مثل هذا القرار يخص مستقبلها أم لا رأي لها و هل تغيرت قيم الأسرة الريفية نحو تزويج الفتاة ؟

إن الأسرة الريفية معروفة بصرامة رب أسرتها و سيطرته على أمور الأسرة وشؤونها، وكذا التحفظ الذي تعرف به الأسرة الريفية و المحافظة على العادات و التقاليد والمتوازنة من السلف إلى الخلف ، والتي كانت تحرص على استمرار مثل هذه العادات والقيم ويعد تزويج الأبناء من أهم الاهتمامات التي تشغل الأسرة الريفية، لكن هذا الأخير تأثر هو الآخر بالتغيرات التي طرأت على الأسرة الريفية ،و الذي يعتبر التغير في ميدان الزواج من أهم التغيرات الواضحة في الأسرة الريفية، بحيث أن التغيرات كان لها أثرها على تغير النظرة للزواج إلى طريقة تزويج الفتاة ، بحيث في الماضي لم تكن الأسرة الريفية و على رأسها رب الأسرة لم يكن يرى داعيا للأخذ برأي ابنته في أمر زواجها و إنما كانت الفتاة تزوج دون أن تعرف حتى الرجل الذي ستزف له ،و كذلك الأمر بالنسبة للذكر، بحيث هته الآخرة ، لم يكن بأوفر حظ منها فهي في هذا الشأن لم يكن للمرأة الريفية أي حق في اختيار قرينها و نجد أنها كانت محرومة من هذا الحق لأن أمر الزواج متروك للأسرة التي يرأسها الأب.

فالزواج في المجتمع الريفي كان إلى درجة واضحة اتحاد بين أسرتين أكثر منه بين فردين، فالفتاة كانت لا شان لها في اختار،بحيث يتفق أهل الزوجة مع أهل الزوج في كل ما يخص أمور الزواج، و ما على الفتاة إلا الطاعة و الانصياع للأوامر و أدلها و ما كان لها أن تعارضه في قرار اتخاذه ،و حتى و إن كانت الفتاة ترغب في شاب آخر كان عار عليها أن تدلي بشيء كهذا لأنها تلقى العقاب والاحتقار من طرف أسرتها ، فقد كان عيب على الأولاد أن يصارحوا أولياؤهم برغبتهم في شاب معين و غالبا ما كان الزواج في الماضي يتم بين الأقارب و أبناء العمومة أي زواج داخلي و هذا

النوع من الزواج في نظرهم يضمن أكثر وحدة و تضامن للقرابة و غالبا ما كانت الفتاة ما تزوج لابن عمها و هنا الفتاة و الشاب هما في نفس الموقف من حيث عدم قدرتهما على مخالفة الوالدين و الخضوع لرغبتهما ، فالوالدين في الماضي وفقا للقيم الجمعية التي تسود الثقافة الريفية ،

كان الوالدين هما اللذان يختاران عروسا لابنهم، في حين يحرم هذا الاختيار على الشاب نفسه لأن الأم على وجه الخصوص هي التي تكون مستقبلة للفتاة، فالأم تمثل في هذه الحالة الأسرة ككل أما الابن فما هو إلا مجرد فرد مطموس بشخصية الأسرة كجماعة.

فالوالدين حين اختيارهم لفتاة معينة فإنهما لا ينظران لمصلحة الابن من حيث ميله أو عدم ميله للعروس، بل ينظران لمصلحة الأسرة كجماعة و في هذه الحالة لا يمكن لأم الشاب أن تختار فتاة يكون والدها أو أحد أقاربها المقربين معاديا لأب الشاب و أسرته، كما أن والد الفتاة من جهته غالبا ما يفضل لنفسه و لأسرته الأسرة المكتفية ماديا و الميسورة الحال و هذا بالنسبة للتفصيلات أرباب الأسرة ، أما بالنسبة للأمهات و خاصة منهن التي تكون والدة الشاب فهي تختار لابنها الفتاة التي تنسجم معها هي أولا و تعمل على حسن معاشرتها و خدماتها و طاعتها و اشتراكها في أعباء المنزل، أي هنا تختار الفتاة المدركة لشؤون البيت و الأعمال المنزلية خاصة بالحياة الريفية أي كانت في الماضي توضح خبرة الفتاة في العجن و إعداد الطعام و المهارة في أداء الأعمال المنزلية تكون مقياسا و عاملا هاما في الاختيار للزواج و ذلك كان الزواج اقتصاديا من هذه الناحية [15](ص246)، فالذكر و الأنثى أمس كانا يخضعان كليهما لرغبة الوالدين و أمر زواجهما خارج عن نطاقهما و إنما هو بالدرجة الأولى متعلق برغبة الأسرتين في الاتحاد للزواج و مع ذلك يمكن أن نقول أن الفتاة في الماضي كانت الأكثر حرمانا من الشاب فيما يخص حق اختيار شريك الحياة .

و من ملامح تغير قيم الأسرة الريفية اليوم في الوسط الحضري هي تلك الخاصة بالفتاة و أمر زواجها، فلم تعدد الأسرة الريفية اليوم ذات سلطة نهائية و مطلقة في تزويج الفتاة، فالزواج اليوم أصبح رغبة فردية أكثر منه جماعية و أصبحت اليوم الحرية في الاختيار و هذا نظرا لارتفاع قيمة الفرد كوحدة شبه مستقلة سواء تعلق الأمر بالفتاة أو الشاب على حد السواء .

فخروج المرأة اليوم للعمل و مستوى الوعي الثقافي الذي أصبحت تتسم به نساء الأسرة الريفية ومشاركتهن في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و الاحتكاك بسكان المدينة عن طريق ربط علاقات اجتماعية جديدة -الجيرة- ، في كل موقف يصادفهن و هن في العمل أو في المدارس أو في الأسواق أو في أي مكان آخر، مكنهن من تكوين صورة أو فكرة على الجنس الذكري أكثر و يمكن أن يسهم هذا في وضع صورة للشاب الذي تفضله، أي أصبحت للمرأة اليوم نسبة من الحرية التي تسمح لها باختيار شريك حياتها من حقها أن ترفض الشبان الذين يتقدمون دون إجبار من الوالدين الهام على التغير هو أن عدد من الفتيات يتزايد بمرور الزمن يرفض من يتقدم لهن من الشبان [74](ص205). زيادة على

اتساع رقعة الاختيار بالنسبة للجنسين وكذا ارتفاع نسبة العزوبية في أواسط الشباب الريفيين نتيجة ضيق المساكن –أزمة السكن في المدينة -،هذا كله كون الأساس في عدم التحكم في القيم الخاصة بالزواج ، عن تلك التي كانت سائدة في المجتمع الريفي، و هذا أكبر دليل على تغير القيم الخاصة بالزواج و بحق المرأة في اختيار الشريك المناسب لها، و يمكن هذا الحق في الاختيار في المواقف أو الرفض للشبان الذين يتقدمون لها ، حتى أن غالبية الأسر الريفية اليوم لا يجدون جدوى في إجبار بناتهم على زواج لا يرغبن فيه بأن تجاربهم الشخصية أثبتت لهم أن تسلط الوالدين على أبنائهم و خاصة في أمر هام كالزواج لا يعود إلا بالنتائج الوخيمة على هؤلاء الأبناء و من شأن هذا الإجبار أن يجعل من الأبناء الذكور أو الإناث يمضون حياة زوجية متوترة و مليئة بالقروض و المفاجئات نتيجة لعدم معرفة كل واحد بالآخر و كذا عدم الرغبة في هذا الزواج .

4.5.4. ازدواجية البنيات الاجتماعية :

تعتبر البنيات الاجتماعية من بين العناصر التي يتركب منها المجتمع التقليدي الريفي و هي لازالت تستمر على حيويتها في الوسط الحضري، عكس الافتراض الذي مؤداه أن المهاجر ينتزع نفسه من الانتماء إلى القرية، و انه يبتعد عن مجموعته الأصلية التي مكثت في القرية و التي تقيم في المدينة .

إن معظم الباحثين كانوا ينتظرون أن البنيات الاجتماعية تنتقل من بنيات اجتماعية تقليدية حديثة خاصة مع الاضطرابات الاجتماعية الاقتصادية الأساسية التي عرفتها الجزائر مع الهجرة الريفية، إلا إن هذه البنيات الاجتماعية لم تعرف إلا تغير طفيف جدا، عندما هاجر النازحون جلبوا معهم كل ما يملكونه من إرث اجتماعي و ثقافي و لقد أكد " بن عطية " أن عائلات كاملة عند وصولها من الريف نحو المدينة، تنتقل البنيات الاجتماعية و أنماط الحياة المعيشية القديمة [84](ص154). فهذه العائلات تظل وفية قدر المستطاع لعاداتها و تقاليدها حتى في المدينة أيضا فإنها تعاني من ضغوطات التنظيم القبلي الجماعي و مثلما يقول " بوتفنوشات " ((فمازال عضو الجماعة المنتمية إلى العائلة المندمجة في عشيرة مصغرة و التي تنتمي هي نفسها إلى العشيرة، لازال يحافظ إلى يومنا هذا على وعيه الواضح بانتمائه)) [83](ص45).و هذا الانتماء يوجد عدة مفاهيم تعبر عنه و هي الدوار، الفرقة، العرش، السلف المسمى به، التاريخ الأسطوري لهذه العائلة، تبدو كبطاقة تعريف ليست مدنية إنها اجتماعية بالنسبة لكل شخص، عندما تكون الهجرة نحو المدينة نهائية، و هي أيضا مفاهيم يحتفظ بها الذين هاجروا ترابهم العائلي حيه في نفوسهم [45](ص123).

إن الاستقرار في المدينة لا يتبعها مثلما ادع إلى ذلك بعض الباحثين إلى تفكيك البنية الاجتماعية و إلى انفصال النازح عن مجتمعه الأصلي و عن جماعته العشائرية في المدينة، فإن البنيات الاجتماعية لم تتفكك كليا فهي عرفت تطورات بطيئة جدا و يضيف " بوتفنوشات " أنه من خلال بحثه عن تطور

العائلة الجزائرية قد وجد رواسب، ثوابت أو تغيرات طفيفة في الانتقال من البنية الاجتماعية التقليدية إلى البنية الاجتماعية الحالية [41](ص12).و هذا ما يدعم فكرة وجود و إصرار البنية الاجتماعية التقليدية في الوسط الحضري، عامة من المستحيل على العائلة النازحة أن تمزق أواصرها بسهولة بالبنية القديمة فهي تظل دائما مرتبطة بالجماعات القرابية العشائرية الموجودة في المدينة و في الوسط الأصلي و هذا ما يؤدي إلى انتمائها في نفس الوقت إلى المجموعة العشائرية في الريف و المجموعة العشائرية في المدينة .

و يعني الرجوع دائما إلى أنظمة مرجعية متطبقة، النظام المرجعي الأصلي الريفي و النظام المرجعي لمكان الإقامة الحالية، فيؤكد " بوتفنوشات " أنه بالأحرى يتعلق الأمر بتعدد الأنظمة المرجعية الاجتماعية المرتبطة باختلاف المجموعات الموجودة، مجموعات منحدرة من وسط جغرافي، ثقافي و اجتماعي مختلف [71](ص74). بما أن كل العائلات النازحة تنقل معها إطاراتها الذهنية و تصوراتها الاجتماعية التي تحافظ عليها وفاء للماضي بالقيم فاستقرارها في المدينة، و تجمعها على شكل عائلات ممتدة، بحيث كل نازح ينجذب نحو أقاربه نحو الجماعة القديمة من نفس القبيلة مما يخلق التجمع التقليدي العشائري الذي يدوم في المدينة، لكن هذه القبيلة أثبت " بوتفنوشات " أنه لا نجدها في المدينة مثلما عي في حالتها الأصلية فهي في الأحياء القصديرية في ضواحي المدينة، لكن أكثر مما هو ممكن فإن أعضاء نفس التجمع الريفي يتجمعون من جديد في المدينة أولا من أجل الأمن (الثقة) إما بنوع من التجارة أو تأجير سكن جماعي، أو بوسائل أخرى مختلفة تسمح بدوام الاتصال بيت الأعضاء (مثلا وقت الفراغ: المقهى الذي يعتبر كمكان لالتقاء أعضاء من نفس الأصل الجغرافي) [17](ص19).
بالتالي فلا يمكن أن نقيم قطيعة بين البنية الاجتماعية التقليدية و البنية الاجتماعية الجديدة، لأن تغير إطار الحياة الاجتماعية من وسط ريفي تقليدي نحو وسط متحضر لا يعني انفصال بين النمط المعيشي الريفي و النمط المعيشي الحضري، بل مازالت عدة رواسب البنية الاجتماعية الجديدة و في الواقع تتطور البنية الاجتماعية الجزائرية ببطء و ليس التغير في قوة كافية لكسر البنية الاجتماعية و لتطبيعها بحركة ثورية سريعة [17](ص20).

إن استمرار البنيات الاجتماعية التقليدية في المدينة يعرقل من سيرورة الاندماج التي يطمح إليها المتحضرون الجدد، خاصة أن هؤلاء يعيدون تشكيل التجمعات التي تحافظ على الحياة الجماعية و استمرارية دم السلالة، رأي آخر يدعم هذا الاتجاه " بن عطية " الذي يقول : (إن الاندماج من وجهة نظر الاجتماعي هو مقيد بالانتقال من بنيات اجتماعية من نوع جماعي إلى المجهول) [85](ص40). و هذا ما لم يحدث، لأن من جهة (البنية العائلية الممتدة التقليدية، المركبة، المعقدة لها بعد دور مهم تلعبه، ليس دور بسيط حاليا فقط، لكن في المستقبل أيضا ..... إن النموذج العائلي الممتد يستمر دائما

في الاشتراك في تسيير المجتمع الجزائري الحالي في الوسط الريفي و في الوسط الحضري) [85](ص41).

5.5.4.إزداوجية البنيات العائلية:

من أكثر الموضوعات إثارة للحوار و التساؤل قضية انتقال البنية العائلية من النموذج الممتد إلى النووي، و عدد كبير من علماء الاجتماع العائلي و الحضري يرون أن التغير الذي تعرض له المجتمع كان له أثره الواضح على بناء العائلة النبي تمثل وحدة بناء المجتمع.

إن العائلة الجزائرية (عانت من اعنف الصدمات من حيث عدم الاستقرار الجغرافي الذي عرفته منذ قرن) [85](ص42).فالهجرة الداخلية إذن و منها خاصة من الريف إلى المدينة، هي الأكثر وضوحا و تأثيرا من خلال التغيرات الاجتماعية التي نتجت عنها.

إن الاضطرابات و الاختلافات الاقتصادية الاجتماعية و الأمنية التي عرفتها بلادنا في التغيير كان لها تأثيرات مباشرة على العائلة، و مهما كانت الأسباب القريبة أو البعيدة فإن العائلة الجزائرية لم تستفيد من الوضع الذي كان من اللازم أن يرجع لها، و في آخر المطاف (ففي المدينة نحن أمام بنية عائلة مضطربة ...) [86](ص25).نعم هي مضطربة لكن ليست مفككة ومهدمة وغير متوازنة مثلما افترض ذلك بعض الباحثين، كما أن نمطها قد تغير من عائلة تقليدية كبيرة الحجم إلى عائلة نواة صغيرة الحجم و أنها تخلت على معظم وظائفها فإن هذه الفكرة الخاصة بتفكيك العائلة أي انتقالها من العائلة الممتدة إلى العائلة النووية التي ظهرت في السنوات السبعينات تعود إلى النظريات المشهورة حول التحديث و تغريب المجتمع الجزائري تحت تأثير التغيرات الثقافية و الاقتصادية الضرورية للتصنيع و البيروقراطية [85](ص40). و يضيف " بوتفنوشات " أنها صحيح مشتتة جغرافيا لكن ليست مفككة اجتماعيا، فهذا التفكيك يفرض اختلال شديدا جدا و عدم اندماج العائلة و بالتالي زوالها نهائيا و هذا ما لم يحدث [86](ص591). فالعائلة الجزائرية هي عائلة مشتتة مجاليا، عائلة مضطربة بحيث عرفت عدة تطورات لكنها طبعا تعاني من آثار غير متوقعة .

و قد أثار بعض الباحثين الانتباه إلى مسألة هامة أخرى، و هي أن نووية العائلة الحضرية الجديدة هو ناتج من عملية التحضير، بما أن العائلة الجزائرية حسبهم تعتبر أكثر فأكثر بخصائص حضرية، إلا أن مثلما أكد ذلك " **هيدر Haider** " (أن التحضير الشديد من الحراك الجغرافي للسكان كان أحيانا مطروح كسبب رئيسي لنووية العائلات، لكن هذه الفرضية لم تكن مبررة إلا جزئيا في الجزائر أين نكشف عن هذا امتداد العائلات) [86](ص578). و هناك دراسات أخرى مماثلة تؤيد نفس الاتجاه بحيث ثبت (أن التحضير السريع عكس ما كان ينتظر لم يؤدي إلى تفكيك العائلة الممتدة إلى أسر أحادية النواة) [85](ص579). و لقد استنتج من خلال هذه الدراسة أن السيرورة الهجرية

للأسرة النازحة التي تمر عبر مراحل معينة تناسب أكثر مع تغيرات البنيات العائلية و هذه المراحل هي : مرحلة التفكيك في فترة النزوح يغادر العزاب أو المتزوجين بعائلتهم للاستقرار في المدينة و هذا يؤدي إلى نووية العائلات في المدينة .

و انتهى إلى أن نووية العائلات تنتج من السيرورة الهجرية (في السنوات الأولى من الهجرة) أكثر من نتائج التحضير و الاندماج في المدينة، بما أن هذه الظاهرة تميل إلى الزوال مع أقدمية الإقامة [86](ص 590). نستخلص إذن أن من خلال دورة حياة عائلات الحضرية الجديدة و مدة إقامتها في المدينة نفس ظاهرة التفاوت في البنيات العائلية التي تتجه نحو إعادة تشكيل عائلات ممتدة .

إن بنية العائلة كان من الممكن أن تأخذ هيئة نووية حسب رأي " بن عطية " من خلال بحثه الذي أجري في الجزائر، بنية بسيطة، متشكلة من أم و أب و الأولاد في الوسط الحضري، لكن لم يكن لأن البحوث قد سمحت بالكشف عن بنية عائلة ممتدة ... إن في الوسط الحضري، هناك وجود إصرار العائلة الممتدة [44](ص230).

و تؤكد الدراسة التي قام بها " بوتفنوشات " إلى نفس السابقة حول العائلة الجزائرية إذ البنية الموجودة بكثرة هي العائلة الممتدة المسيطرة على البنية البسيطة، و يعتبر أن العائلة الأبوية (هي الشكل المنحدر من العائلة الممتدة و الذي لا زال يحتفظ بآثار و بنية و نشاط هذه العائلة، كما حافظ على علاقات مع المجموعة العائلية المتبعثرة جغرافيا و اجتماعيا و المنحدرة من العائلة المتسعة، هذا الشكل العائلي الأبوي هو الواقع في القاعدة الجديدة في الجزائر ...) [43](ص33). إن العائلة الأبوية هو الشكل الجديد الذي نتج عن بعض التغيرات التي عرفتها العائلة الممتدة التقليدية التي حددها عل أنها بطريكية و كناتية و لا منقسمة [41](ص42). و بالتالي فالشكل الأبوي هو المهمين في الوسط الحضري ، إلا انه مازالت مستمرة بعض العناصر و الخصائص الخاصة بالشكل الأول الذي ترك آثارا راسخة بقوة .

إن بنيات العائلة الجزائرية في الوسط الحضري غرفت تطورا كبير و هي (تكشف عن أشكال خاصة للتكيف مع التغير الاجتماعي) [87](ص69).و هذا التطور أيضا لم يكن بما فيه الكفاية لخلق قطيعة بين النموذج التقليدي و النموذج الحديث و لقد أثار " بن سالم L.bensalem " الانتباه إلى هذه المسألة الهامة في " البنيات العائلية و التغير الاجتماعي في تونس " فحسب رأيه لا نستطيع تحليل البنيات العائلية في محتوى نظريات التقدم، النماذج القديمة و المخططات التقدمية، لأن بالنسبة إليه إذا كانت ازدواجية العائلية النووية و هي دائما موجودة، فإن العلاقات بين النموذجين قد تغيرت [88](ص37).

فالعائلة الجزائرية هي عائلة متغيرة و الصراع بيت القديم و الجديد، بين التقليد و الحديث هو دائما داخل هذه العائلة، و نفس النتيجة توصل إليها بحث " بوتفنوشات " و هي أن التطور يتم تحت

ضغط اجتماعي مزدوج باحترام التقاليد و التطلع إلى الحضرية و العصر و التحديث [44](ص 142). فالتغير الذي عرفته بنية العائلة الجزائرية يصاحبه استمرار رواسب البنية القديمة .

كما وضح أن (هيكل العائلة " البسيط " أو الزواجية، يسبب ضعفها النسبي، و وضعيتها الغير متوازنة في الهيكل الاجتماعي، تبقى مرتبطة بتعدد علاقاتها بالعائلة الواسعة التي تقيم معها روابط اقتصادية، ثقافية و اجتماعية مختلفة في منطق التعاون العائلي .) [11](ص12).

فحتى البعض الذين أكدوا أن العائلة تميل أكثر فأكثر لأن تصبح عائلة نووية إلا أنها ليست منعزلة اجتماعيا و اقتصاديا لأنها تتمسك على علاقات قوية مع ما يبقى من بنيات و ذهنيات تقليدية، فإن (الإقامة في سكن مختلف بغد الزواج و فردانية المصالح يصاحبه هنا، بالعكس الحفاظ على دور العائلة الكبيرة (كإطار شامل، آمن، جدير بالتدخل في كل مرة يكون ضروري) [88](ص37).

فإن الاستقلالية المادية السكينة للعائلة النووية، أي الزواجية لا يعني أنها لا تقوم بالتزاماتها نحو العائلة الأبوية بالتالي فالحفاظ تحت شكل أو شكل آخر على خصائص العائلة التقليدية أمر محترم، و هذا ما يمكن أن يسمح بتمييزها حسب رأي " بن سالم " (الأسرة المعدلة) [88](ص 38).

عامة فإن الميزة الحقيقية للعائلة الجزائرية الحضرية اعبر عن التناقض بين القوات المحركة للتغير و تلك الخاصة باستمرارية رواسب ريفية، فهي عائلة متغيرة لكنها أيضا عائلة " الملجأ " مثلما وصفها بذلك " **بوهديبة** " و ذلك لأنها لا تسمح للقيم الأصلية و التقليدية بأن تلتجئ و تحافظ على بقاء معين و هو يظن أن هذا الترسب ما زال مستمر [89](ص22).

إن استمرارية خصائص العائلة التقليدية في المدينة يدل على ازدواجية العائلة أي حفاظها على القيم التقليدية و التفتح نحو العالم الخارجي، نحو العصرنة و الحضرية، و ذلك ما يتيح لها التلاعب بهذا أو بذلك حسب الظروف و المصالح، إن العائلة الجزائرية الحضرية عرفت عدة تغيرات إلا أن هذه التغيرات لم تؤدي إلى تفكيك اجتماعي و عائلي و مثلما يقول : " **جامشيد** "(إن التطور لم يكن بما فيه الكفاية لكي يدعم عقلنة المجتمع) [88](ص33). فالعائلة الحالية تجد نفسها تواجه عدة تناقضات و اختلافات ثقافية و اجتماعية و اقتصادية و ذلك ما يؤدي إلى اختلافات البنيات و التصرفات العائلية بالتالي إن (موضوع العائلة الجزائرية بين ثقافتين يجعلها تعيش في وضعية " غموض ثقافي " مما يخلق اتجاهات و تصرفات عائلية موازية أو متناقضة) [90](ص59).

6.5.4.ازدواجية العلاقات الاجتماعية :

إن الانتقال من الريف إلى المدينة لا يعني انتقال من النمط المعيشي الريفي إلى النمط المعيشي الحضري ، أي إن عدة خصائص تقليدية للمجتمع الجزائري انتقلت من الريف إلى المدينة من جراء النزوح الريفي ، فيتعلق الأمر بالاستدلال عن العلاقات الاجتماعية الموجودة في الوسط الحضري أي ما هو جزء من العلاقات الجديدة التي تمسك بها المتحضرون الجدد المنحدرة من النظام التقليدي، و ما هو الجزء من العلاقات الجديدة التي يقومونها في الوسط الحضري؟

إن العلاقات الاجتماعية القديمة مثلما أكد ذلك " بوتفنوشات " (تدوم بشدة و تتأصل في النسيج الاجتماعي الحضري الحالي) [54](ص 56).فهي تتميز بأنها ثنائية لأنها تجمع بين نموذجين من العلاقات : التقليدي و الحديث ، فلأول هي عبارة عن العلاقات التقليدية التي استمرت بعد الهجرة و هي العلاقات العائلية القرابية إما مع الوسط الأصلي أو مع العائلات من نفس العرش الموجودة في العائلات التي مكثت في المدينة، و الثانية تتمثل في الصلات الجديدة التي يقوم بها المتحضرون الجدد في الوسط الحضري .

إن العلاقات الاجتماعية تقريبا نقلت مباشرة من الوسط الريفي التقليدي إلى الوسط الحضري حسب رأي بن عطية (إن عدد من المستأصلين المستقرين في المدينة منذ قريب يحاولون نقل إلى الميدان معاييرهم (قواعدهم) تكتل من " الأكواخ " فهم يجتمعون حسب شبكة العلاقات العائلية في القرية التي تمنح لهم الأمن ، المسؤولية و هي مدركة بأكثر أو أقل جماعيا ، تضامن ... فالعلاقات المبنية في القرية تدوم ، تدعم في المدينة و خاصة عندما تكون لدينا علاقة قرابة مع عضو من التجمع الاجتماعي – العائلي المستقر منذ زمن بعيد) [51](ص46).و كل هذا يثبت استمرار وجود العلاقات الاجتماعية القديمة في المدينة ، و خضوع المتحضرين الجدد للثقافة الريفية .

و تؤيد الدراسات و البحوث التي أجريت في عدد من البلدان العربية قوة الروابط القرابية فمثلا (يشير عثمان في دراسته للبناء الأسري المتغير في الأردن إلى أن العائلات لا تزال تحتفظ بعلاقات قوية بشبكة الأقارب ... و تبين له أن الأغلبية تفضل الإقامة إلى جانب أو جوار الأقارب ... و تتلقى العائلات المنتجات الزراعية من الأقارب القرويين) [91](ص217).و لقد كان إذن من المتوقع أن الاستقرار في المدينة يصدر عنه تشتت العائلات و عزلتها عن شبكة الأقارب إلا أن مثلما يوضح ذلك " جامشيد "

فإن التجمع العائلي في المجتمع الحضري الحالي لشمال إفريقيا و الشرق الأوسط غير مستند فقط على القرابة الأبوية ، فأن الفرد ينتمي إلى سلالتين من جهة الأب و من جهة الأم و أيضا إلى تلك الخاصة بعائلات المصاهرة للزوج و الزوجة) [88](ص41).و يجود رأي مماثل يدعم هذا الاتجاه عند " بن عطية " الذي يرى أن العلاقات الاجتماعية في الوسط الحضري هي تقليدية لأن (هذا النوع من العلاقات الاجتماعية تقريبا جلبت مباشرة من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري) [41](ص

17).كما اثبت " بوتفنوشات " أن البنية المنزلية – الاقتصادية الجزائرية الحالية تتميز بروابط أو علاقات اجتماعية نشأت في وسط العائلة و بين العائلات و انتهى إلى أن العلاقات مع الأقارب تضعف كلما اتسعت دائرة القرابة، و يخضع الأقارب البعيدون حسب منطق دوائر القرابة لعلاقات جد نادرة إذ أن علاقات القرابة على مستوى كل القرابات قد ضعفت من حيث نوعيتها [12](ص45).

إذن عرفت العلاقات العائلية القرابية تغيرات جزئية فقط لكن هذه التغيرات لم تحدث على حساب العادات القديمة للحياة الجماعية و العلاقات الاجتماعية و توضح " **جيبال** " J.M Gibbal (بما أن الحياة مازالت بعد ريفية فإن الروابط العائلية التقليدية يتمسك بها و لا تتغير إلا جزئيا من أجل التقليل من بعض الالتزامات القديمة ، بالتالي فرغم التشتت المجالي للمجموعات الأثنية و الجماعات القرابية المحددة، فلا يوجد قطيعة عامة للبنيات القرابية [13](ص 110).يمكن أن نستنتج أن العلاقات الاجتماعية تغيرت نوعيتها و كثافتها لكن الالتزامات الاجتماعية العائلية فمازالت مستمرة في الوسط الحضري و يؤكد " بوتفنوشات " (أن أهم شيء لا زال باقيا ، هو نظام الالتزام بالمساعدة تجاه مختلف مستويات دوائر القرابة و لا يظهر أن النظام الالتزام هذا مبدأ العطاء و رد العطاء ، بل مبدأ ضرورة استمرارية الضمير العائلي و ضرورة احترام نظام القيم الأساسية) [23](ص123). و يثبت أيضا أن التعاون القبلي يبقى مستمر حتى عند النازح المستقر في المدينة بحيث أن الاقتضاء عليه أن يضحي من أجل أبناء قريته و هذا ليس فقط من أجل أنهم ذوي قرابة دموية لكن كذلك – و خاصة – من أجل العلاقات العرقية القبلية و هو يقول (أن التعاون العائلي أو حتى القبلي يميز كلية هذا الإصرار في العلاقات الاجتماعية) [14](ص145).

إن العلاقات الاجتماعية التقليدية الموجودة في الوسط الحضري مدعمة بالروابط القرابية العائلية بالالتزام بالمساعدة بالتضامن و التعاون العائلي و القبلي و هذه العوامل كلما تتميز بالدوام و الإصرار في الوسط الحضري رغم مل التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري، فعلى الرغم من التوترات و التناقضات التي نتجت عن التحضر السريع فإن المجتمع الجزائري حافظ على عنصر قوي من تنظيمه و الذي يتمثل في علاقات التعاون داخل العائلة [26](ص245).و هذا التعاون العائلي و القبلي يعتبر مثل إصرار ممكن أيضا من طرف جماعة ، فهو يمثل الأمن الاجتماعي بالمعنى السوسيولوجي ... المسند على نظام من الالتزامات المتبادلة و فائدته تبرر تماما في ضمير أعضاء المجموعة العائلية)[14](ص14).

و يمكن أيضا اعتبار الزواج المفضل وسيلة أخرى لتدعيم التضامن الاجتماعي ، و توسيع قاعدة التعاون داخل المجتمع ، و حسب رأي " جيبال " فإن العلاقات مع الوسط الأصلي ، الحفاظ على التعاون

مع العائلة الممتدة في القرية و الانخراط غي الجمعيات ذات قاعدة عرقية أو قروية كلها تعتبر عوامل تناقض تماما مع التحضر الكامل و العميق[51](ص24).

إن العلاقات الاجتماعية في الوسط الحضري هي موجودة بين الرواسب و التغيرات ، بحيث الأولى تتمثل في الحفاظ على العلاقات الاجتماعية التقليدية و الثانية هي إقامة علاقات جديدة خارج العرش ، و رغم أن هذه العلاقات لا تعرف في مجملها مثلما يقول " بوتفنوشات " تغير إلى الوراء [24](ص14). إلا أن التغيرات التي طرأت عليها لم تؤدي إلى تشكيل نظام جديد من العلاقات الاجتماعية بل تركيب فقط خاصة أن العائلات الحضرية مازالت تتميز بتقاليد عدم الانقطاع عن العلاقات مع السلف بطريقة مباشرة .

كل هذه العوامل مجتمعة ساعدت في تقليل حدة هذه الفوارق في الريف ، فشعور الأفراد بالانتماء إلى مجتمعهم بدرجة قوية و كذلك المساعدات المتبادلة ساعد في تقليل هذه الفوارق ، فالفرد لا يحس باختلاف سواء كم حيث الملبس أو المسكن أو طريقة الكلام و كذا التصرف اتجاه بعض المواقف فإنه لا يحس باختلاف بينه و بين جاره .

7.5.4. القيم و علاقات الجوار في المجتمعات الريفية و الحضرية:

علاقات الجوار في المجتمعات الريفية :

تقدم علاقات الجيرة في المجتمعات الريفية على أساس التعاون التلقائي أين يشعر كل فرد بانتمائه إلى عشيرته و قبيلته ، و يتم ذلك بالدفاع عنها في أوقات الشدة من الاعتداءات الأجنبية و هذا ما يكثر في المجتمعات القديمة ، و التعاون و التضامن و التآزر عند حلول المصائب بأحد أفراد القبيلة و كذلك الحال بالنسبة للأفراح حيث برى الأستاذ بوتفنوشات في هذا الصدد و يعطي مثالا على مظاهر التضامن بين الجيران في المجتمع الريفي فيقول أن التويزة عبارة عن شكل من أشكال التعاون الاجتماعي فكانت تقام لمساعدة الفئات الاجتماعية حيث تعود فائدتها لعدد كثير من العائلات و المجتمع .هذا النظام الاقتصادي لم يبلغ فاعليته مثل ما هو عليه في المؤسسات الحالية ، و لكنه كان كافيا لتحقيق الاحتياجات الجماعية ، ففي هذا السياق الأخلاقي و الاقتصادي و الاجتماعي أدى إلى تقوية العلاقات الجوارية[45](ص24).

و تتضح لنا العلاقة الجوارية بين أقراد المجتمع الريفي فنجد أن العلاقة بين الأفراد الجيرة قوية و مبنية على التضامن و التعاون المتبادل و الصداقة و تتصف بالدوام و نادرا ما تحدث نزاعات بينهم على عكس في المجتمع الحضري فأفراد الجيرة يتميزون بالانتماء إلى أصل واحد غالبا و ثقافة واحدة و تاريخ واحد .

ب – علاقات الجوار في المجتمع الحضري :

لقد تغيرت العلاقة الجوارية من المجتمع الريفي إلى المجتمع الحضري ، فبعدما كان المجتمع الريفي يتميز بقوى هذه العلاقة – الجوار – فالعلاقة في المجتمع الحضري تكون سطحية و ذات عدد أكبر منه في الريف مما يتميز باتساع نطاق العلاقات حيث يحس الإنسان أو الفرد أنه مجبر على التكيف مع المحيط الذي يعيش فيه .

إذا هذه الفكرة تغيرت بدرجة ملحوظة بفعل عوامل التحضر، تلك العوامل التي جعلت من المجتمع الحضري مجرد تكدس لمساكن متجاورة لأفراد قد لا يعرف الواحد اسم الآخر و لقد لقي هذا التصور تأكيدا واسع النطاق في التراث السوسيولوجي الذي خلفته مدرسة شيكاغو بدءا **" ميبارك "** و **" يرث "** فيرى بارك : ((أن الجماعات الجوارية فقدت ففي البيئة الحضرية ما كان لها من مغزى في الأشكال البسيطة و التقليدية للمجتمع)) [23](ص14).

إن المجتمع الحضري يتميز بعدم الانسجام فيما بين أفراده حتى و لو كانت الأسرة بجوار بعضها البعض إلا نادرا ، و ذلك ما يتجلى في المناسبات و الزيارات الظرفية و لكن في الأيام العادية فهناك من لا يرى جاره لمدة طويلة ، و كخلاصة لعلاقات الجوار في المجتمعات الحضرية و الريفية نجد أن العاقات في المجتمعات الريفية تكون أقوى منها في المجتمعات الحضرية.. و ذلك نظرا لطبيعة المجتمعات الريفية التي تتميز بتعارف أسرها ببعضها البعض و كذلك وحدة التقاليد و العادات الدين و الثقافية و تقارب مستوى المعيشة و الاقتصادي و قلة عدد الأفراد و الأسر على غير في المجتمعات الحضري التي قد يكون سبب ضعف العلاقات الجوارية كثيرة عدد أفرادها و أسرها و اختلافهم في العادات و التقاليد و مستوى الثقافي و الاقتصادي و اختلاف الأصل الجغرافي .

8.5.4. التغيرات المادية :

كما شمل تغير بعض مظاهر السلوك الاجتماعية نحو المرأة فيما يخص تعليمها و عملها و كذا فيما يتعلق بحقها في اختيار شريك حياتها ،فإن التغير قد مس الأسرة الريفية كذلك من بعض الجوانب المادية في حياة الأسرة الريفية كتغير مواد البناء و شكل المسكن و كذا ما يتضمنه من التغيرات كنوع التأثيث و اقتناء الأجهزة الالكترومنزلية الحديثة و الحرص على تغير المظهر الشكلي للمسكن و كذا النمط الاستهلاكي للمواد الغذائية ، كما مس التغير أيضا اتجاه أفراد الأسرة الريفية نحو الحرف و المهن الحرة غير مهنة الزراعة و العمل الزراعي. وسنتطرق في هذا البحث إلى هذا التغيرات الأسرة الريفية بنوع من التفصيل.

أ-المسكن:

سنتطرق هنا إلى وصف و تحليل التغير في الأسرة الريفية و أول شيء تبدأ فيه هو المسكن الذي يجمع أفراد الأسرة الريفية في الماضي و انعكاسا لشخصية الإنسان الريفي المتميزة بالقناعة و

التقشف و العيش على أساسيات الحياة فقط، فإن هذه الصفات تعكس نمط البناء و شكل مسكن الأسرة الريفية، فالمسكن الريفي كان بسيطا في شكله و في المواد التي تستعمل في بنائه، فالإنسان الريفي لم يكن مهتما بتنسيق المسكن داخليا أو خارجيا أو إعطائه منظرا جماليا و إنما كان الاهتمام الأول ينصب حول حجم و عدد الحجرات الداخلية و اتساع وسط الدار[47](ص56). فالمساكن الريفية في الماضي كانت كلها متشابهة فالسكان الريفيون يعتمدون في بنائها على مواد أولية محلية بسيطة تقوم أساسا على مادتين التراب و العشب الجاف و الماء لتكوين خليط يوضع بعد خلطه داخل قوالب مستطيلة الشكل مصنوعة من الخشب، أما سقف البيوت يكون مشكلا من (**الديس**) و هو نوع من الأخشاب و كانت تطلى بيوت المسكن بمادة الجير ، فالسكان الريفيون كانوا يعتمدون اعتمادا تاما على البيئة المحلية[24](ص145). كما كانت هناك نظرة موحدة حول طريقة البناء و نوعية التخطيط في المسكن ، فالتخطيط الهندسي للمسكن كان عبارة عن غرفة تقع بجوانب المنزل و السقف في وسط الدار يكون مكشوفا على السماء و توضع كالعادة في وسط الدار حديقة صغيرة، فالتنظيم الداخلي للمسكن كان متشابه بحيث كان في كل مسكن مساحة خالية يتوسطه تسمى (وسط الدار) و تكون غير مسقوفة و تقع حولها حجرات مختلفة[14](ص19). ، أما بالنسبة لحجم المسكن كان يتوقف على حجم عدد أفراد الأسرة الريفية الممتدة و خاصة الذكور المتزوجين الذين يقيمون بنفس المسكن مع تخصيص لكل زوج غرفة أو جناح و لهذا يعمل رب الأسرة على توسيع حجم الدار كلما كبر الأولاد الذكور ، أما اليوم و مع التطور الذي يشهده المجتمع بأسره و أريافه و مدنه و مع زيادة صلات الريف بالمدينة و الثقافات المتنوعة التي تتلقى عبر مختلف وسائل و الإعلام و الاتصال و الاطلاع على طريقة حياة سكان المدينة و نوع المساكن التي يقيمون فيها و كل وسائل الراحة التي يتمتعون بها جعل من الأسر الريفية تتأثر بدورها بهذه التجديدات و المخترعات ، فأصبح الريفيون الآن يستخدمون في بناء المساكن مواد من التي تستخدم في المدينة، فلم تعد البيئة المحلية تلبي الأغراض المطلوبة في المسكن كالاعتماد على قضبان الحديدية، البلاط ، الاسمنت، النوافذ، و حتى الطلاء[17](ص189). كما أصبحت الأسرة الريفية تهتم بالمظهر الخارجي للمسكن و مظهره الداخلي و تغيرت طريقة التأثيث و اقتناء مصادر جديدة و تجهيزات متنوعة لم تكن موجودة من قبل كاقتناء الأفران و المذياع و التلفاز و غيرها من الأجهزة التي تستهل الحياة، حتى أن في تخطيط المسكن اليوم تراجعت الأسرة الريفية على البناء على النمط التقليدي السابق الذكر و أصبحت اليوم تفضل النمط الحديث الذي يعتمد على الطوابق أو المساكن المغلوقة السقف و التي يكون سقفها من القرميد فشكل التخطيط الهندسي للمسكن قد ناله قدر من التغير من الريف الى المدينة، أي من السكن المستقل الى السكن الجماعي ، و الأسرة الريفية أصبحت هذه الأخيرة تهتم أكثر بالمظهر الجمالي و الشكل للمسكن و يهتمون فيها بتنسيق المسكن داخليا و إعطائها طابعا حضريا نتيجة احتكاكها بالسكان الحضريين وقرب المسكن من بعضها البعض .

كما يسود في المدينة السكن الاجتماعي في العمارات هذا بالنسبة للأسر الريفية الميسورة ماديا ،والتي لم يحالفها الحظ في الحصول على مسكن مستقل عن طريق شراء قطعة ارض لغرض البناء كما يسود في المدينة مشاكل العقار ورغم ذلك فهي تعمل جاهدة على حصولها على مسكن مستقل غير العمارات فهذا التغير هو بالمحتوم من حيث نمط السكن.

أماكن السكن في الجزائر:

منذ أفريل 2001 ترشح 1800000 جزائري لشراء سكن حسب صيغة الكراء بيع ، فستسمح تعبئة الموارد المالية و المصرفية بتمويل بناء 120000 مسكن خلال العامين المقبلين و فيها 55000 سكن في قيد البناء بفضل تدخل الشركات الأجنبية لتموين نصف البرنامج و المبلغ الذي يشمل مساهمة البائعين الذي يبلغ 20% يمثل 2.7 مليارين من الدولارات و تنتظر مليار إضافيا لعام 2004 و أكثر من ذلك كل سنة خلال السنوات التالية ، و نقيم العجز بـ 1.5 مليار سكن 2001 بإدماج تحسن المساكن و محو السكن العارض، و ننتظر طلبا سنويا جديدا متوسطا بقيمة 120000 وحدة سكنية بأخذ نمو السكان و إعادة صلاحية التراث العقاري الموجود اللازم للسكن في الاعتبار فإنتاج سنوي متوسط بقيمة 200000 سكن لتلبية الطلب الجديد و لتسديد العجز بالتدريج [12](ص18).

و إذا أخذنا السكنات في طور البناء إلى غاية سنة 2003 ، تصبح النسبة شغل المساكن ، حسب كل سكن ، من 6 إلى 5.5 علاوة على تحسن الشروط الشاملة للسكن بشكل أفضل و لاسيما التجهيز المنزلي [32](ص21). و هذا ما يشجع و يحفز نحو الأسرة النووية.

الزحام و الأسرة الريفية :

إن ما يصادف الريفي بعد تنقله إلى المدينة ، البيئة المزدحمة و بيوتا متلاصقة ، و شوارعها ضيقة ، فتحاتها (النوافذ و الأبواب متقاربة يكشف بعضها على بعض) على عكس الريف و داخل الشقة الواحدة ، قد تشترك عدة أسر كل منها يسكن حجرة ، أحيانا أكثر من أسرة واحدة .

و أول ما يتبادر إلى الذهن من سلبيات الزحام هو ظروف نوم أفراد الأسرة ، كيف يتصرفون عندما يدخل الليل ، بديهي أن كثرة العدد و ضيق المكان بعد أن كان متسعا بالنسبة للريفي ، تنعكس آليا على ضيق مكان النوم و المسكن المزدحم يحتوي أثناء النهار عددا من البشر أقل كثيرا من العدد الذي يضمه عند النوم كما نعرف جميعا أن المسكن في البيئات المتخلفة هو في المقام الأول مكان النوم .

إن الزحام ينعكس بالسلب على العلاقات داخل الأسرة ، إذا عاشت عدة أجيال مع بعضها تحت سقف واحد ، و الصراعات التي تنشب حول كثير من الأمور بين الأجيال حول القوة ، و بين الجميع حول الدخل و المصروف ، و بين الحسيين و بين أفراد الحس الواحد و حول كل أمور الحياة .

و تلك الآثار السلبية تخلق سبب تراكمها و بمرور الزمن صورة مختلفة من العلاقات الأسرية، سواء بين أفراد الأسرة الواحدة أو بين الأمر التي تربطها صلات القرابة، أنها تهز القيم الأسرية الأساسية.

و ما يلفت النظر إلى خطورة الآثار السلبية للحياة في منطقة مزدحمة أنها لا تؤثر على الفرد في موقف معين أو بشكل عارض و لكنها تنشئة على هذه السلبيات و تغرس فيه قيما و اتجاهات مدمرة تبقى معه بقيمة حياته تجاه الثقافة السائدة في المجتمع الحضري، و تفتح مجالا للانحراف و التفكك الأسري فالجريمة و الانحراف تغذيهما البيئة المزدحمة .

ب- الاستهــلاك:

و يتمثل التغير في أسلوب الحياة الأسرة الريفية من حيث المأكل و الملبس و اقتناء المواد الغذائية و نوع المواد المستهلكة و كذا اقتناء التجهيزات المنزلية أي بصفة عامة التغير الذي لحق الأسرة الريفية من حيث الاستهلاك كيف كان و كيف هو اليوم في الوسط الحضري؟ فالاستهلاك و كل ما يتعلق به من مطالب و حاجات فقد كانت فيما مضى بسيطة و لذا كان ينصب في أساسه على مواد المعيشة الضرورية أما الكماليات فكان الطلب عليها قليلا جدا [33](ص66). فمطالب الأسرة الريفية و حاجاتها كانت تقتصر على الضروري من العيش فقط و غالبية المواد الغذائية التي كانت تستهلكها من إنتاجها سواء فيما يتعلق بالخضر و الفواكه و أنواع اللحوم أو فيما يخص الألبان و الجبن و غيرها من المواد التي تحضرها الأسرة الريفية في البيت اعتمادا على مواد أولية محلية، فالأسرة الريفية فيما مضى كانت تحقق اكتفاء ذاتيا و كانت كل أسرة ريفية تنتج كل شيء تقريبا لكي توفر احتياجاتها الأساسية[32](ص44).فكانت السلع الاستهلاكية تنتج من عمليات الإنتاج الزراعي المتنوع من إنتاج المحاصيل النباتية و تربية الحيوانات و الاستفادة منها سواء للغذاء أو للعمل الفلاحي أو غيرها من المنتجات المنزلية، كما كانت الأسرة الريفية تهتم بتخزين المواد الغذائية أي تخزن مواد لا تزرع إلا في فصل معين و تستفيد منها بفضل تخزينها في شتى فصول السنة و كان الريفي يعتمد في غذائه أساسا على مادتي الحليب و الخبز و كليهما من إنتاجه الخاص أي الحليب يكون ناتجا عن تربية الحيوانات و الخبز المحضر في المنزل، فالخبز يعد أكثر المواد الغذائية قداسة فلا يسمح بإلقائه على الأرض حتى لا تطؤه الأقدام و يحرص الريفي على التقاط الفتات من الأرض و ينفض التراب عنه و يقبله و يبقيه معه أو يضعه بجوار الحائط [23](ص 12). و ما زالت هذه القيمة معمول بها إلى يومنا هذا .

أما اليوم وبعد انتقالها إلى الوسط الحضري و بظهور المواد الغذائية الجاهزة و المعلبات والمصبرات المتنوعة و المختلفة الأحجام و الأذواق و حتى بالنسبة للخبز فقد تكلفت المخابز التي تنتشر في الأوساط الحضرية، بأمر تحضيره، و أصبحت الأسر الريفية اليوم تقتني هذه المواد المصبرة والمعلبة و تقتني كذلك الخبز و الحليب من المحلات مما أدى بها إلى التراجع عن تخزين المواد الغذائية بما أنها متوفرة

طوال فصول السنة في المحلات، كما أن بعض الأسر الريفية اليوم تراجعت عن تربية الحيوانات نتيجة خضوعها للحية الحضرية ، و لا يعني هذا التراجع التخلي التام عن القيم التقليدية للأسرة الريفية و عاداتها الغذائية، و مع التصنيع و التقدم التكنولوجي و ما كان له من آثار على مختلف جوانب الحياة و اتصالات الأسرة الريفية المتزايدة بالمدينة ، كل هذه العوامل ساهمت في تنويع الإنفاق و وجوهه ، فالتعليم و المواصلات و الملابس و الأثاث الحديث و غير ذلك هي مصادر جديدة لم تكن موجودة من قبل[24](ص245). فظهور هذه المصادر و النصيب الذي تأخذه من دخل الأسرة الريفية كان له أثره على تدني مستوى معيشة الأسرة من حيث مستلزمات التعليم أو من حيث الملبس و المواصلات، لذلك نلاحظ أن دخل الأسرة الفقيرة يصرف على الغذاء و ليس لديها مدخرات فهي تكاد تحصل على ما يسد حاجاتها الأساسية البسيطة و ترتبط مصادر الإنفاق بموضوع مستويات المعيشة القديمة حيث لم تكن تختلف من أسرة لأخرى على الرغم من اختلاف توزيع الملكية [24](ص124). فالأسرة الريفية فيما مضى كانت معظمها على مستوى معيشي واحد و حاجاتها لا تتعدى الضروري، أما اليوم و بدخول مصادر أخرى للإنفاق و مع ما جادت به التكنولوجيا و الحضرية من وسائل حديثة تستعمل في الحياة اليومية من آلات منزلية متنوعة و وسائل اتصال على مختلف أشكالها و أنواعها كل هذا جعل من الأسرة الريفية تغير من اتجاهات في النظر إلى الحياة، و هذا ما أدى إلى وجود تفاوت بين الأسر الريفية من حيث اقتناء هذه الكماليات و مستوى المعيشة على أساس تنوع المواد الغذائية التي تستهلكها الأسر المختلفة في غذائها [25](ص29). وهذا يعني أن الأسرة الريفية تخطت مرحلة أين كانت تعرف القناعة و التقشف في مختلف جوانب الحياة و هذا نتيجة التغيرات التي حصلت في المجتمع الكبير و أثرها على الأسرة الريفية مما أثر بدوره على قيم الأسرة الريفية و نظرتها للحياة، أي أن الأسرة الريفية تتكيف تدريجيا مع التغيرات الجارية و هذا التكيف يظهر من خلال تغير بعض القيم أو تراجع فعاليتها و مصداقيتها بين أفراد الأسرة الريفية و ظهور قيم جديدة تواكب تغيرات الحياة الحضرية .

الاتفاق العام في التجهيزات في الجزائر خلال سنوات التسعينات:

لا تكف أرقام الاستهلاك العام في ميدان التجهيزات المطلقة و نسبتها المؤية عن الازدياد منذ خمس سنوات و يكون الاستهلاك العام في ميدان التجهيزات محركا قويا لتوسيع أسواق المؤسسات ، و ارتفاع مستوى التحضر و سمحت نتائج التيقظ الميزاني ، و نتائج سياسية نقدية حذرة بالسيطرة على التضخم النقدي من 1997 و رجع ارتفاع الأسعار إلى (2.4) عام 1999 أي أقل من (1%) عام 2001 بالرغم من إنعاش الاستهلاك العام المهم خلال السنوات الثلاثة الأخيرة .

السلــع الاستهلاكية:

إن سوق السلع الاستهلاكية الجزائرية يتطور بسرعة و يقويها سياسة أجرية حيوية و حجم التحويلات العامة و الخاصة المتزايدة الضمنية و الصريحة التي تحمي طاقة شراء الأسر التي تقدم في السوق.

و التحويلات العامة إلى الأسر التي تبلغ 400 مليار من الدنانير الجزائرية تكون مثبت معهم للمرئيات و الاستهلاك و في الواقع استهلاك الأسر أهم بكثير مما بيناه بسبب المرتبات التي يدفعها القطاع الغير رسمي و بسبب المساعدات المالية الضمنية الممنوحة للمستهلكين بفضل أسعار الطحين و الخبز و الماء و الكهرباء و الشراء و الكراء فتقيم هذه المساعدات المالية لاستهلاك الأسر يجعل هذه المساعدة المالية تبلغ تقريبا 200 مليار دينار و يحرر الطاقة الشرائية على نفس القدر و هذه الطاقة الشرائية تؤثر على الأسواق دون أن نأخذ الدخول التي ولدها القطاع الغير رسمي في الاعتبار و بعض المنتوجات توضح هذا ازدهار الاستهلاك الهائل[61](ص19).

شهد المستهلك الجزائري خلال السنوات الأخيرة ، تحسنا حقيقيا في قدرته الشرائية ، فقد تظافرت كل المساعي و الجهود تقريبا ، لتمكين المستهلك الجزائري من استعادة تلك القدرة التي لم يشهد مثيلا منذ السبعينات ، و مدركا لهذا التحسن الجوهري في القدرة الشرائية يكمن في المقام الأول ، في الرفع من الأجور بنسبة (5%) سنويا منذ سنة 1999 ، ثم في الأسعار في المقام الثاني التي أثبتت حكمة معتبرة ، من خلال نمو يقل عن نسبة (2%) كوتيرة سنوية و قد نحكم عن هذا التحسن في القدرة الشرائية ارتفاع قوى للاستهلاك بنسبة تزيد عن 5.4 % كمتوسط في هذه السنوات الأخيرة، و اختفت الندرة أخيرا[80](ص171).

ج- النشاط المهني:

بالأمس كان يعد العمل الزراعي في الأسرة الريفية من أسمى الأعمال و هو النشاط الغالب على سكان المجتمع الريفي بحيث كانت تعتمد الأسرة الريفية في حياتها على منتجات المحاصيل النباتية و الحيوانية و كانت تكفي نفسها و تلبي احتياجاتها الأساسية خاصة مع الخصائص النفسية التي كان يتمتع بها الإنسان الريفي كالتقشف و القناعة و الاكتفاء بالقليل و الضروري ، فالزراعة كانت تعد ذاتها طريقة في الحياة و العمل الزراعي أمس كان هو الأساس الأول الذي تقوم عليه الحياة الاقتصادية و هو لذلك يحقق أهدافا اقتصادية و اجتماعية في آن واحد[52](ص 123). و هذا باعتباره عمل جماعي يتطلب تعاون كل أفراد الأسرة الريفية الممتدة لإنجازه و في هذه الحالة تشكل الأسرة الريفية فريقا للعمل و الإنتاج ، فالعمل الزراعي نظرا لطبيعته يحتاج لتكاتف كل أفراد الأسرة للقيام به كإعداد الأرض و متابعة المحصول و جنيه و كان العمل الزراعي أمس و امتلاك الأراضي يمنح الأسرة الريفية هيبة و مركزا اجتماعيا عاليا وسط المجتمع الريفي، كما يمكن العمل الزراعي على تلاحم أفراد الأسرة الريفية و تضامنها، كما أنهم يلقنون أبنائهم هذه المهنة و يكون تدريبهم الاجتماعي موجها للأرض والأسرة

الممتدة، فكان كل أفراد الأسرة الريفية يزاولون مهنة واحدة من الجد إلى الأب إلى الأحفاد كلهم يزاولون مهنة واحدة، أما اليوم و مع حركة التصنيع و انبعاث التكنولوجيا انبعثت معها مهن مختلفة تماما عن العمل الزراعي، و نتيجة للتغير الذي أصاب المجتمع الكبير من التطور في شتى الميادين و أهمها الاقتصادية و احتكاك الريفيين بالمدينة و بروز رغبة الفلاحين في التعليم و إدخال أبنائهم للمدارس، كل هذه العوامل متفاعلة و غيرها أدت إلى تغير النظرة لقيمة العمل الزراعي نتيجة لظهور مصادر جديدة للثروة و راحت أعداد متزايدة من الريفيين اليوم تعمل في مهن مختلفة كالصناعات التحويلية و البناء و النقل و العمليات التجارية كالبقالة وهذا يدل على تغير النظرة للعمل الزراعي وتراجع مهنة الزراعة اليوم فهي لم تعد تستقطب نسبة كبيرة من المشتغلين فيها، كما كان الحال بالأمس وتغيرت نظرة الريفيين وتعددت طرق الكسب ليتجه أفراد الأسرة الريفية إلى المهن و الوظائف التي نتجت بدورها عن حركة التصنيع و التكنولوجيا في مختلف مجالات الحياة وتغير قيمة العمل الزراعي بين الأمس واليوم في الأسرة الريفية ما هو إلا نتيجة للتغيرات التي تمس المجتمع الكلي وتأثيرات الوسط الحضري التي لحق مفعولها لأفراد الأسرة الريفية.

هذا لا يعني أنها أصبحت أقل أهمية، لان المجتمع أصبح يعتمد عليها أكثر في أداء العديد من الوظائف[54](ص64). ها يعني أن تخصص الأسرة حسب (**بارسونس**) لا يدل علي الجانب السلبي فقط

ولا يعني أن الأسرة أصبحت اقل أهمية وهذا لأنها تبقي محافظة ومهنية علي أهم الوظائف التي تتمثل في تربية الأطفال تربية نفسية سوية وخلقية ملائمة لحيات المجتمع وكذا التنشئة الاجتماعية وتقوم كذالك بتكوين علاقات إنسانية بين الزوجين وبين الإخوة وبين الآباء و الأبناء، فهي تقوم بتنظيم العلاقات الاجتماعية.

وعموما من خلال ما سبق فالأسرة وفي كافة الظروف وليدة التغيير الاجتماعي وهي وحدة تتميز بالمرونة و القدرة علي التكيف للمؤثرات التي تأتيها من الخارج أو الداخل وهذا يعني أن نظام الأسرة يتجه دائما نحو تحقيق التوازن والاستقرار والتكيف مع التغيرات الحاصلة حتى تضمن الأسرة ديمومتها ووجودها وسنتطرق في الفصل الموالي إلى الدراسة الميدانية.

الفصل 5
الدراسة الميدانية

1.5. الدراسة المنوغرافية :

تعد الدراسة المنوغرافية من أهم المناهج التي تعطى صورة واضحة عن مجال جغرافي معين ، فهي تهتم بوصف شكلي و كمي للمستويات و الجوانب المحيطة بالمنطقة والمشكلة لها .
و قد تم في هذا البحث القيام بدراسة منوغرافية عن بلدية البرواقية و التعرف عليها ، و التطرق من حيث لمحة تاريخية عنها و من خلال السكان و الهجرة الريفية و النشاط الاقتصادي ، ثم التطرق إلى الهجرة الداخلية في الولاية .

1.1.5. التعريف بمدينة البرواقيــة:

هي واحدة من الأربعة و ستين بلدية المشكلة لولاية المدية تبعد عن الجزائر العاصمة بـ 100 كلم شمالا و تقريبا 100 كلم غربا عن ولاية عين الدفلى ، و تقريبا بـ 100 كلم شرقا عن ولاية البويرة و تقريبا بـ 100 كلم جنوب ولاية الجلفة ، فهي وسط الأربع جهات شرق غرب و شما ل و جنوب .
تجمع في خصائصها المناخية الفصول الأربعة وهي عبارة عن منطقة صناعية بالدرجة الأولى(انظرالملحق20)كما هي منطقة فلاحيه معروفة بزراعة الكروم .

1.1.1.5.لمحة تاريخية عن مدينة البرواقية :

إن معرفتنا بالألفية الماضية لمدينة البرواقية شبه معدومة ، و من جهة أخرى لم نحصل على الوثائق التي تؤهلنا إلى معرفة هذه المدينة القديمة ، و حتى الوثائق النادرة المتوفرة لدينا لا تمكننا من المعرفة الكاملة للتاريخ الحضاري للمدينة .

تسميات المدينة:

تاناراموزاكاسترا (Thanaramusa Castra) إنها التسمية الأولى التي عرفت بها المدينة في عهد الإمبراطور الروماني Septime Selvere في حوالي عام 122 م و تعني هذه التسمية اسم أحد النبلاء الذي كان يسكن هذا القصر .

ثم ثاني تسمية و هي البرواكية ، مع العلم أن لا يمكننا تحديد الحقبة الزمنية إلا انه تعتقد أن التسمية مستنبطة من اسم زهرة كانت تغطي كل المدينة **"انظر الملحق(15)"** ، و قد تحولت التسمية إلى البرواقية خلال الاستعمار الفرنسي .

المدينة الرومانية و أهم الآثار:

إن تاريخ البرواقية يتعلق أولا بـ " الزمالة **" انظر الملحق(15)"** بحكم موقعها الجيوستراتيجي ، حيث أن المدينة و قبل أن تصبح مركزا استعماريا ، كانت بين أيدي الرومان الذين تركوا أثارا تدل على تواجدهم، حيث أن الإمبراطور الروماني Septime قد شيد فيها مخيما عسكريا في ذلك المكان و هذه الحقيقة يؤكدها المؤرخ " S.Gselle " إن هذه المعالم تبرهن عن وجود أثار مدينة قديمة و التي هي بالتالي Thanaramusa Castra

و قد اكتشف بالمدينة وجود تحية موقعة من طرف الإمبراطور T. Septime selvere Astins Zabadus .

و من بين التحف المكتشفة ، رأس برونزي ، جزء من تمثال لطفل و ثور برونزيه أخرى في نفس المكان تمثل إفريقيا : و تمثال آخر لإله شيد بيده اليمنى مزهرية و من جهتها حيوان يعتقد أنه فهد .انظرالملحق

Thanaramusa Castra كانت تشكل مخيما عسكريا يصل إلى 4000 قدم طولا و 2000 قدم عرضا و كانت تحت حكم PH. Masculus ،له شعر محلقة على شكل جناح أي انه شكلهم هو عبارة عن مزيج من الفروسية الإنجليزية و آثار للطفولة لأن لباسهم يحتوي على قميص مع شبه سروال صغير في الأسفل مصنوع من الجلد و قبعة من حديد و سهم .

في ذلك الوقت عرفت المدينة تطورا عمرانيا ملحوظا و هذا ما تؤكده كتابات المؤرخين من بينهم S.Gselle حيث يقول في هذا الشأن أن سكان المدينة يتكونون بلا شك من أغلبية الناس ذوي الخبرات و الذين سكنوا Thanaramusa Castra ، إن سكان الرومانيون يربون التماثيل Ob Honoren Principatus ، إذ هذا يعطيهم الهيبة و الشرف كما تدل كلمة honer الشرف ، و يترأس المدينة رئيس للجمهورية لا علاقة له بالمدينة الرومانية .

في البداية لم تكن المدينة محاطة بالأسوار ، لكن الأمر الذي كان يهددها من بربر الشرق استدعى وضع أسوار تفتح بالأبواب لكي يتمكن سكان المدينة من العيش دون عناء(**انظرالملحق16**) .

كما لجأ الرومان إلى انشأ نظام أنابيب تمكن من إيصال الماء الساخن و البارد إلى مختلف الغرف المهيأة خصيصا لهذا الغرض ، و يخرج البخار من ثقوب مشكلة في جدران الحمامات .

حمام الصالحين:

ثاني اكتشاف بالمنطقة الذي لم يعنى اهتماما من طف السلطات ، لقد اكتشف مؤخرا بالزمالة هذه الحمامات مسخنة بالبخار الذي يخرج من سخان كبير مصنوع من البرونز مرفوع فوق بيت من حطب ، و قد فسم الرومان هذه الحمامات إلى غرف ساخنة ، و أخرى باردة و أخرى للتدليك .

كما سكن المدينة المعمرين الفرنسيون ومنهم اليهود، و الأتراك خلال الاحتلال الفرنسي و كما يعرف نمط بناء الفرنسي و اليهودي بالمنطقة.

2.1.5. خصائص السكان :

- تعتبر مدينة البرواقية إحدى المدن الحضرية لولاية المدية التي نمت بفضل الهجرة الوافدة إليها .
- تضاعف عدد السكان مرتين خلال العشرين سنة التي تفصل بين التعدادت العامة للسكان و السكن لسنوات 1977 ، 1987 ، 1998 ، حيث سجل عدد سكان سنة 1977 ، 1983 نسبة 31.381 نسمة سنة 1987 و 53.381 نسمة سنة 1998 بزيادة قدرها (61 %) كما يقدر عدد سكانها حاليا حسب مصالح البلدية و الدائرة بـ 90000 ن .
- و حسب تصريح رئيس المصلحة المكلف بالإحصاء لم يأخذوا بعين الاعتبار السكان الوافدون إلى البلدية خلال إحصاء 1998 الذين ليس لهم إقامات شرعية و يبقى عدد سكان المنطقة مرهونا بصافي الهجرة الداخلية للبلدية .
- يعود تضاعف عدد سكان المنطقة خلال التعدادين 1977، 1987 إلى ارتفاع عدد الولادات زيادة إلى حجم الهجرة الداخلية التي كانت من جراء حركة التصنيع التي عرفتها المنطقة و سنعود إلى ذلك من خلال النشاط الاقتصادي .
- يعود تدفق سكان الريف إلى المنطقة بسبب تدني الوضع الأمني الذي عرفته أرياف الولاية خلال سنوات التسعينيات كباقي جهات الوطن.
- يعود توافد المهاجرين إلى بلدية البرواقية لعوامل جذب و التي تتمثل في السكنات الشاغرة و التي قدرت سنة 1998 حسب إحصاء بـ 1009(**انظر الملحق19**) وهذا ما يفسر كذلك أن البلدية عرفت هجرة السكان خارج البلدية التي كانت بعد غلق الشركات و تسريح العمال نتيجة التعديل الهيكلي الذي شرعت فيه الدولة خلال التسعينات ، مما فسح المجال لإخلاء المساكن بعد هجرة أهاليها و بيعها بأسعار منخفضة جدا نتيجة تدهور الوضع الأمني بالولاية ، مما تركها قوة جذب للسكان الريفيين بإقليم الولاية .

- يقدر عدد السكان الوافدين إلى البلدية أكثر من 13000 نسمة و يقدر عدد سكان الخارجين في البلدية المصرحين بتحويل إقامتهم بـ 2735 نسمة إذ يقدر صافي الهجرة بـ 10265 نسمة و هو ما يعبر عن الفرق بينهما .

- تعتبر بلدية البرواقية من البلديات الغينة من حيث السكن كما جاء في خريطة الفقر في الجزائر **أنظر الملحق 4)**، حيث عرفت توسعا عمرانيا ملحوظا و خاصة خلال العقدين الأخيرين 1980 ، 1990 و هذا كما هو مبين في الخريطة أنظر (**الملحق 17**) ، هذا ما جعلها أكبر البلديات جذبا للسكان الريفيين ، و سجلت بلدية الزوبيرية و الربعية و أولاد ذايد أكبر البلديات طردا للسكان اتجاه مدينة البرواقية و هذا ما يفسر خطورة الوضع الأمني بهذه المناطق التي هي مع حدود البلدية ، أنظر الخريطة (**ملحق18 خريطة البحث**) .

- و فيما يخص التعليم عرفت المدينة زيادة متواصلة لعدد المتمدرسين بالنسبة للإناث أو الذكور حيث بلغ المتمدرسين للموسم الدراسي سنة 1993 / 8904 فمنهم عدد البنات 4369 في جميع الأطوار

و بلغ عدد المتمدرسين سنة 2004 /2005 /16115 منهم 8515 بنت حيث تضاعف العدد خلال هذه المدة.

3.1.5. النشاط الاقتصادي:

نلاحظ من خلال الجدول(الملحق19) أنه في سنة 1987 قدرت نسبة العاملين في القطاع الفلاحي بـ (11.94 %) أما في سنة 1998 تراجعت هذه النسبة إلى (07.43 %) إذ يعود هذا الانخفاض إلى خصائص المنطقة الدراسة التي تعد منطقة صناعية بالدرجة الأولى وفلاحية بالدرجة الثانية كما يود إلى التدهور الأمني إلى خارج المركز الحضري - ACL .

- كما يصل عدد الشركات العمومية قبل إجراء التعديل الهيكلي إلى 55 شركة عمومية أنظر ملحق خريطة المنطقة الصناعية و من أهمها المركب الصناعي سوناكوم سابقا للصمامات و المضخات POVAL حاليا الذي كان يضم وحده ما يقارب 3000 عامل خلال سنة 1987 و الذي جلب عمال من جميع بلديات الولاية و خارجها .

- إذ بلغت نسبة العاملين في قطاع الصناعة المقيمين بإقليم البلدية 26.53 % من مجموع المشتغلين و تعود أعلى نسبة للمستعلين خارج مجال الصناعة في القطاعات أخرى بنسبة 48.74 % ثم تليها نسبة 12.73 % من المشتعلين في قطاع البناء و الأشغال العمومية، حيث قدر معدل العمالة(الذي يساوي عدد السكان العاملين على عدد السكان) بـ 19.76 % هذا ما شكل قوة جذب السكان للمنطقة، الذي يفسر حجم النزوح إليها ، إذ تنخفض هذه النسبة سنة 1998 و تقدر بـ 14.67 % و هذا نتيجة تسريح العمال و ارتفاع عدد السكان و هذا ما يفسر ارتفاع معدل البطالة.

4.1.5. الهجرة الداخلية في ولاية المدية :

لا يمكننا فهم اتجاهات الهجرة الداخلية داخل إقليم بلدية إلا إذا تطرقنا لاتجاهات الهجرة داخل إقليم الولاية و هذا يرجع لتوفر الإحصائيات الخاصة بالولاية.

- نبين من خلال الصحيفة الإحصائية بهجرة داخلية بين الولايات أنه من خلال عدد السكان يقدر بـ 21.529935 نسمة في 25 جوان 1998 أن حركة السكان الداخلة و الخارجة من ولاية المدية بين الإحصاءين 1987 ، 1998 أن 72.865 نسمة غادروا الولاية من بينهم 60.790 ولدوا داخل إقليم الولاية و 12.075 ولدوا خارج إقليم الولاية و من بين 12.075 المولودين خارج الولاية 7.367 عادوا إلى أماكن ولادتهم، هذا فيما يخص المغادرين.

و بالنسبة للوافدين سجلت 13.357 نسمة من بينهم 6.423 ولدوا داخل إقليم الولاية [ ](ص).

يبقى ما يقارب 18 ألف عائلة تنتظر حوالي 1000 مشروع تنموي معروض للتمويل لفائدة 368 قرية مهجورة تماما أو جزئيا، متناثرة عبر مختلف مناطق الريفية لولاية المدية، كما تقدم تقارير قطاع التربية تشير إلى أن 176 مدرسة لازالت مغلقة و مخربة بسبب الأوضاع الأمنية.

و مدونات سونلغاز تؤكد أن أكثر من 30 قرية تمت إعادة تأهيل خطوطها حيث سجلت مصالح المؤسسة تخريب و نهب 50 كلم من خطوط الكهرباء ، و في مجال إعانات السكن الريفي سجلت نهاية 2005 / 5000 حصة لم يتم تحقيقها ميدانيا وفق تصريح مسؤولوا الولاية و بالنسبة لأزمة البطالة بالأرياف المهجورة يقدر احتياج أرباب الأسر للعمل ما يقارب 18 ألف منصب شغل .

و بالنسبة للسكن فيما يخص السكنات القصديرية التي نتجت من جراء نزوح العائلات قدر على تراب الولاية بـ 30000 ألف مسكن قصديري و 25 ألف حسب الإحصائيات الرسمية للولاية التي تظهر أن 19 بلدية تضم حظيرتها السكنية ما بين 30% و 80% منها بيوتا قصديرية .

2.5.المحور الأول: البيانات العامة:

في هذه الدراسة اعتمدت الأسرة الريفية المهاجرة خلال سنوات التسعينات إلى المركز الحضري لمدينة البرواقية كوحدة إحصائية.

لذلك تم أولاً تحديدها و التعريف بها من خلال:

- الأصل الجغرافي.
- نوع المنطقة : منطقة ريفية متفرقة / أو مجتمع سكاني ريفي.
- حجم الأسرة.
- المسافة بين منطقة الانطلاق و منطقة الوصول.
- عدد الأبناء المتزوجين.

- أعلى مستويات الدراسة للأبناء ذكور و إناث.

وتعتبر البيانات العامة بمثابة تحديد للهوية ، فهي كمدخل لباقي الأسئلة بحيث تمكننا من إعطاء بطاقة شخصية عن الشخص المبحوث أو الأسرة المبحوثة.

و بما أن وحدة العينة هي الأسرة الريفية فقد تم ترشيح رب الأسرة كمسؤول عن الأسرة نظراً لقيم الأسرة الريفية، وباعتباره أخذ تنشئة اجتماعية وعاش لفترة طويلة في الريف ثم انتقل إلى المدينة بدون إرادته لطابع الهجرة العشري قد عايش التغيرات في المنطقتين لذا تم تخصيص له في الاستمارة:

- السن
- الوضعية المهنية، و المستوى الدراسي.

ومن فئات الجدول الأول يبين مختلف الفئات العمرية التي ينتمي إليها أرباب الأسر المشكلين للعينة.

الجدول رقم (12) : سن أفراد العينة .

السـنـــــن	ك	%
[55-51]	15	16,66
[60-56]	17	18,88
[65-61]	20	22,22
[70-66]	24	26,66
< 70	14	15,55
المجموع	90	100

إن تحديد و معرفة فئات الأعمار التي ينتمي إليها المبحوثين يعتبر أمراً في غاية الأهمية فقد كان من الضروري التعامل مع فئة الشيخوخة و الكهولة ،لأنها الفئة الأكثر علما بالتغيرات التي حصلت للأسرة الريفية في المنطقة باعتبارها عايشت تلك التغيرات ، و نسبة لسنها يمكنها تطرح الفروق بين الحياة في الريف و الحياة في مناطق الحضر بمقارنة واضحة و بموضوعية أكثر .

انطلاقا من هذا نلاحظ أن أرباب الأسر المشكلين لعينة البحث تتوزع أعمارهم إلى عدة فئات عمرية مختلفة ، حيث 88.48% من المبحوثين موزعين بين 61 إلى 70 سنة ، و 35.54% من أفراد العينة تتراوح أعمارهم ما بين 51 إلى 60 سنة و تأخذ الفئة العمريـــة من 70 مـــا فوق 55.15 % و منه نلاحظ أن أعضاء العينة هم من فئات الشيخوخة و الكهولة التي تتراوح أعمارهم ما بين 51 سنة إلى 70 سنة فأكثر.

و قد اختير هدا السن لأن أصحابه و لطبيعة المجتمع الريفي أنهم هم المسؤولون الأولون في اتخاذ القرارات داخل الأسرة للمركز الاجتماعي الذي يتميزون به بين أفراد الأسرة ، كما أنهم عاشوا التغيرات و التحولات التي مر بها المجتمع عامة . و بين المجتمع الريفي و المجتمع الحضري فترة الهجرة خاصة بعد فترة اللامن التي عاشتها الأسرة في الريف ، و بعدها في الوسط الحضري

كما أخذ بعين الاعتبار هذه الفئة التي عاشت طول عمرها في المناطق الريفية باعتبار أن هذه الدراسة تهتم بالتغير الحاصل للأسرة الريفية في الوسط الحضري ، ومن خلال هذه الفئات العمرية نلاحظ أن متوسط أعمار أعضاء العينة أرباب الأسرة الريفية هو × = 65 .

كما تبين لنا من خلال البيانات المستوى التعليمي لأرباب الأسر في الجدول التالي :

الجدول رقم (13) :المستوى التعليمي لأرباب الأسر.

المستوى التعليمي	ك	%
أمي	42	46.66
قرآني	29	32.22
إبتدائي	11	22.12
متوسط	08	08.88
المجموع	90	100

المستوى التعليمي هو متغير يشخص مدى و عي أو أمية أرباب الأسر و يوظف لمعرفة مدى تأثير على موقف أرباب الأسر خاصة اتجاه المرأة من عملها أو مزاولاتها الدراسة و حريتها في اختيار شريك الحياة و انطلاقا من البيانات في الجدول نلاحظ أن 46.66 % من مجتمع البحث هم أميون في حين أن 22.32 % من أعضاء العينة تعلموا القرآن ما يتميز به المجتمع الريفي من خلال إنشاء الزوايا و نتيجة الطرق التاريخية و بالتالي خرجوا نوعا ما من دائرة الأمية مقارنة بالآخرين

كما أن 12.22 % حصلوا قدر من التعليم الابتدائي و 08.88 % تجاوزوا مرحلة التعليم الابتدائي إلى المتوسط

الجدول رقم (14) : نوع المنطقة التي قدمت منها أسر أفراد العينة :

نوع المنطقة	ك	%
منطقة منعزلة	62	68.88
تجمع سكاني ريفي	28	31.11
المجموع	90	10

لا يمكننا التطرق لأسباب ارتفاع وتيرة النزوح الريفي المتسارع خلال سنوات التسعين دون التعرف على المناطق التي قدم منها المهاجرون الريفيين و أسرهم و لذلك تطرقنا من خلال الدراسة إلى تقسيم المنطقة الريفية أو السكان الريفيين إلى قسمين – سكان منطقة ريفية متفرقة و سكان تجمع سكاني ريفي ، حيث يتبين تشتت السكان الريفيين في نفس الإقليم.

إذ تبين لنا من خلال الجدول أن نسبة (68.88 %) من المهاجرين الريفيين قدموا من مناطق ريفية منعزلة – مقابل (31.11 %) من أفراد العينة نزحوا من مجتمعات سكانية ريفية ، و يعود هذا الاختلاف في النسب إلى انعدام الأمن نهائيا في المناطق المنعزلة

و سنوضح في الجدول الموالي أقاليم البلديات المجاورة للبلدية التي أجريت فيها الدراسة، التي عرفت نزوح ريفي شديد التدفق بسبب تصعيد النشاط الإرهابي.

الجدول رقم (15) : أقاليم البلديات التي هجرت منها أسر المبحوثين :

أقاليم البلديات	ك	%
- الزبيرية	37	41.11
- الربعية	33	30.40
- أولاد ذايد	20	22.22
المجموع	90	100

يتبين من خلال معطيات الجدول أن نسبة (41.11 %) من المهاجرين كانوا يقيمون في إقليم بلدية الزبيرية ، ويعود ذلك إلى كثافة النشاط الإرهابي في تلك المنطقة و هذا يرجع لطبيعة التضاريس الجغرافية للمنطقة حيث تكثر بها الجبال والمسالك الوعرة و الغابات، و كما تتميز بتشتت سكانها في مناطق متفرقة بالإضافة إلى انعدام الأمن

و تليها نسبة (36.40 %) من الأسر المهاجرة التي قدمت من إقليم بلدية الربعية ، ثم تليها نسبة (22.22 %) من إقليم بلدية أولاد ذايد إذ تتصفان بنفس الصفات السالفة الذكر بالنسبة لإقليم بلدية الزبيرية

إن انعدام الأمن في هذه البلديات و قربها من مركز مدينة البرواقية – مجال الدراسة – اتجهت إلى المدينة بحثا عن الأمن و الاستقرار لتواجد أقاربهم بها ، وهذا بعد تشديد الخناق على الجماعات الإرهابية في المدن – أنظر ص " التي لجأت إلى الأرياف

و ما يمكن أن نستنتجه أن ما أكده revenstein أن ألمهاجرين يتحركون مسافات قصيرة فقط من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية - أرجع ص "(الخريطة الجغرافية الملحق18)

الجدول رقم (16) : المسافة بين المدينة ومنطقة الإرسال:

المسافة / كلم	المسافة بين منطقة الإرسال و منطقة الوصول	%
25-10	11	12.22
35-25	17	18.88
45-35	39	43.33
55-45	23	25.55
المجموع	90	100

يتضح من خلال الجدول أن المسافة بين مكان الانطلاق و مركز مدينة البرواقية من 15إلى 55كلم حيث سجلت أعلى نسبة 43.33 % من المهاجرين صرحوا أن إقامتهم قبل الهجرة تبعد عن مركز المدينة مسافة تتراوح بين 35 ، 45 كلم ثم تليها نسبة (25.55 %) ممن تبعد إقامتهم عن مركز المدينة بالتقريب بين 45- 55 كلم، ثم تليها نسبة (18.88 %) (12.22 %) ممن تبعد مكان إقامتهم عن مركز المدينة مسافتي 10-25 و 25-35 كلم

إذ تبين من خلال الجدول انه كلما ازدادت المسافة بعدا عن مركز المدينة ارتفع عدد المهاجرين ما يقابله أنه كلما ابتعدنا عن مركز المدينة إزداد الوضع الأمني خطورة ، كما أدلى به أغلب المبحوثين على أن الطرق التي تؤدي إلى مركز المدينة هي في غالب الأحوال غير معبدة و غير مؤمنة عند تنقلهم اليومي مما حفزهم أكثر على الهجرة إلى المدينة .

و من أهم البيانات التي أدرجت في البيانات العامة هي تلك الخاصة بالوضعية المهنية لدى الأسرة و نوع المهنة قبل وبعد الهجرة التي يمارسها و الوضعية المهنية تبين حالة رب الأسرة من حيث أنه يعمل أو عاطل أو متقاعد ، فهي بالتالي تصف الحالة المهنية و الجدول التالي يبين ذلك

الجدول رقم (17): الوضعية المهنية لرب الأسرة و نوع العمل الممارس قبل الهجرة.

نوع العمل / الوضعية المهنية	ك	%	فلاحـــــــة				تجارة		خدمات أعمال حرة		صناعة		المجموع	
			مزارع يملك أرض		عامل زراعي أجير									
			ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
يعمل	63	70	17	26.98	12	19.04	11	17.48	18	28.57	5	7.93	63	100
عاطل	07	7.77												
متقاعد	20	22.22												
المجموع	90	100												

يتضح نمن خلال الجدول أن نسبة (70 %) من مجمع البحث كانوا يمارسون أعمال مختلفة قبل الهجرة ، سجلت منها نسبة (46.02 %) ذوو نشاطات فلاحية منهم (26.98 %) مزارعين و ملاك أراض مما بينت المقابلات أنهم بعضهم من مربي المواشي، في المقابل (19.04%) هم عمال زراعيون أجراء و كما بينت الدراسة أنهم يمارسون مهن أخرى حرة خارج مجال الفلاحة .

كما سجلت نسبة (17.48%) من أفراد العينة كانت هنتهم التجارة أغلبها في المواشي ، كما نجد نسبة (28.57%) يمارسون أعمال حرة بوصية بين المدينة والريف، أما بالنسبة للذين يمارسون النشاط الصناعي فهي نسبة قليلة حيث شكلت (07.93%) و في هذه النسبة قليلة نتيجة الظروف الإقتصادية التي تمر بها البلاد تسريح العمال وزيادة على ذلك نقص التأهيل والتكوين

كما بينت الدراسة أنه (22.22%) من مجتمع البحث هم متقاعدين أغلبهم من مجهدي ثورة التحرير، وسجلت (07.77%) من أفراد العينة هم عاطلين عن العمل رغم أن لهم قدرات تأهلهم على ممارسة العمل

و منه نستنتج أن (46.02%) من أرباب الأسر يمارسون النشاط الفلاحي سواءا كانوا ملاك أراضي أو عمال زراعيون أجراء مقابل ما في النشاطات الأخرى و التي تمثل (53.98%) من أفراد العينة العاملين، إذ يعود انخفاض نسبة المشتغلين في مجال الفلاحة عن المهن الأخرى إلى سبب غياب أو عدم سياسات ديناميكية، باتجاه مجمل الفلاحين إلى كساد في المرودية و لاسيما في الحبوب بزيادة ارتفاع عدد الأفراد داخل رقعة الأرض زائد مشكل الإرث إذا سارت الأرض لا تحقق اكتفاءا لجميع أفراد العائلة مثلما كانت عليه في الماضي ، زيادة إلى قلة الاستثمارات في تلك الفترة .أنظر ص

و بعد أن تطرقت الدراسة إلى عمل أرباب الأسر قبل الهجرة سنرى في الجدول الموالي عمل أرباب الأسر بعد الهجرة و سنحاول توضيح أنه إذا كان للوسط الحضري دور في توفير فرص عمل أخرى بعد الهجرة

الجدول رقم (18) : الوضعية المهنية للأفراد ، العينة قبل و بعد الهجرة .

المهنة بعد الهجرة / **المهنة قبل الهجرة**	فلاحة		صناعة		تجارة		خدمات أعمال حرة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
فلاحة	15	100	05	100	24	100	26	100	26	37.14
صناعة									24	34.28
تجارة									05	07.14
خدمات أعمال حرة									15	21.42
المجموع	15	100	05	100	24	100	26	100	70	100

من خلال الجدول نلاحظ أن أفراد العينة الذين أدلو بإجاباتهم حول نوع عملهم قبل الهجرة و بعد الهجرة هم 70 مبحوث بعد أن بينت الدراسة أن 63 مبحوث صرحوا أنهم كانوا يمارسون أعمال مختلفة قبل الهجرة

إذ نجد عدد العاطلين عن العمل قبل الهجرة قدر بنسبة (07.77%) (أنظر الجدول06) إذ تنعدم هذه النسبة بعد الهجرة، جل العاطلين عن العمل قبل الهجرة ساروا عمالا في الوسط الحضري أما الذين كانوا يعملون في الفلاحة قبل الهجرة قدرت نسبتهم ب (46.02 %)في حين ارتفعت نسبتي العاملين في ميدان الخدمات و التجارة بنسبتي (37.14 %) و (34.28%) على التوالي كما بقيت نسبة العاملين في مجال الصناعة ثابتة.

إذ نلاحظ تغيرا ملحوظ في مهن أفراد المدينة بعد الانتقال إلى الوسط الحضري ومنه يتبين أن الهجرة الريفية إلى الوسط الحضري تؤدي إلى توفير فرص عمل للريفيين النازحين و خاصة في ورشات البناء و الأشغال العمومية . و منهم من يؤدون أعمال صغيرة و ثانوية كخدم و حمالين و حراسا و باعة خضار جوالين أو مستخدمين في المطاعم و المقاهي و خاصة منهم الشباب أنظر الصفحة

و يقول في هذا المجال الدكتور عبد القادر القصير : " أدت الهجرة القروية إلى تكوين الطبقة العمالية الأكثر فقرا في المجتمع الحضري و التي اصطلح علماء الاجتماع الغرب على تسميتها "البروليتاريا" و هي تتكون من أناس لا يملكون وسائل الإنتاج، ولذلك هم مضطرون إل بيع قوة عملهم إلى مالكي وسائل الإنتاج الرأسماليين "

الجدول رقم (19) : عدد الأبناء المتزوجين للأسرة الريفية.

العدد	ك	%
02	31	34.44
03	62	57.77
04 ما فوق	07	7.77

إن امتداد الأسرة ناتج عن نوعين من الزواج سواء أزواج رب الأسرة المتكرر و بالتالي هو امتداد أفقي أو زواج الأبناء الذكور و هو امتداد عمودي و نحن في دراستنا نهتم فقط بالامتداد العمودي الناتج عن زواج الأبناء الذكور فقط.

من هذا الجدول نلاحظ أن نسبة الأسر التي يبلغ عدد الأبناء المتزوجين ثلاثة هي (57.77%) في حين أن (34.44 %) منهم يبلغ عدد أبناؤها المتزوجين اثنان

كما نجد أن (07.77%) من الأسر لديها أربعة أبناء متزوجين أو أكثر و عليه نلاحظ أن الأسرة الريفية تتركب من مجموعة من الأسر الزواجية يبلغ أعلى عدد لها في أسر العينة 04 أسر و أدناها أسرتين كما يمكن أن نلاحظ أن معدل الزواجية مرتفع .

و بالنسبة لإقامة الأبناء المتزوجين قبل الهجرة كانوا في سكن تحت سقف العائلة الممتدة و لكن بعد الهجرة نلاحظ انفصال بعض الأبناء المتزوجين و سنوضح ذلك في الحالة السكنية للأسرة الريفية بعد الهجرة إلى المدينة.

الجدول رقم (20): أعلى مستويات الدراسة لأبناء المبحوثين ذكور و إناث .

الجنس / المستوى التعليمي	الذكور		الإناث	
	ك	%	ك	%
ابتدائي	-	-	23	25.55
متوسط	32	35.55	44	48.88
ثانوي	43	47.77	19	21.11
جامعي	15	16.66	04	4.44
المجموع	90	100	900	100

الإنـــــــــــاث:

يتبين من خلال الجدول أن نسبة (48.88 %) من البنات المبحوثين ذو المستوى الدراسي المتوسط،، وتليها (25.55%) من نفس الجنس ذوي المستوى الابتدائي. كما سجلنا نسبة (21.11 %) منهن ذوي المستوى التعليمي الثانوي و (04.44 %) فهن جامعيات .

الذكـــــــــور:

في حين سجلنا نسبة (47.77 %)من ذكور المبحوثين لهم مستوى تعليم الثانوي و تليها نسبة (35.55 %) من لديهم مستوى تعليمي متوسط و (16.66 %) منهم جامعيين إذ ينعدم المستوى الابتدائي .

إذ بينت الدراسة أن أبناء الأسر الريفية بما فيهم الإناث على حد سواء وصلوا إلى مختلف مراحل التعليم ،و هذا يدل على أن الأسر الريفية اليوم في الوسط الحضري تعمل على تعليم أبنائها بما فيهم البنات و هذا بعد توفير جميع وسائل التعليم من قرب المدارس .

كما يذكر بعض المبحوثين على أن الظروف الأمنية التي مروا بها استطاعت أن تعرقل بعض الأبناء من مزاولة الدراسة إذ اتجهوا إلى مراكز التكوين و هذا نتيجة صعوبة تنقلهم قبل الهجرة

3.5.المحور الثاني :حالة الهجرة و الحالة السكنية :

إن الحياة اليومية لم تكن أبدا سهلة في سنوات التسعينات في أغلب مناطق الجزائر و خاصة منها الريفية ،إذ عان السكان الريفيون مآسي يعجز اللسان عن وصفها على حد قول أحد المبحوثين ، و لكل واحد من أفراد العينة قصته مع الإرهاب و هذا في الوقت الذي بلغ فيه العنف ذروته بيد أن تصاعد النشاط الإرهابي باستمرار في الأرياف و خاصة منها المناطق الريفية المنعزلة قد جعل الهجرة الريفية ضرورة إلزامية إذ أخذت وتيرة النزوح الريفي تسارع و كان على المدن امتصاص تدفقات الهجرة .

إذ تبين من خلال الجدول رقم 10 أن تيار الهجرة الريفية اشتد خلال سنة 1995 بنسبة 53.33 % وتعددت فيها الأسباب حيث سجلت 21 حالة من كانت هجرتهم لسبب اعتداء على أفراد من مناطق المبحوثين ، ثم تليها 19 حالة ممن هجروا بعد أن تلقوا نبأ اعتداءات على سكان مناطق ريفية . كما سجلت 08 حالات هجروا بعد سقوط ضحايا من الأقارب في حين سجلت نسبة 17.77 % ممن هجروا سنة 1996 حيث شكلت نسبة 64 % ممن هجروا بعد مجرد مشاهدتهم نشاط الإرهابيين في مناطق إقامتهم حيث غالبا ما تقيم هذه الأسر في مناطق ريفية متفرقة.

إذ ارتفعت خلال سنة 1997 عدد المجازر كما بينت ذلك الدراسة النظرية،و إن هي غالبا ما وقعت على السكان المتفرقين أين يغيب الأمن نهائيا حيث سجلت فيها نسبة 10 % من المبحوثين. نستنتج أن الهجرة الريفية خلال سنة 1997 بـ 36 % من هاجروا مجرد مشاهدة نشاط الإرهاب في المنطقة، كما يبين انخفاض نسبة المهاجرين سنة 1997 أن أغلب الهجرة الريفية حدثت قبل 1997.

في حين سجلت نسبتي 11.11ٍ% و 7.77 % سنتي 1993،1994 يعود السبب فيهما إلى تلقي تهديدات من طرف الإرهابيين بنسبتي 41.14 % و 58.82 % على الترتيب، حيث ما كان غالبا نشاط الإرهابيين في بداية سنوات التسعينات محصورا في المدن كما يتضح من خلال ما سبق أن الوضع الأمني هو السبب المباشر لحركة الهجرة ،على أنها هجرة جماعية ضرورية إلزامية .

كما اتضحت العلاقة بين تطور النشاط الإرهابي و اشتداد حركة الهجرة،هي علاقة طر دية و منه نستنتج أن غلب الأسر الريفية اضطرت الى الهجرة نتيجة تدهور الوضع الأمني مما أجبرهم على عدم جلب معهم كل ما يملكون ، و هذا ما سنوضحه من خلال الجدول الموالي لوصف حالة الهجرة

الجدول رقم (21) : سنـــــوات الهجـــرة حســـب الأسبـــاب.

أسباب / السنة	مشاهدة نشاط الإرهاب في المنطقة		تلقي نبأ إعتداءات على سكان مناطق ريفية		بعد الإعتداء على أفراد من منطقتهم		بعد سقوط ضحايا من الأقارب		تلقي تهديد من طرف الإرهابيين		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
1993	-	-	-	-	-	-	-	-	07	41.17	07	7.77
1994	-	-	-	-	-	-	-	-	10	58.82	10	11.11
1995	-	-	19	100	21	100	08	100	-	-	48	53.33
1996	16	64	-	-	-	-	-	-	-	-	16	17.77
1997	09	36	-	-	-	-	-	-	-	-	09	10
المجموع	25	100	19	100	21	100	08	100	17	100	90	100

الجدول رقم (22): كيفية الرحيل حسب منطقة الأصل الجغرافي للمبحوث.

المنطقة / حاجات الرحيل	تجمع سكاني ريفي		منطقة متفرقة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
كل شيء	28	100	-	-	28	31.11
بعض حاجات ضرورية	-	-	53	85.48	53	58.88
بدون شيء	-	-	09	14.52	09	10
المجموع	28	100	62	100	90	100

يتبين من خلال الجدول أن نسبة 85.48 % من المبحوثين الذين قدموا من مناطق ريفية متفرقة قد جلبوا معهم بعض الحاجات الضرورية و تليها نسبة 14.52 % من الذين هجروا بدون شيء من حاجاتهم و هذا يبين خطورة الوضع الأمني الذي عاشوه خلال هجرتهم ،كما يتبين ان سكان الريف العزل أكثر معاناة من سكان التجمعات السكانية الريفية التي تجندت إلى الإرهاب من خلال قوات الدفاع الذاتي .

في حين سجلت نسبة 31.11 % من المبحوثين قد هجروا و جلبوا معهم كل حاجاتهم إذ هم أكثر استعدادا للهجرة من سكان المناطق المتفرقة التي غالبا ما كانت هجرتهم اضطرارية حيث كانت هجرتهم تفاديا لوقوع مجازر جماعية .

كما سنوضح في الجدول الموالي سنة الهجرة و كيفية الرحيل لوصف حالة الهجرة خلال سنوات التسعينات.

الجدول رقم (23) :كيفية الرحيل و سنة الهجرة.

السنة / حاجيات الرحيل	93		94		95		96		97		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كل شيء	07	100	10	100	11	22.91	-	-	-	-	28	31.11
بعض الحاجيات الضرورية	-	-	-	-	37	77.08	16	100	-	-	53	58.88
بدون شيء	-	-	-	-	-	-	-	-	09	100	09	11.11
المجموع	07	100	10	100	48	100	16	100	09	100	90	100

يتبين من خلال بيانات الجدول أن نسبة 58.88 % من المبحوثين الذين قاموا بالهجرة و رحلوا معهم بعض الحاجيات الضرورية كاللباس و الفراش و بعض أدوات المطبخ و هذا أواخر سنة 1995 بنسبة 77.08 % وسجلت 16 حالة خلال سنة 1996 ، ويعود ذلك بعد تشديد الخناق على إرهاب المدن و تطور النشاط الإرهابي في الأرياف انظر المرجع(لياس بوكراع الجزائر الرعب المقدس ص 310) .

كما سجلت نسبة 31.11 % من أفراد العينة صرحوا أنهم عند قدومهم جلبوا معهم كل شيء إذ أغلبهم من تجمعات سكانية ريفية حيث سجلت نسبة 21.91 % ممن هاجروا سنة 1995 و 10 حالات من مجموع المبحوثين سنة 1994 . تليها 07 حالات خلال سنة 1993 .إذ تبين خلال هذه الفترة 1993 و بداية من سنة 1995 أن الريفيين كانوا على استعداد للرحيل رافضين العيش العسير الذي كان في الأرياف إذ صرح جل المبحوثين من خلال المقابلات أنهم كانوا ينتظرون الموت في أي لحظة .إذ صعب عليهم التنقل عبر الطرقات بسبب الحواجز المزيفة و الأموال التي كان يطلبها الإرهابيون من المبحوثين كما بينت الدراسة أنهم كانوا يجبرون أبناء لريف على العمل معهم في حين سجلت نسبة 10 % من المبحوثين الذين هجروا من دون شيء يجلبونه معهم و هذا نتيجة خطورة الوضع الأمني بداية من سنة 1997. و هذا في الوقت الذي بلغ فيه العنف ذروته في الأرياف خاصة

.

الجدول رقم (24) :الإقامة الأولى للمبحوثين حسب سنوات الهجرة.

سنوات الهجرة / الإقامةالأولى للمبحوثين	93		94		95		96		97		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
عند الأقارب	07	100	-	-	17	35.41	09	56.25	09	100	42	46.44
بيت قصديري	-	-	-	-	31	64.58	-	-	-	-	31	34.44
شراء منزل	-	-	10	100	-	-	-	-	-	-	10	11.11
كراء منزل	-	-	-	-	-	-	07	43.75	-	-	07	07.77
المجموع	07	100	10	100	48	100	16	100	09	100	90	100

يتبين من خلال الجدول نسبة 46.44 % و المبحوثين مباشرة بعد الهجرة اتجهوا إلى الإقامة عند الأقارب سواء كانوا من الأبناء أو الإخوة ممن سبقوهم في الهجرة إلى المدينة ،ثم تليها نسبة 34.44 % من المبحوثين الذين تمثلت إقامتهم الأولى في بيوتا قصديرية ، وهذا ما يفسر انتشار البيوت القصديرية خلال سنوات التسعينات أنظر الصفحة- -إذ تقدر نسبتهم بـ 64.58 % من الذين هاجروا سنة 1995 التي ترتفع فيها شدة النزوح .

في حين سجلت نسبة 11.11 % من الذين هاجروا سنة 1994 ممن اشتروا مساكن تبين أنه كانوا على استعداد للهجرة كما بينت الدراسة أنهم من الذين تلقوا تهديدات من طرف الإرهاب كما أشرنا سابقا ،وهذا قبل تدهور الوضع الأمني في الأرياف إذ كان النشاط الإرهابي محصورا في المدن .

كما سجلت نسبة 07.77 % من المبحوثين الذين إكتروا مساكن حيث قدرت نسبتهم 43.75 % من الأسر التي هاجرت خلال سنة 1996 ، إذ نستنتج من خلال بيانات الجدول أن الإقامة الأولى للأسر الريفية المهاجرة خلال التسعينات مرتبطة بحالة الهجرة الأمنية التي غالبا ما كانت اضطرارية مع تطور النشاط الإرهابي في المناطق الريفية الذي أرتفع بداية من سنة 1995 حيث اشتدت حركة الهجرة و إزداد الطلب على السكن في الوسط الحضري .

إذا تتجه أغلب الأسر الريفية للإقامة عند الأقارب ثم تليها الأسر التي سكنت داخل البيوت القصديرية في حالة عدم تلقيها مساعدة من طرف الأقارب أو إمكانية شراء أو كراء منزل و عليه فإن انتقال الأسر الريفية المهاجرة إلى المدينة لم يتم بطريقة تلقائية رغم الضغوط التي تلقوها نتيجة تدهور الوضع الأمني.

فهم في معظم الحالات يجدون مساعدات من طرف الأقارب الذين سبقوهم في الهجرة ،و بعد قضاء مدة من الإقامة يتعين لهم اختيار مسكن يجمع أفراد العائلة و نتيجة انخفاض مستواهم المادي فهم يقيمون في الأحياء القصديرية لمدة بيد أن تتحسن حالتهم المادية تؤهلهم لشراء منزل أو الاستفادة من سكن اجتماعي- سياسة القضاء على البيوت القصديرية-.

الجدول رقم (25) : مدة الإقامة في المدينة وعدد مرات تغيير السكن .

عدد المرات / **مدة الإقامة**	01 - 02		03 - 04		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
سنة	02	3.5	-	-	02	2.50
سنتين	15	26.31	09	39.13	24	30
ثلاثة سنوات و فوق	40	70.17	14	60.86	54	67.50
المجموع	57	100	23	100	80	100

ويتضح من خلال الجدول أن 67.50 % من المبحوثين الذين تجاوزت مدة إقامتهم 03 سنوات في الوسط الحضري بحيث تمكنوا من الاستقرار في المسكن الحالي و تعددت مرات تغير المسكن من مرة إلى 04 مرات حيث سجلت نسبة مرة إلى مرتين 70.17 % ثم تليها نسبة ممن صرحوا أنهم غيروا مكان إقامتهم من ثلاث إلى أربع مرات بـ 60.86 % .

كما بينت الدراسة أن 30 % من المبحوثين بعد تجواز سنتين من الإقامة في المدتين استقروا في المسكن الحالي حيث سجلت نسبة 26.31 % من الذين غيروا مكان إقامتهم من مرة إلى مرتين و

% من الذين غيروا مكان الإقامة من 03 إلى 04 مرات بالمقابل نسبة 02.5 % و هي قليلة جدا ممن أقاموا مدة سنة في المدينة ثم غيروا مكان إقامتهم

و نستنتج من خلال هذه المعطيات أن كلما كانت الأقدمية في المدن كلما ارتفعت حظوظ المهاجرين لتغيير و تحسين مقر إقامتهم و كما بينت المقابلات أن الأسر استفادت من تعويضات الدولة.

كما يمكن أن نشير رغم هجرة الريفيين من الريف إلى المدينة فهم يقومون بهجرة داخل المدن من حي إلى حي من أجل تحسين مستوى إقامتهم، في حين سجلنا 10 حالات ممن استقروا في مكان إقامتهم الأول من مجتمع البحث.

الجدول رقم (26) :نوع المسكن للإقامة الحالية للأسر و سبب الاختيار.

سبب الاختيار / نوع المسكن	المستوى الاقتصادي + وجود أقارب		المستوى الاقتصادي + وجود أقارب+عدد الغرف		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
مسكن في حي جديد	-	-	41	100	41	45.55
مسكن في حي قديم	49	100	-	-	49	54.44
المجموع	49	100	41	100	90	100

يتبين من خلال الجدول أن نسبة 54.44 % من أفراد العينة اتجهوا إلى الإقامة في الأحياء القديمة ، و هذا يعود إلى المستوى الاقتصادي لهذه الأسر التي عرف مستواها الاقتصادي تدني بفعل حالة اللاأمن و هذا كسبب أول ،أما السبب الثاني هو وجود أقارب في تلك الأحياء و يمكن أن نفسر ذلك إلى قيم المجتمع الريفي الذي يعتبر العلاقات القرابية و التجمع المجالي لأبناء العرش الواحد أحد دعائم المجتمع الريفي ، كما سهل عملية التكيف للريفي في الوسط الحضري الذي تنتشر فيه النزعة الفردية على عكس المجتمع الريفي .

كما يقابل ذلك نسبة 45.55 % من أفراد العينة اتجهوا إلى السكن في الأحياء الجديدة ويعود ذلك إلى ارتفاع مستواهم الاقتصادي بسبب توفير المدينة بعض أبناء الأسر الفرصة للعمل وبعد قضاء مدة إذا تحسن مستواها المادي زائد وجود الأقارب و احتواء هذه المساكن على عدد غرف تتلاءم وعدد أفراد أسرهم تخفض من درجة الازدحام داخل المسكن ، و هذا حفاظا على القيم السائدة في

الجدول رقم (27): الجدول نوع المسكن قبل الهجرة و عدد الغرف.

نوع المسكن قبل الهجرة / عدد الغرف	حوش		بناء ريفي حديث		فيلة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
05 غرف	-	-	17	37.77	-	-	17	18.88
06 غرف	28	65.11	13	28.88	-	-	41	45.55
07 غرف ما فوق	-	-	15	33.33	-	-	32	35.55
المجموع	43	100	45	100	02	100	90	100

يعتبر المسكن مكان لإيواء أفراد الأسرة ولوازمها، كما أنه يعد من الحاجات الأساسية للفرد وللسكن عدة أشكال فمساكن الأسرة الريفية المشكلة لعينة البحث قبل الهجرة تشكلت في ثلاثة أنواع هي: حوش ، بناء ريفي حديث ، فيلا.

يتضح من خلال الجدول أن (45.55 %) من أفراد العينة كانت إقامتهم قبل الهجرة في مساكن تتكون من 6 غرف، قدرت فيها نسبة (28.88 %) من البناء ريفي حديث، ثم تليها نسبة (65.11 %) من الأحواش التي تتكون من 6 غرف.

في حين سجلت نسبة (35.55 %) من مساكن المبحوثين التي تتكون من 7 غرف شكل فيها البناء الريفي نسبة (33.33 %) و (34.88 %) من الأحواش.

في المقابل سجلت نسبة (18.88 %) من مساكن المبحوثين التي تتكون من5 غرف وهذا ما يدل على أن شكل بناء الأسرة الريفية قبل الهجرة يضمن اجتماع عدة أسر وهذا ما يشكل الأسرة الممتدة التي تشمل الأب و الأم و الأبناء المتزوجين و الغير المتزوجين.

إذن هي مساكن واسعة تحافظ على بناء الأسرة الريفية وقيم المجتمع الريفي.

و ما يمكن ملاحظته أن البناء الريفي أخذ طابع التحديث إذ شكل نسبة 50 % من مجموع مساكن أفراد العينة و سنوضح في الجداول الموالية عدد الأسر داخل المسكن قبل و بعد الهجرة إذ أن

كما ينجم عنها كذلك ارتفاع درجة الازدحام داخل المسكن الواحد ، إذ بينت الدراسة أنه من خلال الغرف المشكلة لمساكن الأسر معدل 6 غرف لكل أسرة في الريف و هو ما يعبر عن معدل غرفتين لكل أسرة.

الجدول رقم (28) :عدد الأسر حسب عدد الغرف قبل الهجرة.

عدد الغرف / عدد الأسر	5 غرف		6 غرف		7غرف		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أسرتين	12	70.58	9	21.95	10	31.25	31	34.44
03 أسر	5	29.41	27	65.85	20	62.5	52	57.77
04 أسر	-	-	05	12.11	02	06.25	07	7.77
المجموع	17	-	41	100	32	100	90	100

يتضح من خلال بيانات الجدول أن نسبة (34.44 %) من الأسر الريفية تتشكل من أسرتين ثم تليها نسبة (57.77 %) من الأسر التي تتكون من ثــلاث أســر. في حين سجلنا نسة(7.77 %) التي تتكون من أربعة أسر.

ومن خلال هذه المعطيات بينت المقابلات الدراسة أن قبل هجرة الأسر الريفية إلى المدينة رب الأسرة لم يكن يسمح لأحد من أبنائه بالخروج للعيش منفصلا أو بعيداً عن مسكن الأسرة الممتدة، وهذا ما تأكد من خلال المقابلات مع أغلب أرباب الأسر، إذ لم يكن الابن المتزوج يجرأ على التصريح برغبته في الانفصال و الاستقلالية بمسكن خاص أمام رب الأسرة ، إذ يعد هذا من قيم الأسر الريفية كما يدل كذلك على ارتفاع معدل الزواجية في الوسط الريفي إذ بلغ عدد الأسر الزواجية 04 كحد أعلى داخل المسكن .

إذا الأسرة الريفية قبل الهجرة إلى الوسط الحضري كانت تحافظ على خصائص النمط التقليدي للأسرة الجزائرية باعتبارها أسرة ممتدة تضم عدة أجيال .

كما بينت الدراسة أن الأسر الريفية تولي اهتماما كبيرا لتوسيع المسكن حتى يجمع جميع أفراد الأسرة تحت سقف واحد كما أنها كانت أسرة متماسكة اجتماعيا و اقتصاديا. فهل انتقال الأسرة الريفية إلى الوسط الحضري يترجم بالحفاظ على بعض خصائص البنية العائلية .

× : معدل غرفتين لكل أسرة :

الجدول رقم (29) :عدد الأسر حسب عدد الغرف بعد الهجرة .

$\times_1$ = معدل عدد الغرف ≈ 4 $\times_2$ = معدل عدد الأسر داخل مسكن ≈ 2

عدد الغرف / عدد الأسر	03 غرف		04 غرف		05 غرف		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أسرتين	29	100	22	51.16	10	55.55	61	67.77
ثلاث أسر	-	-	21	48.83	08	44.44	29	32.22
المجموع	29	100	43	100	18	100	90	100

يتضح من خلال الجدول انخفاض عدد الأسر الزواجية داخل مسكن الأسرة الريفية من 57.77 % قبل الهجرة إلى 32.22 % بعد الهجرة إلى الوسط الحضري كما سجلنا اختفاء فئة أربع أسر زواجيه داخل المسكن العائلي.

إذ ارتفعت نسبة عدد المساكن المكون من أسرتين من 34.44 % قبل الهجرة إلى 67.77 % بعد الهجرة ، و هذا ما يفسر انفصال بعض الأسر الزواجية عن المسكن العائلي بسبب ضيق المسكن إذ يتبين لنا أن الأسر الريفية تتجه نحو المساكن التي تتلاءم مع عدد أفراد أسرها في حالة ما إذا لم يتسع المسكن لجميع الأفراد فإنه ينفصل أحد الأسر الزواجية من المسكن العائلي .

كما يتبين انخفاض عدد الغرف من المسكن الريفي إلى المسكن الحضري إلى 03 غرف كحد أدنى و 05 غرف كحد أعلى، ورغم ذلك فالأسرة الريفية في الوسط الحضري ما زالت تحافظ على بناء أسرتها الممتدة رغم الاستقلال اللاإرادي بعض الأسر الزواجية بمسكن خاص عن أسرة المنشأ .

ملاحظـــــة : عدد الأسر يشير إلى الأسر الزواجية داخل الأسرة الممتدة .

4.5.المحور الثالث : دراســة المـــواقــف:-التعليم ،خروج المرأة للعمل،أسلوب الزواج-

يتميز المجتمع الريفي بالنظرة المحددة اتجاه المرأة و لهذا الغرض تناولت الدراسة هذا الجانب من خلال ثلاث مسائل تخص المرأة الريفية في الوسط الحضري و هي التعليم و العمل و أسلوب الزواج.

إن تعليم المرأة و خروجها للعمل دورا فعالا في عمليتي التحضر و التغيير على مستوى الأسرة و المجتمع عامة ،إلا أن نسبة المتعلمات و العاملات في الريف إذا قيست بالنسبة إلى المدينة فهي قليلة جدا ،و يرجع ذلك إلى قيم المجتمع الريفي التي تجذب المرأة في سن مبكرة إلى الزواج التي ليس لها حظ فيه في اختيار شريكها الذي يعود في غالب الأحيان إلى التقاليد و سلطة رب الأسرة.

فماذا يحدث لموقف الأسرة من تعليم الفتاة و قد انتقلت إلى الوسط الحضري ؟

و هل استطاعت أن تغير من موقفها و تهتم بتعليم أبنائها بما فيهم البنات ؟

و هل تمكنت من تغيير موقفها اتجاه خروج المرأة للعمل ؟

و هل مازالت مواقفها مستمرة في الممارسات الأنثوية في الوسط الحضري ؟

و من خلال عملية مقارنة بين مواقف الأسرة الريفية بينما كانت عليه قبل و بعد الهجرة أو بعد قضائها مدة من الإقامة في المدينة فيما يخص الجوانب المذكورة سابقا. و في الجدول التالي نبين موقف الأسرة قبل الهجرة من تعليم الفتاة و كيف هو اليوم في الوسط الحضري.

1.4.5.التعـليـــــم :

الجدول رقم(30) : موقف الأسرة من تعلم الفتاة قبل وبعد الهجرة.

الموقف	قبل الهجرة		بعد الهجرة	
	ك	%	ك	%
لا يسمح لها بالتعليم بتاتا	48	53.33	-	-
يسمح لها بالتعليم مع تحديد طور التعليم	31	34.44	05	05.55
يسمح لها بالتعليم و مواصلته	11	12.22	85	94.44
المجموع	90	100	90	100

تبين لنا من خلال الجدول أن53.33% من الأسر قبل الهجرة لم تكن تسمح بتاتا لتعليم بناتها مقابل 34.44 % كانوا يسمحون لبناتهم بالدراسة ،لكن لا يسمحون لهن بمواصلة التعليم بل يحددون لهن طور الدراسة و كانت غالبية التحديد تتم في التطور الابتدائي و المتوسط أما 12.22 % من

% و34.44 % من الذين صرحوا بأنهم لا يسمحون لهن بالدراسة و الذين يحددون مستوى الدراسة في حالة السماح لهن بالتعليم على التوالي.

إذ تبين لنا أن الأسرة الريفية لم تكن تعطي أهمية للتعليم في الوسط الريفي سواءا بالنسبة للذكور أو الإناث فهي لم تكن تراعي التحولات العامة النى يمر بها المجتمع ككل نتيجة الأمية التي تميز مجتمع البحث ،فكانوا يرون أنه لا جدوى من تعلم الذكور ما داموا يخدمون الأرض التي توفر لهم رزقهم دون مراعاة عدد الأفراد الذين يعيشون فيها و تزايدهم – العامل الديموغرافي- فكان لا داعي لتعليم الذكور .أما بالنسبة للبنات فكان مستقبلهن يكمن في الزواج المبكر و تكوين أسرة على حد قول أحد المبحوثين إذ تبين لنا أن ما دامت إناث الأسر الريفية لا تحتاج إلى تعليم فما كان يجب تعلمه سوى شؤون البيت استعدادا لبناء أسرة لتقوم الفتاة بنفس الأدوار و الوظائف التي ورثتها عن أمها .

كما أن الأمر لا يتعلق برفض تعليم الفتاة بل يتعلق أكثر بخروج الفتاة من المنزل بصفة عامة بحيث يقول أحد المبحوثين " هي أصلا تخرج من أجل غرض معين وفاة أو زواج ،عيادة مريض أو تؤدي الواجب و لا تخرج إلا بمحرم " فالفتاة كانت إذا وصلت إلى سن البلوغ تتحيك أي تحجب .

عموما فالموقف الغالب على الأسر هو أنها كانت ترفض تعليم الفتاة و خروجها أما اليوم فالاتجاه نحو تعلم الفتاة قد تغير تماما في الوسط الحضري و تغيرت نظرة الأسرة الريفية للتعليم و خاصة تعلم الفتاة في الوسط الحضري إذ أعتبره بعض المبحوثين أنه ضرورة حيوية من ضروريات الحياة الحديثة و الاندماج في الحياة الحضرية ،إذ يقول أحد المبحوثين "أنه على الأقل ترى لافتة أو علبة دواء تقرأها دون أن تسأل غيرها (ففي هذا الوقت الناس تقرى أو ضايعة) و اليوم المدرسة هي بالقرب من المنازل و الطريق معبدة و لماذا لا يتعلمون" .

في حين سجل نسبة 94.44 % من الأسر الريفية في الوسط الحضري تسمح لبناتها بالتعليم و مواصلته،بينما نلاحظ أن 5.55 % من الأسر تغير موقفها نوعا ما عما كان عليه في الوسط الريفي فهي مازالت تحتفظ بموقفها اتجاه المرأة و خروجها و من خلال المقابلات تبين أنهم يتركونها تتابع التعليم إلى غاية المستوى الثانوي و يرفضون مزاولة التعليم في الجامعة رغم نجاحها.

و من خلال هذا نلاحظ أنه بمقارنة موقف الأسر الريفية قبل و بعد الهجرة حول تعلم الفتاة فإنه يمكن القول أن موقفها تغير تماما مقارنة بما كان عليه.

حيث أن 94.44 % من الأسر صرحت بأنها تسمح لبناتها بالتعلم و مواصلته إذ يعتبروه من ضروريات الحياة الحديثة و عليه فإن القيم المتعلقة بتعلم الفتاة في الأسرة الريفية قد نالها قدر كبير من التغير الواضح ،فالبانات الريفيات اليوم في الوسط الحضري دراستها و رغم توقفها عن الدراسة نتيجة الضر وف الأمنية فهي تقبل على مراكز التكوين المهني و هذا ما نلاحظه يوميا إذ صرح أحد

و من الأسباب التي كانت وراء رفض الأسر قبل الهجرة إلى الوسط الحضري لتعليم البنات ترجع إلى جملة من الأسباب التي تضافرت مع بعضها البعض و الجدول التالي يبين ذلك.

الجدول رقم (31) :أسباب عدم تعلم الفتاة قبل الهجرة .

الأسباب	ك	%
تقاليد الأسرة	41	51.89
عدم إعطاء أهمية لتعلم البنت	21	26.58
ندرة المواصلات و المدارس	11	13.92
قلة الأموال	06	07.59
المجموع	79	100

يتضح لنا جليا من خلال الجدول أن 51.89 % من أسباب عدم تعلم البنت ترجع إلى تقاليد الأسرة ،بحيث كانت الأسرة الريفية تمنع بناتها من الخروج المتكرر و هذا يرجع لجغرافية المنطقة التي تسكن فيها، حيث تكثر المسالك الوعرة و الجبال و بعد المدارس عن مكان الإقامة كما كانت لا تسمح لها بالخروج إلى نادرا أي المناسبات كما كانت تخشى من كلام الناس و الإشاعات في حين أن 26.58 % من المبحوثين صرحوا أنهم لم يولوا أهمية لتعلم الفتاة لأن مآلها في النهاية الزواج و ليس الخروج إلى العمل، ومن الشائع في الوسط الريفي أن أبنائهم من الذكور أو الإناث يقبلن على الزواج المبكر و خاصة أن ديمغرافية المجتمع الريفي توحي أنه يتميز بذكورة شديدة و هناك 13.92 % و7.59 % من المبحوثين ترجع سبب عدم إرسال الريفيين أبنائهم إلى الدراسة بسبب ندرة المدارس و هناك من يرجع ذلك إلى قلة الأموال إذ يتميز المجتمع الريفي في السنوات الأخيرة و بعد الأزمة التي مست المجتمع الجزائري ككل إلى الفقر الذي انتشر بشدة في العشرون سنة الأخيرة في الأرياف و المجتمع ككل و ظروفه الاقتصادية.

كما تبين أن المبحوثين يرفضون فكرة النظام الداخلي للبنات بعد السن الذي يؤهلها إلى الالتحاق بالثانويات أو الانتقال يوميا في المواصلات و من خلال المعطيات السابقة نلاحظ أن النسبة الكبيرة كانت تمثل أساس و جوهر أهم الأسباب و أكثرها تأثير بين أوساط الأسر الريفية في منع البنات من التعلم و تحديد مرحلة و طور معين في تعليمهن و هي تتمثل بالدرجة الأولى للحفاظ على تقاليد الأسرة و المجتمع الذي ينتمون إليه إلى جانب عدم إعطاء أهمية للتعليم بصفة عامة .

و في الجدول الموالي نعرض أهم الأسباب التي أدت بالأسر الريفية في الوسط الحضري إلى تغيير موقفها من تعلم الفتاة .

الجدول (32):أسباب تغير موقف الأسرة من تعلم الفتاة بعد الهجرة .

الأسباب	ك	%
تقليد في السلوك للسكان الحضريين	37	41.11
متطلبات الحياة الحضرية	28	34.11
توفر المدارس بقرب إقامتهم	25	27.77
المجموع	90	100

من مجموعة الأسباب هذه نلاحظ أن الأسر الريفية أيقنت بالتغيرات التي حدثت في المجتمع الكلي عامة و التغيرات التي صاحبتها و التي كانت نتيجة تنقلها الإجباري إلى الوسط الحضري ،فهي انتقلت من مجتمع له خصائصه و قيمه و يتميز بالبساطة إلى مجتمع حضري تتعقد فيه الحياة بحيث سجلت نسبة 41.11 % من الأسباب أرجعتها الأسر الريفية إلى تقليد في سلوك السكان الحضريين و المتحضرين القدامى من أبناء قريتهم و الذين هجروا بعد الاستقلال من الريف فالأسر صارت ترسل بناتها للتعليم بسبب التقليد في سلوك المتحضرين و تقليد الأسر بعضها البعض و التقليد هنا لا يقتصر على تقليد الأسر الريفية سكان المدينة الناتج عن الاحتكاك بينهم خاصة من ناحية اقتحام المرأة لمختلف مجالات الحياة العميلة خاصة منها الطب و التعليم و ما كان لوسائل الاتصال و الإعلام خاصة المرئية الذي كان له أثره على تغيير نظرة الريفيين للحياة.

في حين أن 34.11 % صرحوا أنها من متطلبات الحياة الحضرية و خاصة مع تطور التكنولوجي السريع و ظهور الأجهزة الإلكترونية الحديثة التي لا تتطلب على المرأة فحسب أن تكون متعلمة بل على جميع أفراد المجتمع إذ أصبحوا ينظرون للتعليم أنه ضروري لكلى الجنسين و خاصة للذين لا يملكون أراضي زراعية كما أن 27.77 % من الأسر ترى أن سبب تغير موقفها من التعليم يرجع لانتشار المدارس في الوسط الحضري و دنوها من إقامتهم على عكس ما كانت عليه في الماضي و خاصة و أن مجتمع البحث أغلبه من مناطق متفرقة في الريف و تدهور الوضع الأمني الذي أجبر العديد من الأسر الريفية على توقيف أبنائها عن الدراسة .

و منه نلاحظ أن الموقف من تعلم الفتاة تغير تماما مقارنة بما كان عليه في الوسط الريفي و هذا راجع لعدة أسباب أهمها أن الأسرة الريفية قابلة للتقليد و الاندماج في الحياة الحضرية جعلت من موقفها يتغير ،كما نرى أن تعلم الفتاة من متطلبات الوسط الحضري و مستلزمات الحياة الحديثة .

إن التغيرات التي حدثت في المجتمع تتطلب من الفتاة أن تكون واعية و مدركة بما يحيط بها من مستجدات مما يساعدها في الحياة اليومية و التكيف مع الوسط الجديد سواء كانت فتاة أو أم أو زوجة إلى جانب التقليد في السلوك و انتشار المدارس من أهم الأسباب في تغير اتجاه القيم نحو التعليم .

عموما تراجعت اليوم في الوسط الحضري النظرة المستهترة لتعليم الفتاة و النظرة العامة للمرأة و لم تعد المرأة عنصرا إضافيا لا رأي لها و إنما أصبحت اليوم لها قيمتها وسط أسرتها الرفية و زاد تعليمها و تكوينها من رفع مستواها و مكانتها داخل أسرتها و كان لهذا التغيير في النظرة للمرأة و تغير النظرة اتجاه تعلمها آثاره عليه و على الأسر الريفية .

فبعد التعرف على موقف الأسرة الريفية من تعليم المرأة فما هو موقفها من خروجها للعمل ؟

2.4.5.العمـــــــــــــــل:

تتقدم النساء بوفرة أكثر فأكثر إلى سوق العمل، حيث اقتحمت المرأة المعاصرة مختلف مجالات الحياة العملية ،كما شهدت بذلك الانتخابات التشريعية عام 2002 و هن موجودات أيضا في الحكومة .و يعد انتشار العمل النسوي حاليا من أهم مظاهر الحياة الحديثة ،فهل كان للمرأة الريفية قبل الهجرة إلى الوسط الحضري حظا في العمل ؟

و هل سمح لها الوسط الحضري من تغيير موقف أسرتها من خروجها للعمل ؟

الجدول رقم (33):موقف الأسرة الريفية من عمل المرأة قبل و بعد الهجرة.

الموقف	قبل الهجرة		بعد الهجرة	
	ك	%	ك	%
يعارض	-	-	08	08.88
يعارض بشدة	86	95.55	-	-
لا يعارض	04	4.44	82	91.11
المجموع	90	100	90	100

يتضح لنا من الجدول أن 91.11 % من الأسر الريفية اليوم لا تعارض على عمل المرأة مقابل 8.88 % من الأسر ترفض عمل المرأة و لا تسمح به.

و منه نلاحظ أن المرأة الريفية في الوسط الحضري اليوم أخذت تتمتع بنوع من الاستقلالية بحيث كانت في الوسط الريفي من غير الممكن أن يسمح لها رب الأسرة بالخروج.

فالعمل الوحيد الذي كانت تتقنه المرأة و تمارسه هو العمل المنزلي بأنواعه وبعض الصناعات التقليدية كنسيج الزرابي و البرنوس و القشاب و بعض الأواني الفخارية .

أما اليوم بعد تنقلها إلى الوسط الحضري فأصبح مسموح لها بمزاولة العمل المأجور خارج المنزل و بالخروج المتكرر حتى و لو كانت فتاة أو متزوجة أو مطلقة بعكس ما كانت عليه في الماضي.

بمقارنة موقف الأسرة الريفية بين ما كان عليه موقفهم في الريف و كيف هو اليوم في الوسط الحضري نلاحظ ن قبل الهجرة الأغلبية كانت تعارض عمل المرأة بنسبة 95.55 % مقابل 4.44 % فقط كانت لا تمانع على عمل المرأة .

أما اليوم في الوسط الحضري يحدث العكس إذ أن أغلبية المبحوثين بنسبة 91.11 % لا تمانع عمل المرأة مقابل 8.88 % يمانعون و منه نلاحظ أن موقف الأسرة من عمل المرأة قد تغير تماما عما كان عليه بتغير الوسط أي بعد انتقالها إلى الوسط الحضري.

ففي الوقت الذي كانت فيه في الماضي أغلب الأسر تعترض على عمل المرأة و حتى خروجها و كانت قيمة المرأة الماكثة في البيت المهتمة بشؤون منزلها و المتقنة للأعمال المنزلية هي التي تحضى بمركز و مكانة اجتماعية خاصة وسط مثيلتها من النساء ووسط أهل زوجها ،أما المرأة العاملة فكانت دائما في الماضي لا تحضى بنفس المكانة التي تحضى بها المرأة الماكثة في البيت ،حتى أنها تكون مشاعة و معروفة لدى أغلب الأسر و سكان المنطقة على أنها امرأة عاملة فكان ينظر إليها بأقل تقدير من غيرها من النساء .

أما اليوم في الوسط الحضري و نتيجة كثافة السكان و توفر فرص العمل و زيادة احتياجات الأسرة فعمل المرأة أصبح يعزز من مكانتها و يزيد في شخصها و أصبح العمل مطلبا للعديد من النساء مهما اختلفت حالتهن المدنية و من خلال ملاحظتنا أصبحت النساء الريفيات تعمل مختلف الاعمال و خاصة ضحايا الإرهاب بدعم من طرف الهيئات الرسمية عن طريق انخراطهن في جمعيات .

فدخول المرأة اليوم الميدان العملي غير بدوره و أثر على مركزها بين أسرتها باعتبارها أصبحت تشارك في ميزانية الأسرة ماديا .

الجدول الآتي يوضح جملة الأسباب التي كانت تعترض عمل المرأة

الجدول رقم (34):أسباب الموقف من معارضة عمل المرأة قبل الهجرة.

الأسباب	ك	%
سلطة رب الأسرة و تقاليدها	46	53.48
الزواج المبكر للفتاة	17	19.76
الاكتفاء في المدخول	12	13.95
التخوف من الإشاعات	08	09.30
عدم توفر أماكن عمل المرأة في الريف	03	03.48
المجموع	86	100

تبين لنا من خلال الجدول أن نسبة 53.48% من أسباب معارضة عمل المرأة ترجع لسلطة رب الأسرة و تقاليدها ،و التحفظ الذي يعتريها خاصة من جهة المرأة ،فكان من العار أن تعمل المرأة فرب الأسرة كان لا يسمح لها بالخروج إلى التعلم و إن كان ذلك كان مع تحديد الطور ،فرب الأسرة في الريف يتمتع بسلطة قوية يمارسها على أفراد الأسرة و حتى الأبناء و الأقارب من الأعمام و أبنائهم كانوا صارمين من جهة النساء كما أن 19.76 % من الأسباب ترجع للزواج المبكر للفتاة بحيث كانت الإناث أغلبهن يتزوجن في سن مبكرة .

كما تبين أنه 13.95 % من الأسباب ترجع للاكتفاء في المدخول إذا فلا داعي للتفكير في السماح للإناث بالعمل خارج البيت فقبل الهجرة إلى المدينة كانت الأسر الريفية تعيش على ضروريات الحياة فقط و لم تكن بحاجة للمتطلبات و الحاجات الكمالية التي هي اليوم في الوسط الحضري من أجهزة و أغذية و غلاء المعيشة في الوسط الحضري و التخلي عن بعض الحاجات التي كانت توفرها لها بيئتها ،وهي اليوم تقتنيها من ميزانية الأسرة من السوق .

إذ ترجع نسبة 9.30 % من الأسباب إلى التخوف من الإشاعات و إلحاق الأذى بشرف العائلة و حتى و إن كانت العائلة تحتاج إلى مساعدة مالية من طرف أفراد العائلة.

كما يرجع 3.48 % من الأسباب و هي قليلة لعدم توفر أمكان العمل للمرأة الريفية في الريف و هذا يرجع للمستوى الثقافي الذي تتمتع به هذه الأسر من خلال مقابلتنا.

و منه نخلص بأن نوع العمل الوحيد الذي كانت تمارسه هو العمل المنزلي و الاعتناء بالحيوانات و غزل الصوف و نسيج الأغطية فعمل المرأة قبل الهجرة إلى المدينة كان مرفوضا و غير مرغوب فيه .

هذا بالنسبة لأسباب معارضة الأسر لعمل المرأة في الريف و فيما يلي نلاحظ أهم أسباب تغير موقف الأسرة من عمل المرأة و قد انتقلت إلى الوسط الحضري.

الجدول رقم (35):أسباب تغير موقف الأسرة من عمل المرأة بعد الهجرة.

الأسباب	ك	%
ارتفاع تكاليف الحياة في الوسط الحضري	40	48.78
الاعتماد على نفسها	17	20.73
تأخر سن الزواج	15	18.29
نسبة الوعي في الوسط الحضري	10	12.19
المجموع	82	100

تبين لنا أنه تقريب من نصف مجمع البحث نسبة 48.78 % من أسباب تغير موقف حول عمل المرأة يكمن في ارتفاع تكاليف الحياة في الوسط الحضري .إذ يتطلب من أفراد السر القادرين على العمل المساعدة و المشاركة في تلبية احتياجاتهم الشخصية و احتياجات الأسرة، و خاصة بعد تغير وسطها الأصلي الذي كان يوفر بعض الحاجات للأسرة كالخضر و الفواكه و غيرها من المواد الغذائية و حتى اللباس الذي يصنع من صوف الحيوانات.

إذ صرح المبحوثون أن غلاء المعيشة ساهم بقوة في تعزيز الموقف المؤيد لعمل المرأة خاصة في التحولات التي يمر بها المجتمع و انتشار الفقر و خاصة في أوساط الأسر الريفية التي لم تستفيد من الدعم الفلاحي و التي لم تستمتع رقعة أراضيها لكل فراد العائلة – العامل الديموغرافي

فارتفاع تكاليف الحياة في الوسط الحضري غير موقف الأسر الريفية اليوم من نظرتها لعمل المرأة ،ففي الريف كانت الأسر تعيش على ضروريات الحياة و تقتني أساسياتها فقط.

في حين نلاحظ أن نسبة 20.73 % من الأسر ترى أن من الأسباب في تغير موقفها تكمن في اعتماد المرأة على نفسها في تلبية احتياجاتها و مساعدة أسرتها،إذ صرح أحد المبحوثين "...أنه لا يمكنني العيش لها طول الأبد و ظروف الحياة تغيرت و ليست كما كانت عليه في الماضي و التضامن بين أفراد العائلة قل فعلى الأقل تضمن مستقبلها..." .

ففتاة اليوم خاصة مع حصولها على مستوى تعليمي معين يؤهلها للحصول على مهنة ملائمة فإنها تحبذ مواصلة الاعتماد على نفسها و تحقيق رغباتها من الدراسة و العمل .

إلى جانب توفير الدولة مراكز التكوين المهني للبنات في الوسط الحضري و الإتمام الذي توليه لها ،و خاصة بعد انخفاض معدلات الزواج في الوسط الحضري الذي بدوره يقلل من فرص الزواج كما كانت عليه في الريف ،فتحت لهن مجالات عديدة للتعلم و العمل فسارت المرأة الريفية عنصرا فعالا يقبل على التعليم و التكوين و هي منتجة و لها القدرة على التكفل بنفسها .

في حين سجلنا 18.29 % من الأسر ترجع أسباب تغير الموقف من عمل المرأة إلى سبب تأخر سن الزواج ،فالفتاة في الريف كانت لا تلبث أن تبلغ حتى تتزوج وهذا ما أكده أغلب أرباب الأسر أن الزواج لم يكن قائما بين الرجل و المرأة و إنما كان قائما بين الأسر فتقدم و تعطى الأهمية و الأسبقية لمصلحة الأسرة على مصلحة الفرد المعني بالزواج سواء من جهة الفتاة أو الذكر .

و لكن بعد تنقلها إلى الوسط الحضري و مع تأخر سن الزواج فإن بعض الأسر تحبذ الفتاة أن تعمل حتى تتكفل بنفسها و تضمن مستقبلها حتى لا تكون عبئا على الآخرين ،فالظروف المعيشية في الوسط الحضري تقلل من التعاون السائد في الوسط الريفي .

كما أن 12.19 % من الأسباب عاد بها المبحوثين إلى نسبة الوعي الاجتماعي الذي هو في الوسط الحضري و الخبرة في الحياة التي اكتسبوها بعد سنوات الإقامة في المدينة و الاحتكاك الدائم للسكان الحضريين و اكتشاف المحيط الجديد ،و ما يستلزم أن كون فيه المرأة حتى تتأقلم معه و مواكبة نظيراتها من الحضريات و كذا تنوع فرص العمل و هذا بالنسبة للمتعلمة أو المتكونة و المتحصلة على شهادة تؤهلها للعمل .

إن تعلم المرأة وصولها إلى مستوى تعليمي معين يسمح لها بأن تعمل فإن الأسرة لا تجد مانعا في ذلك خاصة إذا كان العمل في نطاق الدراسة أو غيرها من الأعمال ،فالأسرة الريفية لا تجد مانعا في السماح للفتاة المتكونة و المتحصلة على شهادة من مزاولة المهنة بشرط أن تكون لائقة ومشرفة .

بهذا نلاحظ أن هناك أسباب موضوعية للسماح للفتاة بالعمل تقع في مقدمة هذه الأسباب ارتفاع تكاليف الحياة في الوسط الحضري مقارنة بما كانت عليه في الريف ،وتوفر فرص التكوين في المدينة و مجموعة من الأسباب الأخرى التي أدت إلى تغير نظرة الأسرة الريفية لعمل المرأة منها قلة التضامن في المدينة الذي يجعلها تعتمد على نفسها ،وتأخر سن الزواج و نسبة الوعي الذي أكتسبه الريفي باحتكاكه بالوسط الحضري ،فكل هذه الأسباب كانت محفزة لتغيير القيم الخاصة بالأسرة الريفية حول عمل المرأة .

إن أغلب أرباب الأسر الذين قابلناهم هم موافقين على عمل المرأة و يضعون شروطا لعملها مثل نوع العمل و المكان الذي تمارس فيه هذا العمل و من خلال الملاحظات التي سجلناها تبين لنا:

بالرغم من الموافقة على عمل المرأة إلا نهم يضعون شروط في حالة توفرها يسمحون لها بالخروج للعمل ،بحيث أن 91.11 % من أرباب الأسر الموافقين على عمل المرأة يضعون شروطا لهذا العمل و هذا يدل على أنه رغم تغير موقف الأسرة من عمل المرأة إلا أنها لا تزال تأخذ هذا الأمر بنوع من التحفظ و تخل كلها في كلام الناس و تقاليد الأسرة و هذا بتحديد نوع العمل و المكان المناسب ،مقابل 8.88 % لا تضع شروط لعمل المرأة وتترك لها المجال لذلك شريطة أن تحترم نفسها و أسرتها و تكون محافظة على شرفها .

و بصفة عامة فهم يضعون شروطا تحفظ كرامة المرأة أي إن يكون مكان العمل و نوع العمل مشرف و لائق بالأسرة الريفية و هي لا تفضل الأماكن العمومية كالإدارات،و مكنتنا ملاحظتنا لعينة من الفتيات الريفيات أنهم اقتحموا عالم الشغل ،منهن من هن في القطاع الصحي و التعليم و في سلك الشرطة و الحماية المدنية .

و سنوضح في الجدول اللاحق العلاقة بين وضعية رب الأسرة المهنية إذا كان عاملا أو عاطل أو متقاعد و بين موقفه من عمل المرأة اليوم:

الجدول رقم (36):علاقة وضعية رب الأسرة المهنية بموقفه من عمل المرأة في الوسط الحضري.

الوضعية المهنية لرب الأسرة / الموقف	يعمل		عاطل		متقاعد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
يوافق	58	92.06	07	100	17	85	82	91.11
لا يوافق	05	07.93	-	-	03	15	08	08.88
المجموع	05	100	07	100	20	100	90	100

إن لوضعية رب الأسرة المهنية أثرا على تغيير موقف اتجاه عمل المرأة الريفية في الوسط الحضري ،و خاصة إن كان عاطلا أو متقاعدا و كذلك عاملا و لا يحقق اكتفاء الأسرة من احتياجاتها و خاصة المرة منها بعد إن انتقلت إلى الوسط الحضري ،كما انقطع عملها الزراعي و ما كان يغطي من احتياجاتها من الخضر و الفواكه و حتى اللباس مما كانت تجود به بيئتها من خضر و فاكهة و حليب و لحوم و حتى الصوف .

فمن خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 92.06 % من أرباب الأسر الذين يمارسون أنشطة مختلفة في المدينة لا يمانعون على عمل المرأة مقابل 07.93 % من أرباب الأسر فقط يمانعون و هم بعد المقابلة

في حين أن أرباب الأسر العاطلين عن العمل نلاحظ أن كل العاطلين يوافقون على عمل المرأة بينما فئة المتقاعدين سجلت 85 % يوافقون على عمل المرأة و 15 % لا يوافقون إذ حالتهم المادية متحسنة نوعا ما ،و يرون لا داعي لعمل المرأة و بالتالي فالوضعية المهنية لرب الأسرة أثر على تغيير موقفه .

و منه نلاحظ أن للوضعية المهنية لرب الأسرة علاقة في تحديد اتجاهه نحو موقفه من عمل المرأة بحيث أن العاطلين عن العمل كلهم يوافقون على عمل المرأة و هذا عكس حاجة هذه الفئة لمساعدة المرأة ماديا.

فارباب الأسر في الوسط الحضري اليوم أغلبهم يوافقون على عمل المرأة مقابل 8.88 % منهم يعارضون ، إذ يلعب الوسط الحضري دورا فعالا في تغير نظرة الريفي اتجاه المرأة و عملها بصفة خاصة ويتعين أن للمرأة دور آخر فعال على عكس ما كانت عليه في الريف يكلف التأقلم فيه المساعدة المالية من طرف جميع أفراد الأسرة و من كلا الجنسين .

إذا للمرأة دور فعال تلعبه في وسطها الحضري الجديد و أنها عضو منتج و قادر على التكيف معه و قادر على المساعدة و المساهمة ماديا في دخل الأسرة و هذا بدوره يزيد من مكانة المرأة في أسرتها و يزيد من سلطتها و يطهر تفتحها على الحياة الحضرية ما دام صاحب السلطة يوافق على عملها .

فحسب هذه المعطيات نلاحظ أن رب الأسرة الريفية في الوسط الحضري اليوم غير من نظرته للمرأة و يعترف بالدور الذي يمكن أن تؤديه في حياة المدينة و ما دفعه إلى ذلك هو غلاء المعيشة و الظروف الإقتصادية التي تمر بها بعض الأسر الريفية إن لم نقل الأغلبية بعد هجرتها الإجبارية في الظروف الأمنية ،أمام هذا الوضع الذي يستلزم المشاركة و المساهمة المادية للمرأة إذ يقول أحد المبحوثين " ترى الرجل يعمل و المرأة تعمل و ليسوا مكفيين".

و بعد التطرق إلى أسباب الرضى عن عمل المرأة سنرى أهم الأعمال التي يراها الريفي ملائمة للمرأة في المدينة و الجدول الموالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (37):الأعمال التي يراها المبحوثين ملائمة للمرأة في الوسط الحضري.

الأعمال الملائمة للمرأة	ك	%
التعليم	39	43.33

الخياطة و الطرز و النسيج	17	18.18
القطاع الصحي	34	37.77
المجموع	90	100

تبين لنا من خلال الجدول أن أغلب المبحوثين نسبة 43.33 % يحبذون مهنة التعليم و بعدها المهنة التي تتعلق بالقطاع الصحي كطبيبة أو ممرضة بنسبة 37.77 % و يرجع هذا الاختيار على أنهم ينظرون إلى هذه الأماكن محترمة لممارسة المرأة أعمالها و هذا نسبة للمستوى التعليمي الذي يتمتع به الأفراد الذين يمارسون هذه المهن ،أما بالنسبة للذين اختاروا مهن الخياطة و الطرز و النسيج فهي مهن معروفة عند الريفيين و حرة و يمكن ممارستها في المنزل دون الخروج المتكرر للمرأة ، فهم إذ يحرصون أكثر على المكان اللائق لعمل المرأة الذي يعزز من مكانتها و يحافظ على شرفها و تقاليد العائلة .

كما تبين لنا من خلال ملاحظتنا و معرفتنا الشخصية لأفراد العينة إذ نرى أن أغلب البنات الريفيات في حالة توفر لهم فرصة في التكوين فهن يملن أكثر و يجدن مهن الخياطة و الطرز التي نراها تتناسب مع مستواهم الثقافي و الاجتماعي الذي يحافظ على تقاليد الأسرة الذي يمكنها من مزاولة مهنتها داخل المنزل في حالة معارضتها عن العمل أو وجود عراقيل، من دون الخروج المتكرر .

و بعد التطرق لكل من القيم المتعلقة بالتعليم و العمل سنتطرق للقيم المتعلقة بالزواج و اختيار الفتاة لزوجها و كيف كانت تزوج في الريف و هل تغيرت طريقة تزويجها بعد أن انتقلت إلى المدينة أم لا ؟

3.4.5.الـــــزواج:

يختلف الزواج باختلاف الشعوب و الثقافات، بل و يختلف في المجتمع الواحد حسب ثقافة كل منطقة و للأصل الجغرافي دور في طريقة و أسلوب الزواج إذ يختلف من الريف إلى المدينة.

إن الزواج الشائع في الريف الجزائري هو زواج الداخلي المبكر ،أي أن الزواج يتم داخل الريف في العرش أو القرية، ويتم بصفة خاصة داخليا في العائلة الواحدة بإضفاء صفة الأفضلية على الزواج من ابنة العم ويليها في سلم التفضيل القريبات من بنات العمات و الأخوال ثم بنات من القربة .

إذ يعتبر النسق القرابي أحد دعائم المجتمع الريفي حيث تظهر بشكل واضح في الزواج الذي غالبا ما يكون محصورا بين أبناء العرش الواحد و هذا الأخير يحافظ على وجوده و بقائه

بواسطة استرجاع العادات الريفية للزواج في المدينة و التي تتمثل في موقف الأسرة الريفية من تزويج بناتها و كيفية اختيار القرين إذ مسالة الزواج لا تخص فرد بل تخص كل العائلة و حتى الأقارب و في هذا المضمار لجأنا إلى هذه الدراسة لمعرفة مدى التغيير على مستوى القيم التي تحكم الزواج و لمعرفة

و الجدول الآتي يبين أسلوب تزويج الفتاة و مقارنته بينما كان عليه في الريف و كيف هو اليوم في الوسط الحضري:

الجدول رقم(38): أسلوب تزويج الفتاة قبل وبعد الهجرة.

الزمن / أسلوب التزويج	قبل الهجرة		بعد الهجرة	
	ك	%	ك	%
الأسلوب الوالدي	81	90	05	05.55
الأسلوب المشترك	09	10	77	85.55
الأسلوب الذاتي	-	-	08	7.66
المجموع	90	100	90	100

يتضح لنا أن نسبة 90 % من أفراد العينة صرحوا بالأسلوب الوالدي المحض أي أن الفتاة كانت تزوج بإرادة الوالدين دون تدخل الفتاة أو الأخذ برأيها و هذا قد يرجع لصغر سنها و مراعاة مصلحتها و أن الوالدين هم أدرى بمصلحتها و خاصة أن الزواج الشائع في الريف هو الزواج المبكر ،إذ يقول أحد المبحوثين إن الفتاة كانت تعطى للكبار و ليس للصغار و كما قال أحدهم على حد قول رسول الله صلى الله عليه و سلم " إذا جاءكم من ترضون دينه خلقه فزوجوه" و خاصة أبناء الريف يعرفون بعضهم البعض إذ لم تكن تعرف الفتاة لا شكل وجهها و لا يعرف بدوره شكلها حتى يوم الزفاف فكان رب الأسرة وحده المتكفل بأمور زواج أبنائه الذكور منهم و الإناث على السواء ، فطريقة الزواج كانت تتم بين أرباب الأسر في المسجد أو المقهى و السوق و كان لزوجات المبحوثين في بعض الأحيان لا دخل في رب الأسرة و السلطة وحده الذي يتحكم في الأمر .

في حين أن 10 % كانت تستشير بناتها في أمر زواجهن و أعطوا لبناتهم حرية الاختيار ،إذ من خلال مقابلتنا تبين لنا أن هذه الأسر لها مستوى ثقافي و ديني لا بأس به إذ يعتبرون من الواجب مسائلة الفتاة في قضية زواجها أما أسلوب الاختيار الذاتي للفتاة لم يكن مسموح به في الريف بل يعتبرونه من العار على الفتاة أن تبوح بأنها ترغب في شخص معين .

هذا فيما يخص كيفية تزويج الفتاة قبل الهجرة حيث كان الأسلوب الوالدي هو الغالب على أغلب الأسر الريفية، مقابل الأسلوب المشترك.

أما بعد ما انتقلت الأسرة الريفية إلى المدينة تغيرت المواقف فيما يخص مسألة الزواج عامة بحيث نلاحظ أن طريقة تزويج الفتاة في المدينة بعد الهجرة تغيرت وصارت تقوم أغلبها على طريقة الأسلوب المشترك في الاختيار بين الوالدين و الفتاة المعنية بالزواج و خاصة الأبناء.

حيث صارت الأسرة الريفية في الوسط الحضري تستشير بناتها في أمر زواجهن حيث تمثل نسبة (85.55 %) التي تزوج بناتها على طريقة الأسلوب المشترك، إذ أصبحت الأسرة تراعي التغيرات التي تمر بها وتعتبر الوسط الذي هي تقيم و خاصة أن الفتاة امتزجت تنشئتها بين الريف و المدينة فهي قد تكمل بناء حياتها في المدينة و هي تتأثر أكثر مما تؤثر، وهذا ربما جعل أرباب الأسر يأخذون برأيها و خاصة و أنها أخذت تباشر على ملامح المرأة العصرية في المدينة، في حين (5.55 %) من الأسر مازالت تتبع الأسلوب الوالدي المحض في الزواج ولا يؤخذ برأيها وهي تعرف أدنى مستويات الدراسة.

كما أن (7.66 %) من الأسر تسمح لبناتها باختيار الزوج ولا يفرضون عليهن رأيهم و يتركون لهن الحرية في الاختيار، و المهم يرون في أن يكون محترما وعاملا ويقدر الحياة الزوجية، ومن خلال مقابلتنا تبين لنا أن هذه الأسر متفتحة على الحياة في المدينة و يتمتع أفرادها بمستوى تعليمي أرقى، ولديهم بنات يمارسن أعمال خارج المنزل.

ومن خلال مقارنة طريقة تزويج الفتاة بين الريف و المدينة لمجتمع البحث، سجلنا نسبة كبيرة من (90 %) من المبحوثين كانت تزوج بناتها بالأسلوب الوالدي المحض و هذه من قيم المجتمع الريفي الذي يشيع فيه الزواج الداخلي المبكر كما أشرنا سابقا، أما بعد ما انتقلت الأسرة الريفية إلى المدينة قد يحدث العكس تماما حيث نسبة (85.55 %) من الأسر توافق على زواج بناتها بأسلوب مشترك و هذا إلى الوسط الحضري الذي يرتفع فيه سن الزواج ويقلل من فرص زواج الريفيين بأقربائهم مما كان عليه في الريف. إذ أصبح الزواج مسألة تهم الأفراد أكثر مما تهم الأسرة خاصة مع ارتفاع المستوى التعليمي في المدينة لكلا الجنسين إذ يشيع في المدينة زواج المصلحة الزوجية وليس لفائدة الأسرتين.

تغيرت المواقف نوعا ما بشكل ملحوظ فيما يخص طريقة تزويج بناتهم في المدينة.

أسباب تغير موقف الأسرة الريفية بعد الهجرة من طريقة تزويج الفتاة:

يعود في مقدمة جملة الأسباب التي غيرت من موقف الأسرة الى الدور الذي يلعبه الوسط الحضري، كما بينت الدراسة التي أدت إلى رفع مستويات التعليم للأبناء، بما فيهم البنات كما أتاح الفرصة للمرأة إلى الخروج إلى العمل نتيجة الظروف الاقتصادية.

كما تبين من خلال المقابلات أن نسبة (57 %) من المبحوثين يرون أن ارتفاع مستوى الوعي لدى الفتاة و كذا الأسرة بصفة عامة نتيجة الاحتكاك الدائم بسكان المدينة و خاصة مع تأثير وسائل

في حين أن نسبة (43 %) تعود للمشاكل التي تلقتها الأسر من مثيلاتها عن تزوج الفتاة من دون استشارتها.

فللوسط الذي تعيش فيه الأسرة دور هام في تغيير الموقف خاصة بعد اتساع المجال في المدينة، و انتشار الأسر النووية على عكس ما كانت عليه في الريف، كما بينت المقابلات أن المبحوثين يعتبرون نسب الطلاق تعود إلى عدم استشارت البنت عند تزويجها، و لهذا صارت الأسر تحبذ ألا تتحمل المسؤولية الكاملة و تترك لها الحرية في الاختيار إذ ترى أن الفتاة في المدينة على اختلاف الريف نتيجة التحولات العامة التي عرفها المجتمع، ونتيجة احتكاكها ممن حولها من نساء المدينة، تعرف ما يناسبها وما يلزمها، فقد أتاح لها الوسط الجديد فرصة للخروج للحياة أكثر حداثة والتعرف على نماذج مختلفة من السلوكات، هذا ما مكنها من أن تكون لها نظرة شخصية للحياة، لذلك لم يعد من المناسب أن تفرض عليها الأسرة زواجاً لا ترضاه.

الجدول رقم(39): مقارنة نوع الزواج الذي كان قبل الهجرة ونوع الزواج الذي تميل إليه الأسرة بعد الهجرة.

الزمن / نوع الزواج	قبل الهجرة		بعد الهجرة	
	ك	%	ك	%
زواج الأقارب	56	62.22	35	38.88
زواج بفرد من المنطقة	31	34.44	22	24.44
الزواج خارج المنطقة	3	3.33	33	36.66
المجموع	90	100	90	100

ملاحظة: نقصد بالمنطقة الأصل الجغرافي للأسرة الريفية التي قدمت إلى الوسط الحضري.

يتضح لنا من خلال الجدول قبل الهجرة أن 62.22% من الأسر تميل إلى زواج الأقارب و ترى أنه أكثر شيوعا في المنطقة لأنه في نظرها الأكثر ضمانا للرابطة الزوجية و يقوي العلاقات القرابية و يتركها دائما مجتمعة ، كما يحافظ على الملكية إن كانت موجودة ،و هذا ما يفسر انخفاض معدلات الطلاق في الأوساط الريفية إذ يتحدث المبحوثين على أنه نادرا ما يحدث الطلاق .

في حين أن 34.44 % من الأسر الريفية كانت تميل إلى زواج بفرد من المنطقة، ولكن خارج دائرة الأقارب و ترى في ذلك تجنبا لوقوع المشاكل و الحفاظ على الروابط العائلية و يكون ذلك بالابتعاد عن الزواج الداخلي.

كما سجلنا أن 3.33 % كانت تميل إلى الزواج خارج المنطقة حيث ترى هذه الأسر أن الزواج من الغريب هو الأفضل و هذا لنفس الأسباب سالفة الذكر.

و من هنا نلاحظ أن 62.22 % من الأسر الريفية قبل الهجرة إلى الوسط الحضري كانت تفضل الزواج الداخلي على بقية أنواع الزواج ،أما اليوم و بعد أن هجرت إلى الوسط الحضري فلقد تغيرت مواقف الأسرة الريفية نوعا ما نحو نوع الزواج المفضل ،بحيث نلاحظ أن الأسرة الريفية في الوسط الحضري تغيرت تفضيلات الزواج لديها، فنلاحظ انخفاض نسبة تفضيل زواج الأقارب من 62.22 % إلى 38.88 % كما استمرت بعض الأسر بتفضيلها لزواج بناتها بفرد من المنطقة بنسبة 24.44 % .

كما سجلنا أن 36.66 % من الأسر تفضل زواج الأجانب أي خارج دائرة الأقارب، إذ نستنتج أن الوسط الحضري يفسح المجال و يوسع من رقعة اختيار الشريك و يقلل من فرص زواج الريفيات بأقربائهم و هذا ما يفسر انخفاض معدلات الزواج في الوسط الحضري للبنات الريفيات.

تغيرت مواقف الأسرة الريفية في الوسط الحضري بشكل ملحوظ فيما يخص طريقة تزويج بناتهم ،بحيث نلاحظ أن طريقة تزويج الفتاة في المدينة تقوم أغلبها على طريقة الأسلوب المشترك في الاختيار بين الوالدين و الفتاة المعنية بالزواج و كذلك الإخوة ،فالوالدين يستشيران ابنتهما و لا يجبرانها على الزواج دون رضاها و خاصة بعد ارتفاع سن الزواج حيث تمثل نسبة 85.55 % من الأسر التي تزوج بناتها على طريقة الأسلوب المشترك خاصة بعد اتساع دائرة الاختيار على عكس ما كانت عليه في الريف الذي يتميز بالزواج الداخلي ،حيث في المدينة النازحون الريفيون العزاب ،بعد أن عاشوا سنوات في المدينة، تحرروا نوعا ما من السلطة الأسرية ومن مظاهر التكلف و من تزمت العادات و التقاليد السائدة في الريف و بدئوا يتكيفون تدريجيا مع طبيعة الحياة الحضرية ،أخذوا يتزوجون بالحضريات مما قلل من فرص زواج الريفيات في الوسط الحضري ، إذ صارت الأسرة لا تتحكم في زواج أبنائها مثلما كانت عليه في الريف . فتغيرت المواقف عامة فيما يخص مسألة الزواج .

5.5.المحور الرابع: النمط الاستهلاكي /التجهيزات المنزلية / النشاط الاقتصادي

يعد النمط الاستهلاكي من بين المؤشرات الأساسية لقياس مدى تغير نظام القيم للأسرة الريفية في الوسط الحضري و قد تم الاعتماد على أهم المؤشرات و هي مدى ملكية الأسرة لأهم التجهيزات

الجدول رقم(40):استهلاك الخبز للأسرة الريفية قبل وبعد الهجرة .

الزمن / نوع الخبز	قبل الهجرة		بعد الهجرة	
	ك	%	ك	%
الخبز الصناعي	-	-	64	72.22
الخبز التقليدي	90	100	26	28.88
المجموع	90	100	90	100

الخبز هو مادة أساسية لدى وجبات أفراد الأسرة الريفية و هناك نوعان من الخبز المستهلك الخبز المحضر في المنزل ، الخبز التقليدي و الخبز الجاهز الصناعي.

فالأسرة الريفية من خلال بيانات الجدول كانت قبل الهجرة لا تستهلك الخبز الصناعي إذ صرح أكثر من مبحوث على أن الخبز الصناعي لا يستعمل إلا في الأعراس و الولائم ،إذ كانت كل الأسر تعتمد على الخبز التقليدي في الريف و في المقابل و بعد انتقالها إلى الوسط الحضري صرحت نسبة72.22 % من الأسر أنها تستهلك الخبز الصناعي في حين سجلت نسبة 28.88 % من الأسر التي بقيت محافظة على استهلاك الخبز التقليدي.

لذا نلاحظ تراجع الأسرة الريفية عن تحضير الخبز التقليدي و إقبالها على الخبز الصناعي لما يعود هذا التراجع هذا ما سنوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم(41): أسباب تراجع الأسر عن استهلاك الخبز التقليدي.

الأسباب	ك	%
مكلف ماديا	13	14.44
يكلف جهد	19	21.11
وجود مخابز	58	65.44
المجموع	90	100

يرجع تراجع الأسر الريفية عن استهلاك الخبز التقليدي لعدة أسباب في أولها انتشار المخابز في الوسط الحضري و توفر على مادة الخبز في كل ساعات اليوم بنسبة 64.44 % في حين ترجع الأسر على أنه يكلف جهد و خاصة الأسر التي لا تملك الغاز الطبيعي بنسبة 21.11 % ثم تليها نسبة 14.44 من الأسر صرحت أنه يكلف ماديا .

كما بينت الدراسة بعد المقابلات التي أجريت على بعض الأسر أين تراجع الأسرة عن الخبز التقليدي مرتبط بمدى توفر مادة الغاز الطبيعي و خاصة فصل الشتاء و مع توفر مادة الدقيق التي كانت غالبا ما يوفرها الوسط الريفي عن طريق الزراعة و هذا ما سنوضحه في الجدول الموالي إدا كان تراجع الأسر عن الخبز التقليدي له علاقة بتوفر مادة السميد .

الجدول رقم(42): استهلاك الخبز التقليدي و علاقته بتموين الأسرة بالسميد :

تموين الأسرة / نوع الخبز بالسميد	عن طريق الشراء		عن طريق الزراعة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
صناعي	63	96.92	-	-	63	70
تقليدي	02	03.07	25	100	27	30
المجموع	65	100	25	100	90	100

يتضح من خلال الجدول أن 96.92 % من الأسر التي تستهلك الخبز الصناعي و تمول أسرتها بمادة السميد عن طريق الشراء .

في حين سجلنا 25 حالة من الأسر التي تستهلك الخبز التقليدي و تمون أسرها بمادة السميد عن طريق الزراعة .

و منه نستنتج أن استهلاك الخبز التقليدي مرتبط بتموين السميد للأسرة الذي غالبا ما يكون عن طريق الزراعة ،و هي الأسر التي مازالت تقوم بالنشاط الزراعي و هم من فئة ملاك الأراضي و الأسر التي تراجعت عن الخبز التقليدي تمون أسرها بالسميد عن طريق الشراء إذ يعد تموين الأسر بالسميد هو السبب الرئيسي في تراجع الأسر عن الخبز التقليدي .

تخزين المواد الغذائية :

إن تخزين المواد الغذائية عملية تقليدية عرفها المجتمع الجزائري منذ القدم و خاصة في الريف و نظرا لطبيعة العمل الفلاحي من و من خلال الجدول يتم معرفة ما إذا كانت تحافظ على هذه العملية بعد الهجرة .

الجدول رقم(43): إقبال الأسرة الريفية على تخزين المواد الغذائية.

الزمن / التخزين	قبل الهجرة		بعد الهجرة	
	ك	%	ك	%
نعم	90	100	67	74.44
لا	-	-	23	25.55
المجموع	90	100	-	-

إن طبيعة العمل ألفلاحي و المواسم الفلاحية المتعاقبة جعلت من الأسرة الريفية أكثر دراية و خبرة مما ستمر عليه من مراحل و اتبعت في ذلك سياسة لتخزين الغذاء من خضر و فواكه لتستفيد منها في غير مواسمها مثل تجفيف الحبوب ،تصبير الطماطم و الفلفل.

قبل الهجرة تبين الدراسة أن جل الأسر كانت تعمل على تخزين المواد الغذائية إذ يرى أحد المبحوثين أن حتى القمح يوضع فيما يسمى بالمطمورة أي حفرة على شكل بئر ليستهلك بعد مدة من الوقت و هذا في حالة ما إذا أصاب المنطقة جفاف و تسمى أكلة هذا القمح بالحموم هذا يدل على أن تخزين المواد الغذائية ما يسمى بالعولة في أواسط هذه الأسر الريفية ليس نتيجة الصدفة و إنما هو ادخار و احتياط .

أما بعد الهجرة فنجد أن 74.44 % لا تخزن مقابل 25.55 % من الأسر يقتصر تخزينها فقط على بعض المواد القابلة للتصبير مثل الفلفل ،البزلاء ،الفول و بعض الفاكهة كالعنب و التين و التفاح على شكل معجون إذ تنتشر هذه الفاكهة في المناطق .

و منه نلاحظ تراجع الأسرة بعد الهجرة إلى الوسط الحضري عن تخزين المواد الغذائية وترجع أسباب هذا في المقدمة إلى التطور التكنولوجي و توفر السلع من المعلبات و المواد المصبرة الجاهزة يوميا في المحلات .

التجهيزات المنزلية:

من المؤشرات الدالة على الحضرية و التي تساعد على التكيف مع طبيعة المسكن الحضري ملكية الأسرة المهاجرة لبعض الأدوات الحضرية الفنية كالثلاجة و فرن الغاز و التلفاز و الهوائي و الهاتف و وسائل التدفئة و نظرا لما جاءت به التكنولوجيا و الحياة الحديثة من وسائل و تقنيات حديثة و تجهيزات منزلية مختلفة الوظائف و متنوعة الأشكال خاصة فيما يتعلق بفرن الطبخ و الثلاجة و التلفاز فإن الأسرة الريفية كمثيلاتها في المدينة عملت على اقتناء هده التجهيزات.

مكسب الأسرة لأهم التجهيزات المنزلية :

و من خلال الدراسة الميدانية تبين لنا أن كل الأسر تملك أهم التجهيزات و الأكثر استعمالا في حياتنا اليومية و هي فرن، المطبخ و الثلاجة و التلفاز ، الهاتف و الهوائي ، لكثرة استعمالها في الحياة اليومية للأسرة مقارنة بالتجهيزات الأخرى، و خاصة بعد طرق تسهيل البيع بالتقسيط في المدينة مما ساعد هذه الأسر على اقتنائها تدريجيا ،كما تبين من خلال المقابلات مع أرباب الأسر الريفية فيما يخص جهاز التلفاز تملك الأسر على الأقل اثنين ،واحد خاص بالنساء و الآخر خاص بالرجال كما تملك الأسر الزواجية تلفازا في بعض الأسر و هذه من قيم الأسرة الريفية إذ لا يجتمع النساء و الرجال على جهاز واحد .

الجدول رقم (44): الفرق بين تجهيز الأسرة المنزلي قبل و بعد الهجرة.

الموقف	ك	%
هنالك فرق	90	100
ليس هناك فرق	-	-
المجموع	90	100

من خلال الجدول نلاحظ أن كل الأسر ترى أن هناك فرق واضح بين تجهيزاتها المنزلية قبل الهجرة و تجهيزها اليوم في الوسط الحضري.

فالتجهيزات المنزلية قبل الهجرة في الوسط الريفي كانت بسيطة و قليلة و لم تكن تعد من اهتمامات الأسرة الريفية ،أما بعد أن انتقلت إلى الوسط الحضري ونتيجة لاحتكاكها من خلال علاقات الجيرة وما يوفره الوسط من عرض للمنتوجات ،استطاعت الأسر الريفية التطلع على نماذج أخرى في السلوك و طرق أخرى للحياة و خاصة منهم الشباب و ما صاحب ذلك من تغيير نفسية الإنسان الريفي المتحضر الجديد إذ يرجع ذلك لعدة أسباب كالتعليم و مستوى الوعي الثقافي ووسائل الإعلام المختلفة

الجدول رقم (45): موقف الأسرة الريفية بعد الهجرة من التجهيزات المنزلية.

الموقف	ك	%
ضرورية جدا	82	91.11
ضرورية	08	08.88
كمالية	-	-
المجموع	90	100

يظهر من خلال الجدول أن 91.11 % من أفراد العينة صرحوا أن التجهيزات المنزلية الحديثة هي ضرورية جدا و لا يمكن الاستغناء عنها في الوسط الحضري بحيث تعد مسهلات الحياة فيه و مستلزماتها ، بحيث أن من غير الممكن استعمال بعض التقنيات التي كانت في الريف.

كما أن 8.88 % تعدها ضرورية إذ يذكر بعض أرباب الأسر أن الأسر الريفية في الوسط الحضري بحكم التقليد صارت مجبرة على اقتناء هذه التجهيزات كما يرى الشباب خاصة من النساء يهتمون بالتجهيز المنزلي حتى تكون أسرهم مواكبة للتطور، و سنلاحظ ما إذا كان التغير قد مس كذلك النشاط المهني لأفراد العينة و أبنائهم بعد هجرتهم إلى الوسط الحضري الذي يوفر إمكانية تغير العمل.

و باختصار نلاحظ أن كل المبحوثين يقرون بضرورة هذه المستلزمات المنزلية ، و هذا ما يؤشر على التأثير الهام للوسط الحضري على هذه الأسر المهاجرة .

النشاط المهني:

العمل الفلاحي:

الجدول رقم (46): اتجاه الأبناء نحو ممارسة العمل الفلاحي.

الموقف	**ك**	**%**

اغلب الأبناء يمارسون مهنة الفلاحة	08	08.88
بعض الأبناء يمارسونها	29	32.22
لا أحد من الأبناء يمارسها	53	58.88
المجموع	90	100

من خلال الجدول نلاحظ أن اغلب الأسر الريفية في الوسط الحضري لا يمارسوا النشاط الفلاحي ، ما عدا 08.88 % تعتبر الفلاحة مهنتهم الأساسية أما 32.22 % من المبحوثين صرحوا أن بعض الأبناء يمارسونها إذ يعتبرونها فلاحة موسمية و ليسوا دائمين في عملهم.

كما أن 58.88 % من أبناء الأسر لا أحد منهم يمارس مهنة الفلاحة و من هنا نلاحظ أن أبناء الأسر الريفية لا يميلون إلى العمل الفلاحي رغم توفر الأرض لبعض الأسر و استفادتهم من استثمارات من طرف الدولة (سياسة الدعم الفلاحي) فهم لا يميلون إلى العمل ألفلاحي و هذا ما تبين من خلال مقابلات الدراسة حيث يرجع بعض أرباب الأسر الريفية سبب معارضة الأبناء لممارسة مهنة الفلاحة لعدة أسباب كانت في مقدمتهم مهن و حرف أخرى خاصة بعد ارتفاع المستوى التعليمي الذي يؤهلهم إلى التكوين في مراكز التكوين و ما لفت انتباهنا من خلال مقابلات أرباب الأسر أن الأبناء الريفيين يميلون إلى التكوين و يحرصون آبائهم على تكوين أبنائهم ،كما أن الأبناء يرون في العمل الفلاحي أنه عمل متعب و مجهد عضليا و لا يوفر دائما الربح .

6.5.المحور الخامس : شبكة العلاقات الاجتماعية:

إن المحافظة على علاقة طيبة مع الأقارب و الجيران و التعاون فيما بينهم واجب عند السكان الريفيين و هذه ما أكدته معظم الدراسات السوسيولوجية .

إن علاقات أفراد الأسر المهاجرة القرابية بالأقارب قوية نوعا ما في المدينة ،و وجود الأقارب و الأصدقاء من نفس القرية تجعل من الريفي يطمأن لحياة المدينة ويخفف عليه صعوبة التكيف مع الحياة الحضرية .

كما يمكن اعتبار هذا النوع من العلاقات من قيم المجتمع الريفي أي ما يصطلح عليه من رواسب الحياة الريفية.

كما تنشأ حول المساكن القريبة من بعضها البعض علاقات جواريه بين السكان ،إذ تعد العلاقات الجوارية من المؤشرات المساعدة على التكيف مع طبيعة الحياة الحضرية .

و هكذا يؤدي الأقارب و الجيران في الوسط الحضري دورا مهما في مساعدة الأسر الريفية المهاجرة على التكيف مع طبيعة الوسط الحضري.

سنحاول الكشف في الجدول الموالي عن طبيعة العلاقات القرابية للأسرة في الريف و المدينة .
إن علاقات الأفراد في الشبكة القرابية قوية جدا في الريف و يعتبر هذا النوع من العلاقات من قيم المجتمع الريفي .فهل تستمر هذه العلاقات في المدينة ؟

الجدول رقم (47): طبيعة العلاقات القرابية قبل وبعد الهجرة:

الزمن / طبيعة العلاقة	قبل الهجرة		يعد الهجرة	
	ك	%	ك	%
حسنة	73	81.11	25	38.88
متوسطة	11	12.22	52	57.77
ضعيفة	06	06.66	13	14.44
المجموع	90	100	90	100

في الريـــــــف :

يتبين من خلال الجدول أن نسبة 81.11 % من أرباب الأسر صرحوا أنهم كانوا قبل الهجرة على علاقة حسنة مع أقاربهم ثم تليها نسبة 12.22 % الذين أجابوا أن نوع العلاقة بين أقاربهم كانت متوسطة في حين سجلت نسبة 06.66 % و هي قليلة جدا علاقتهم بأقاربهم كانت ضعيفة .

إلا أن الغالبية العظمى من المبحوثين كانت علاقتهم بأقاربهم قبل الهجرة إلى المدينة حسنة و يعود هذا النوع من العلاقات إلى قيم المجتمع الريفي الذي يعتبر فيه النسق القرابي أحد دعائم المجتمع الريفي .

في المدينة :

أما بعد الهجرة إلى الوسط الحضري فلقد لوحظ انخفاض مستوى العلاقات القرابية الحسنة من 81.11 % إلى 38.88 % و ارتفع مستوى العلاقات القرابية المتوسطة من 12.22 % إلى 57.77 % و مستوى العلاقات القرابية الضعيفة من 06.66 % إلى 14.44 % و كما يمكن أن نفسر هذا التغير النسبي في مستوى العلاقات القرابية إلى طبيعة الحياة في الوسط الحضري .

و رغم ذلك فتبقى الروابط العائلية متماسكة اجتماعيا و اقتصاديا في الوسط الحضري ،و نفسر ذلك باختيارهم لأماكن الإقامة بجوار أقاربهم .

كما بينت الدراسة أن حالة اللاأمن كانت سببا مباشرا في تلاشي العلاقات القرابية مما كانت عليه في الريف و البعض منهم صرح أن بعض الأقارب كانوا قد ساهموا في بعض العمليات الإرهابية . كما صرح البعض أن ضعف العلاقات ترجع إلى ملكية الأراضي (الميراث).

طبيعة العلاقات الاجتماعية للأسرة مع جيرانها :

اتضح من خلال المقابلات أن جل الأسر الريفية إن لم نقل كلها على علاقة جيدة مع الجيران سواء من الأقارب أو سكان المدينة.

كما يبين من خلال الدراسة أنهم يحرصون على المحافظة على علاقة طيبة مع الجيران و مساعدتهم في مختلف المناسبات إذ تعتبر هذا من قيم الأسر الريفية ، كما يمكن أن تجدر بنا الإشارة أن علاقات الجيرة لا تقتصر على مجرد الزيارة بل تتعداها إلى المساعدة و تقديم سائر ما يستحقه الجار من جاره و هذا نوع من العصبية تكونت بين اسر المساكن القرابية و خاصة بعد حالة اللاامن .

كما تبين من خلال الدراسة أن تجمع السكان الريفيين في الوسط الحضري لم يتم في بالصدفة فإن الريفي قبل شراء منزل أو كرائه فهو يبحث عن الجيران أولا كما يحبذ أن يكون من الأقارب أو أبناء القرية الواحدة ،إذ يقول أحد المبحوثين (السكن هو الجار).

فهل للأسر الريفية الرغبة في العودة إلى منطقتهم الأصلية ؟

الجدول رقم (48):الرغبة في العودة إلى الريف حسب الأصل الجغرافي.

الأصل الجغرافي / العودة	منطق منعزلة		تجمع سكاني ريفي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	-	-	06	21.42	06	06.66
لا	62	100	11	39.28	73	81.11
من المحتمل	-	-	11	39.28	11	12.22
المجموع	62	100	-	-	90	100

يتبين من خلال الجدول أن كل المهاجرين من مناطق منعزلة غير راغبين في العودة إلى الريف أما بالنسبة للقادمين من تجمعات سكانية ريفية سجلت نسبة 39.28 % من غير الراغبين في العودة إلى الريف و تساويها النسبة من الذين صرحوا انه من المحتمل عودتهم إلى الريف و في المقابل سجلت 21.42 % من الراغبين في العودة إذ نستنتج أن سكان التجمعات السكنية الريفية لهم رغبة في

الجدول رقم (49):الرغبة في العودة إلى الريف حسب أملاك المبحوثين.

الأملاك / العودة	أرض + مسكن		مسكن + مستودعات تربية حيوانات		لاشيء		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	02	11.76	04	44.44	-	-	06	06.66
لا	09	52.94	-	-	64	100	73	81.11
من المحتمل	06	35.29	05	55.55	-	-	11	12.22
المجموع	17	100	09	100	64	-	90	100

يشير الجدول إلى أن نسبة غير الراغبين في العودة إلى الريف تمثل81.11 % تليها 12.22 % الذين صرحوا بأنه من المحتمل أن يعودوا إلى الريف ثم 06.66 % من الذين يرغبون في العودة إلى الريف مهما كانت طبيعة أملاكهم في الريف، لكن الذين يرغبون في العودة يتمثلون في الذين يملكون فلاحة نسبة 11.76% و 44.44 % من الذين هم مربون حيوانات، في المقابل الذين ليست لهم ملكية لا يرغبون في العودة إلى الريف كما أن الذين يفضلون المنطقتين الريف و المدينة في عدم الاستقرار في أي منهم فهم من الذين يملكون فلاحة 35.29 % و 55.55 % تربية حيوانات.

و نستنتج من خلال الجدول أنه رغم وجود أملاك للمبحوثين في الوسط الأصلي إلا أنهم يقومون بواجباتهم (النشاط الفلاحي) ثم يعودون إلى المدينة و هذا لملكية وسائل النقل التي يتطلبها عملهم لنقل البضائع ،في المقابل إن اغلب المبحوثين لا يرغبون في العودة فهم يفضلون المدينة على الريف لتوفر الأمن في المدينة .

يتبين من خلال مقابلات الدراسة أن جل المبحوثين لا يرغبون في العودة إلى الريف بسبب الأمن و فقدانهم الثقة اتجاه مواطنهم الأصلية نتيجة الاعتداءات المستمرة و المتكررة على سكان الريف و خاصة الذين عادوا ثم شهدوا اعتداءات على حد قول أحد المبحوثين ،و خاصة بعد ارتفاع عدد المجازر بداية من سنة 1997 ، وهو ما يعتبر أهم سبب يفسر موقفهم .

كما سجلت الدراسة 39.28 % من المبحوثين زيادة عن الأمن المتوفر في المدينة على سبل العمل و التعليم للأبناء ثم تليها نسبة 34.52 % صرحوا أنهم لا يرغبون في العودة إلى الريف و نتيجة تكيفهم مع نمط الحياة الجديدة بالإضافة إلى رفض أبنائهم العودة إلى الريف، ومن خلال المقابلات تبين لنا أنهم أخذوا تنشئة اجتماعية في المدينة فرغم رغبة بعض الآباء في العودة مثلا على حد قول أحد المبحوثين فالأبناء يرفضون ذلك .

في حين سجلت نسبة 26.19 % من المبحوثين صرحوا أن لاشيء يجلبهم إلى العودة إذ أغلب أفراد أسرهم مصدومين نفسيا نتيجة الأعمال الإرهابية سواء بالمعايشة أو فقدان أحد الأقارب.
و منه نستنتج أن الأمن شرط أساسي في عودة الريفيين لمواطنهم .

الجدول رقم (50): رضى المبحوثين عن الحياة الحضرية حسب نوع الإقامة في المدينة.

نوع الإقامة / الرضى	تجمع سكاني حضري جديد		تجمع سكاني حضري قديم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
راضي	22	78.85	57	91.93	79	87.77
غير راضي	06	21.14	05	08.06	11	12.22
المجموع	28	100	62	100	90	100

بينت الدراسة أن أغلب المبحوثين بنسبة 87.77 % هم راضون عن الحياة الحضرية مقابل 12.22 % غير راضين عن ذلك، و فيما يخص نوع الإقامة سجلت نسبة 78.57 % من المقيمين في تجمعات سكانية جديدة البناء راضون عن الحياة الحضرية مقابل 21.14 % هم غير راضين .

و بالنسبة للمقيمين في تجمعات سكانية قديمة سجلت نسبة 91.93 % هم راضون مقابل 08.06% غير راضين ،إذ يعود السبب الأول في رضى المبحوثين عن الحياة الحضرية هو الأمن و ثم تليه توفر فرص العمل و الخدمات الإجتماعية ، أما بالنسبة للذين هم غير راضون عن الحياة

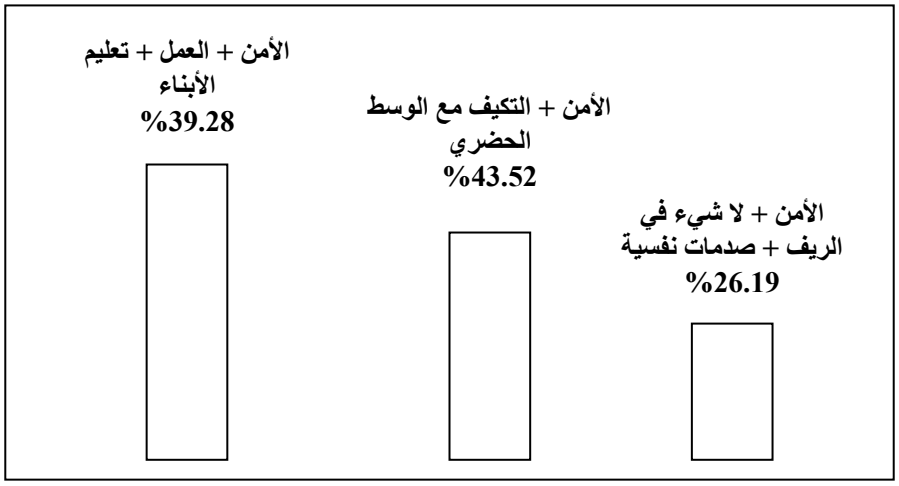

شكل رقم(01): أسباب عدم العودة إلى الريف

يتبين من خلال الدراسة أن جل المبحوثين لا يرغبون في العودة إلى الريف بسبب الأمن ،و فقدانهم الثقة اتجاه مواطنهم الأصلية نتيجة الاعتداءات المستمرة و المتكررة على السكان الريفيين ،و خاصة الذين عادوا ثم شهدوا اعتداءات على حد قول أحد المبحوثين، و خاصة بعد ارتفاع عدد المجازر بداية من سنة 1997 (انظر الملحق) هذا كسبب أول .

كما سجلت الدراسة نسبة 39.28% من المبحوثين زيادة عن الأمن هو توفر المدينة على سبل العمل و التعليم للأبناء، ثم تليها نسبة 34.52 % صرحوا أنهم لا يرغبون في العودة إلى الريف و هذا نتيجة تكيفهم و أبنائهم مع الوسط الحضري.

و من خلال المقابلات تبين لنا أنهم من أخذوا تنشئة اجتماعية في المدينة، فرغم رغبة بعض الآباء في العودة، مثلا على حد قول أحد المبحوثين فالأبناء يرفضون ذلك في حين صرح 26.19 % من المبحوثين أن لاشيء يدفعهم للعودة ،إذ أغلب أسر أفرادهم مصدومين نفسيا نتيجة الأعمال الإرهابية سواءا بالمعايشة أو فقدان أحد الأقارب .

و منه نستنتج أن التكفل بالآثار النفسية لأعضاء الأسر و الأمن يعتبر شرطا أساسيا لعودة الريفيين إلى مواطنهم.

ويمكن تفسير هذا الاتجاه المتسارع نحو التحضر للأسرة الريفية على مستوى الوسط الحضري بتأثير عدة عوامل يعود في المقدمة الأمن و تحسين وسائل الحياة و الحالة المادية للأسرة ، وسائل الخدمات التي تتوفر عليها المدينة .

إن هجرة الريفيين باتجاه المدن كانت نتيجة جملة من العوامل أهمها الوضع الأمني خلال سنوات التسعينات و تدني المستوى المعيشي و التهميش و العزلة و قلة الخدمات من صحة و تمدرس و ارتفاع البطالة .

إن الانتقال من الريف إلى المدينة يتطلب ممارسات جديدة من طرف المتحضرين الجدد، نمط معيشي مختلف عن نمط المعيشي الريفي و عن ذلك السائد من قبل المدينة، بين التغيرات الحديثة التي طرأت على المجتمع الجزائري و الرواسب الثقافية التي ينقلها الريفيين .

بما أن الحضرية القديمة مثلما يقول الأستاذ بن عطية هي مغلوبة بالعدد نحاول بدرجة متوسطة المقاومة بجد لاستعادة النازحين الجدد و مساعدتهم على احترام حدود القالب السلفي ، رأي مماثل يدعم هذا الاتجاه من طرف الأستاذ بوتفنوشات الذي يقول أن الحضرية القديمة لم تعد تفيد كنموذج حاليا، للجمع الهائل الجديد من النازحين إن مؤشرات الحضرية هي باطنية ، فالقيم التقليدية التي عرفتها الأسرة الريفية في الماضي ليست هي نفسها التي تعيش بها و في إطارها في الوسط الحضري بحيث تعرف نوعا من التحضر و التحديث الذي أخذ تغيرا على مستوى نظام قيمها، فالأسرة الريفية في المدينة تغيرت طريقة الحياة بالنسبة لها عما كانت عليه في الماضي ،أي في الريف و خاصة من جهة المرأة عملها و زواجها و مواصلة تعليمها، و النمط الاستهلاكي و تجهيزات منزلها، و العمل الفلاحي و ضرورة التجمع الأسري للأبناء المتزوجين في مسكن واحد، فالبيئة الحضرية الجديدة تفرض عليها حتما سلوكات جديدة و أساليب الحياة الحضرية، مثل نمط السكن الذي لا يتسع لعدد أفرادها كليا و توفر المدارس، أماكن عمل المرأة و ذلك التغير في نظام القيم ما هو إلا استجابة و رد فعل من طرف الأسرة للتغيرات التي تحيط بها من خلال بيئتها الجديدة، محاولة بذلك استيعاب التجديدات و التكيف معها دون أن تتخلى عن قيمها و إنما وجودها يكون بتعايش النمطين من القيم التقليدي و الحديث .

كما أن العدد الهائل من النازحين الريفيين الغير المتكيفين مع الثقافة الحضرية يخلق حضرية مصبوغة بخصائص ريفية مما يجعل النمط المعيشي الريفي يستمر داخل المدينة.

إن النمط المعيشي الريفي و الحضري يتعايشان معا في المدينة وضخامة الرواسب الريفية الموجودة في الوسط الحضري خير دليل على ذلك و هذا ما يمكننا من استخلاص الإشكالية التي تحتاج بدورها إلى دراسة أعمق:

فيما تتمثل هذه الرواسب ؟ ما هي أسباب استمراريتها في الوسط الحضري؟ و ما هي انعكاساتها على المتحضرين الجدد و على المجتمع بأكمله ؟.

الخاتمة

من خلال الدراسة النظرية و الميدانية لموضوع الهجرة الريفية الأسباب و النتائج و أثرها على نظام قيم الأسرة الريفية في الوسط الحضري .

وانطلاقا من فرضيات تحمل جملة من المؤشرات المحددة لموضوع البحث و من خلال اختيارها في ميدان البحث الذي حدد في بلدية البرواقية تم استخلاص النتائج التالية :

لقد تبين من خلال الدراسة النظرية حول الهجرة الريفية أن الريف الجزائري بأوضاعه الطبيعية و الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية قد شكل مناطق طاردة للسكان ، فأصبحت الهجرة من الريف إلى المدن نتيجة استمرارها تؤدي إلى خلخلة في البناء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الديموغرافي للمجتمعات المهاجر منها و المجتمعات المهاجر إليها ،وهذه الظاهرة سوف تزداد تأزما ما لم تسارع الدولة إلى تحقيق إستراتيجية التنمية الريفية .

عرفت بعض المناطق الريفية عمليات تهميش قوية و كان الوضع الأمني قد أدى دورا حاسما إلى تفاقمها خلال سنوات التسعينات ،إلا أن هذه الوضعية عموما مرتبطة بالعزلة و تشتت العمران و صعوبة تغطية هذه المناطق بالخدمات الأساسية .

تعتبر الوضعية الأمنية السبب الرئيسي للهجرة الريفية خلال سنوات التسعينات الذي يفسر جزئيا حجم النزوح الريفي الذي مس حوالي 4.8 مليون نسمة بين التعدادين العامين للسكان و السكن 7719-1998 .

ثم جاءت الأسباب الأخرى التي لا تقل أهمية عن السبب الرئيسي حيث اتسمت الوضعية السائدة في الوسط الريفي أساسا بما يلي :

- العامل الاقتصادي في المقدمة حيث تبين ضعف المداخيل المستمدة من الأنشطة الفلاحية .
- توسع رقعة البطالة و الفقر .
- صعوبة العلاج بسبب إقامة المراكز الصحية في التجمعات السكانية ذات الأحجام المتوسطة .
- سوء التغذية.

-استمرار معدلات تمدرس ضعيفة ،و معدل أمية مرتفع خاصة في مناطق السكن المتفرقة بـ51.5% اقل منه في مناطق التجمعات الثانوية 34.9 % خاصة عند النساء .

فمن بين التغيرات الاجتماعية الأساسية التي عرفها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال التحضر الذي نتج في قسم كبير عن النزوح المكثف لسكان الريف، الذي يعتبر بدوره عملية من عمليات التغير الاجتماعي تتم عن طريق انتقال أهل الريف و البادية إلى المدينة وإقامتهم بمجتمعها المحلي ، وبمعنى آخر عملية إعادة توزيع السكان من الريف إلى المدن، و هذا له عدة نتائج على التنظيم الاجتماعي إذ يعتبر تحضر المهاجرين الريفيين إلى المدينة قضية جوهرية تدور حولها أفكار علم الاجتماع الحضري ، إنها ظاهرة المجتمع المعاصر التي لم تزل في حاجة إلى مزيد من الدراسات.

كما جاءت هذه الدراسة القياس مدى التغير الذي تتعرض له الأسرة الريفية بعد إقامتها في المدينة و نتيجة تعاملها مع النمط الحضري حيث يعد نظام القيم من أهم المقاييس التي تمكن من وصف التغير الذي عرفته الأسرة الريفية و على هذا الأساس استنتجنا ما يلي :

- تتجه السر الريفية في المدينة إلى الإقامة في السكنات التي تتناسب مع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي

- مازالت الأسرة الريفية أسرة ممتدة في الوسط الحضري رغم أنها لا تضم كل أبنائها المتزوجين في مسكن واحد ، طبقا لخصائص الأسرة الممتدة إلى أ ن انفصال بعض الأبناء كان حتميا نتيجة ضيق المساكن في الوسط الحضاري، أي من المساكن الواسعة المستقلة في الريف إلى المساكن الجماعية (العمارات) في المدينة، ولكن رغم ذلك بقيت الأسرة الريفية في المدينة متماسكة اقتصاديا واجتماعيا .

- تعيش الأسرة الريفية في المدينة من خلال نمط معيشي جديد يتميز بالثنائية (تقليدي / حديث) أو الازدواجية الريفية الحضرية ، ولكن هذا لا يعني أن الأسرة الريفية تنقسم إلى نوعين في نمطها المعيشي ، النوع التقليدي من جهة ، و نوع الحديث من جهة أخرى ، وإنما قيمها الخاصة حول المرآة في ما يخص تعليمها و عملها و زواجها و كذا نمطها الاستهلاكي و نشاطها الاقتصادي و علاقاتها الاجتماعية تعيش جنبا إلى جنب مع قيمها الحديثة .

وتمكنت الأسرة الريفية في الوسط الحضري من تكييف نفسها و نظامها القيمي مع خصائص الوسط الحضري و مستجدات الحياة الحديثة.

- رغم موافقة الأسرة الريفية في المدينة على عمل المرآة إلى أنها لم تمنح لها مطلق الحرية ، في اختيار نوع العمل و مكانه ، و تتخذ هذا الموقف بنوع من التحفظ الذي يظهر في الأعمال التي يروها ملائمة للمرآة و مكانها .

- أما نمطها الاستهلاكي قد لقي نوع كبير من التغير ، فبعدما كانت الأسرة في الريف تحضر كل ما تحتاجه ذاتيا ، أي كانت بمثابة وحدة إنتاجية و استهلاكية في آن واحد ، تحولت في المدينة إلى وحدة

سكنية و استهلاكية ، و تحول نمطها الاستهلاكي من الإنتاج الذاتي إلى اقتناء كل ما تحتاجه من السوق ، كما عرفت تجهيزاتها المنزلية تغيرا مهما .

- و بالنسبة إلى النشاط الاقتصادي لأفراد الأسرة الريفية تحول هو بدوره من النشاط الفلاحي إلى مهن و حرف أخرى التي يوفرها الوسط الحضري خاصة تلك المرتبطة بقطاع الخدمات.

- إن توسع شبكة العلاقات الاجتماعية للأسرة الريفية من قرابية إلى خارج النسق القرابي و التي تمثلت في الجيرة لا يعني أنها تخلت عن علاقاتها القرابية ، فالأزمة الأمنية التي عايشتها الأسرة من خلال الوسطين ، جعلتها ترتبط أكثر بالجيران من الريف إلى السكان الأصليين للمدينة حتى تضمن أمنها و استقرارها ، و اكتشاف وسطها الجديد و تيسير التأقلم معه.

وبهذا نلاحظ أن التغيرات التي مست نظام القيم في الأسرة الريفية ناتج عن تأثير الوسط الحضري على مختلف المستويات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لأفراد الأسرة الريفية .

ويمكن أن نستنتج من خلال ما سبق أن الأسرة الريفية اليوم في المدينة هي في الاتجاه التدريجي المتسارع نحو العصرنة و الحضرية، و لكنها تتمسك بعاداتها وتقاليدها مما يؤدي إلى تشكيل نمط معيشي جديد يتميز بثنائية و الازدواجية الريفية الحضارية .